

SULTANIANIYE
463

شجرة سراج
المصنف

١٥١١

شرح سراج المصطفى للفاضل أعرج زاده أحمد افندي
وسماه مواهب الشرعي على السراج المصطفى

وكتاب سراج المصطفى على طريقة ربيع العبادات
لنزيه الدين الشيخ محمد بن الحسن المنوفي
الشافعي المتوفى سنة ٧٤١ هـ وأربعين وسمائة
أوله الحمد لله رب العالمين الخ انتخبته
من كتاب البرهجة وغيره
كوفي سامي الكتب

قرأ أول جزأ فدي
سراج المصطفى كتابي مرحوم
سلطان سليمان خان غازي
كتب خانة سنة وقف المشد

١٢٦١

٤٦٤

SÜLEYMANIYE G. KÜTÜPHANESİ

Kismi:

Süleymaniye

Yeni Kayıt No.

Eski Kayıt No.

463

Tasnif No.

297.4 (577) = 927

أحمد افندي

لولا الأعرجان
لما خفيتم عني القرآن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ الْعَوْنُ

الحمد لله رب الخليفة المعبود بالحقيقة الباعث حبيه المصطفى
بأكرام الطريقة الوقوف لمن يشاء هدايته وتوفيقه واشهدان لا اله
الا الله وحده لا شريك له في كل ان ودقيقة واشهدان سيدنا محمدا
عبده ورسوله الذي ازاقه من اسرار فيضه الالهى ليامه ومغناه وورثه
ورحيقه صلى الله تعالى عليه وعلى من كان معينه ورفيقه وعلى العلماء
الذين هداهم المولى سبحانه لا كرام طريقة صلاة وسلاما كما دأبوا
ينال الخير من كان صاحب كل منها وشفيقه **وبعد** فيقول الفقير
الى رحمة ربه المنان احمد الشهير باعرج زاده عليه الفيض والاحسان
تعليقة انيقة وتحريرات رشيقة على الكتاب الذى سماه قدرة
ونافضة وهى قطر المستراح المصلى للعارف بمولاة اللائذ به في ستر
ونجواه عاملى الله تعالى واياه والمسلمين سميته مواهب الشرى
على الشراج المصلى جعله الله تعالى لوجهه الكريم ونفعني بفيضه العظيم
فنقول بالله التوفيق وبيده اعنة التحقيق لما اراد المصنف ان يذكر
الحق ما اراد ذكره قال في ابتدائه **بسم الله الرحمن الرحيم** استعانة بذكره
العليم الحكيم واستجابة لتذكير رسوله الكريم حيث قال كل امر
زى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر وكذلك ايضا اراد في التسمية
بالتمجيد فقال الحمد لله حيث قال عليه السلام كل امر زى بال لم
يبدأ فيه بال الحمد لله فهو اجترم الحمد لله هو الشاء قال بعض
الحققين هذا في رتب العالمين صفة لقوله الله تعالى في الاصل بمعنى التربية
وهى تبليغ الشئ الى كماله شيا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كالعين والعدل والعالم
الهم اسم لما يعلم به كالحاتم والغالب عليه فيما يعلم به الصانع وقيل المراد به التأهله

فان كل واحد منهم

منهم عالم ومن حيث انه يشتمل على نظائير ما في العالم الكبير من الجواهر
والاعراض يعلم بها الصانع كما يعلم بما ابدعه في العالم الكبير والعاقبة
للمتقين والمتقى اسم فاعل من قولهم وقاه فأتى والوقاية فرط الصيانة
وهى في سرفه الشئ اسم لمن يتقى نفسه عما يضره في الآخرة وله
شملت مراتب الاولى تقوى العوام على الكفر بالاسلام والايما
الثانية تقوى الخواص الخواص عن الذنوب والعصيان بالايقاء ولا
الثالثة تقوى خواص الخواص عن مشاهدة غير الرحمة بكشف
الحجب ومشااهدة الاعيان من خسران والصلوة من الله رحمة مقرونة
بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء
والسلام معطوف عليها وجاء بهما دفعا لكرهه افرادا واحدا
عن الآخر كما قال النووي وان يوقش فيه على رسوله محمد
وعلى الله اجمعين ال هو من بنى هاشم وعند الشافعى وهو من بنى
المطلب واعاد على ردا على الشيعة فانهم يكرهون ذلك ويروون
فيه حديثا موضوعا وهو من فضل بينى وبين الى بقى لم ينل
شفاعتى قوله **واعلم** خطاب عام للملكه عقل سليم اسعدك
الله ايها المخاطب في الدارين اى في الدنيا والعقبى معلومها
ما ذكر وكتب على صيغة المفعول فى الفتاوى الكبرى هو كتاب
فى الفقه المستتب بها وذكر ايضا فى الفتاوى البنا صرى وهو لولجيد
من الفقهاء وذكر ايضا فى الفتاوى الشهابى وذكر ايضا فى صلوة
المسعودى والمذكور فى هذا الكتاب من لم يعلم فرائض الوضوء بضم الواو
اسم لطهارة الصغرى وبفتح الواو اسم الماء الذى هو يتوضأ به ومن
لم يعلم غسل اعضاءه ثلثه كاملا ولم يعلم مسح ربيع الرأس
يجوز وضوءه مع الكراهة لعدم تعلم الفرائض من أهله وهى
جمع فرض فهو ما ثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه وحكمه التواب
بالفعل لله تعالى والعقاب بالترك بلا عذر والكفر بالانكار في المتفق

حسان

عليه ذكره ابن كمال ياشا ومن لم يعلم فرائض الصلوة ولم يترك
شيئا من الشرائط يعني الشرائط الثمانية التي ذكر في الشروط
الصلوة والاركان التي ذكر ايضا في الشروط والواجبات
جمع واجب وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكمه حكم الفرض
عملا لا اعتقادا حتى لا يكفر جاحده كذا ذكره ايضا في شروط الصلوة
التي صنفه ثم اعلم ان المشرع انواع اربعة فرض واجب وستة
ومستحب ويليهما المباح وغير المشرع نوعان محرم ومكروه ويليهما
المفسد للعمل المشرع فيه فاكل ثمانية انواع اما الفرض فلما تقدم ذكره
واما الواجب فلما من ذكره انفا واما الستة فما واظب عليه السلام
مع ترك مرة او مرتين وحكمها الثواب بالفعل والعقاب بالترك والمستحب
ما فعله عليه السلام مرة وتركه مرة اخرى وما حبه السلف
وحكمه الثواب بالفعل وعدم العقاب بالترك والمباح ما خیر العبد بين
الايتان والترك وحكمه عدم الثواب والعقاب بالفعل او بالترك
والمحرم ما ثبت النهي فيه بلا معارضي وحكمه الثواب بالترك لله تعالى
والعقاب بالفعل والكفر بالا استحلال في المتفق عليه والمكروه ما ثبت
النهي فيه لمعارض وحكمه الثواب بالترك الموصوف وخوف العقاب
بالفعل وعدم الكفر بالاستحلال والمفسد هو الناقض للعمل المشرع
فيه وحكمه العقاب عمدا وعدمه سهوا كذا ذكر ابن كمال ياشا
تجوز صلوته مع الكراهة لعدم تعلمها اي عدم تعلم الشرائط
والاركان والواجبات فان تعلمها لازم على المصلي فاذا لم يوجد التعلم
لزم الكراهة عليه وتركه لازم بوجوب الكراهة وهو تارك
التعلم آثم ومسئول بتركها للتهاون والتكاسل رجل لم
يعرف ان الصلوة الخمس على العباد فريضة أم سنة الا انه كان
يصليها في مواقيتها لا يجوز وعليه ان يقضيها وكذا لو علم
ان منها فريضة ومنها سنة ولم يعلم على التعيين من جواهر

الفقه وقال الامام ابو حفص البخاري يكفر ان انكر اي انكر فريضة
الصلوة الخمس عمدا قال عبد الله ابن شقيق وقال اصحاب رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم لا يرون شيئا من الاعمال تركه كفر غير الصلوة
اي الفرض عمدا والاى وان لم ينكر فرضيتها فالتارك يآثم هي يجب
عليه اي على تارك التعلم تعلم الفرائض اي فرائض الصلوة الخمس
ويجب عليه ايضا قضاء الصلوة الماضية ان عرف فسادها اي
فساد الصلوة التي يصلي بغير تعلم ويجب على المؤمن ان يتعلم فرائض
الوضوء وهي غسل الاعضاء الثلاثة ومسح راسه قال الله تعالى
يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين الآية ففرض الوضوء
ثابت بهذه الآية وان يتعلم ايضا فرائض الصلوة وهي علم ما ذكره
القدرى ستة وهي التحريمة والقيام والقراءة والركوع والسجود
والقعدة الاخرى خيرة مقدار التشهد واما زاد على ذلك فهو سنة
انتهى كلامه والواجب على المؤمن التعلم الى ان يموت حتى يخرج
التعلم بسبب تعلمه لقوله عليه السلام اطلبوا العلم من المهد
الى اللحد عن عمدة الصلوة اي حتى يؤد الصلوة سالمة عن النقص
والفساد والكراهة والمنهيات وتصح صلوته بسبب تعلمه الفرائض
فان من لم يتعلم ولم يعلم الفرائض من السن لم يحجز صلوته
وعليه الاعارة بعد التعلم من اهله واعلم ايها الطالب
العاقل الغير الغافل ان الله تعالى فرض على المؤمنين تعلم الفرائض
اي فرائض الصلوة وغيرها من هلمها كما فرض الله تعالى على المؤمنين
فعلها اي فعل الفرائض ووجب اي الله تعالى على المؤمنين معرفة
الواجبات التي هي في الصلوة في الفرائض وغيرها كما اوجب اي الله تعالى
عليهم فعلها اي فعل الواجبات عليهم وسن الرسول عليه السلام
يقول وفعل قولها اي كما سن الرسول عليه السلام يقول

على امته المرحومة معرفة السنن كما سن بقول وفعل فعلها اي
كما سن الرسول عليه السلام بقوله وفعلها واستحب اي الرسول
عليه السلام ايضا معرفة المستحبات مستحبا كما استحب
فعلها اي فعل المستحبات وجعل الرسول معرفة الآداب في الصلوة
وغيرها ادبا كما جعل الرسول عليه السلام فعلها اي فعل الآدابا
عليهم **واعلم** ايها المخاطب ان معرفة المكروهات التي هي
في الصلوة والمنهيات التي هي في الصلوة واجبة على الموحدين ومعرفة
التواقض التي هي في الصلوة والفسادات التي هي في الصلوة فريضة
اي هي معرفتها فريضة على المؤمنين لاصلاح الصلوة فانه من لم
يعرف التواقض والفسادات لا يصح صلواته وعوام زماننا الذين
لا علم لهم ادوا الفرائض اي فرائض الصلوة والواجبات اي واجبات
الصلوة والتنزيه والمستحبات بغير علمهم للشهاون والتكاسل
ولم يقصدوا اي ولم يرتكبوا تعلمها اي تعلم الزكورات فيكون
اكثر عملهم اي عمل العوام ضايعا بلا فائدة لعدم قصد التعلم والتعليم
مراهمها واكثر صوفية زماننا من الخلوية والجلوية وغيرهما
تركوا امر الله ولم يتعلموا فرائض الصلوة والصوم بشغلهم الذكر
والرقص والدوران وتركوا ايضا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
من جهة العلم ولم يتوغلوا في العلم واما لو ترك السنة من السنن ثما
واستخفا كما يكفر كما في الخزانة كما ذكره القهستاني واذا استخف سنة
او حديثا من احاديث النبي صلى الله عليه وسلم كفر في الهداية والبرازية
ولو ترك سنن الصلوة المحسن ان لم يرها حقا كفر كذا في التواضع كما في غنية
التمل ومن اعتقد السنة على نفسه وعمل به وهو مؤمن سنن ومن
اعتقد ولم يعمل فهو مؤمن عاص ومن اعتقد على الغير فهو مبتدع ولم
يعتقد اصلا فهو كافر كذا في السعورية كما ذكره القهستاني لو ترك
سنة بلا عذر ثما ونا لم يقبل فرضه كذا في الخلاصة كما قال القهستاني

قال

هذا هو معنى ترك السنن
بتركها وتركها بتركها
بتركها بتركها

قال محمد الصريني على ترك السنة بلا عذر بالقتال وابو يوسف بالتأديب
كما في الكشف كما قاله القهستاني والتروا من قبل المستحبات
والحكم بها الثواب بالفعل ولا يعاقب على الترك لكن فيه عتاب
ولهم فالفعل افضل بالترك فالترك مكره كراهة تنزيهية
كذا في فتح القدير كما حققه القهستاني وامتثلوا امر مشايخهم
من الذكر والدور والرقص وغيرهم ولم يمتثلوا امر ربهم
بتعلم كتب الفقه والعقائد ولم يمتثلوا امر نبينهم من جهة تعلم
الفرائض والواجبات والسنن والمستحبات اللازمة
عليهم وتوغلوا وساء الناس امتثلوا امر نفوسهم فاموا
الدنيا من الهوى وشبهوات النفوس وتركوا التعلم من اهلها باغواء
شياطينهم على ذلك وعدم الترك وكان الصوفيون في زماننا
يرجون امر مشايخهم من المشغولات اللايقة لهم من الرقص
واللعب والدوران على امر ربهم من الفرائض والواجبات والتنزيه
والمستحبات وكان سائر الجهلة يرجون امر نفوسهم من امور
لا تباغهم الهوى والشهوات على امر ربهم نفوذ بالله تعالى من ذلك
اي من ذلك الترخيع لعدم العلم وكثرة الجهل فيهم **واعلم**
ايها المخاطب ان فرائض الوضوء وفرائض الصلوة وواجبات الصلوة
والتنزيه والمستحبات المندوبات والمكروهات والفسادات على
طريق الاختصار والايجاز مجموع في هذا الكتاب المسمى سراج
المصلي وما خوذ المسائل التي ذكر فيها ما خوذ من الترخية الذي
هو من المعتبرات والمحيط البرهاني والسعوري والبسوط اي الشري
والفتاوى الكبرى والمحيط السرخسي لانه كتاب المحيط اشارة من
المتراولة والفتاوى الناصرية من المعتبرات والفتاوى الشهابية
الذي هو المشهور بين العلماء وصلوة المسعودي هو كتاب مقبول
والقنية من المتراولة ايضا والمنية والفزونية والكنية والماجني

مما
امتثال

قص
اللعب

الدنيا

الكتاب
المتروك

والفريد وترغب الصلوة والكافي والكاشق والتسرخسى وغيرها
من الكتب المعتبرات كزبد المسائل والمفاتيح الصلوة وينابيع الحيات
وتحفة الملوك والعيني والكنز والنهاية والهداية والكيداني ومن سراج
سراج الظلام وبدر التمام وشرع الصلوة والارشاد والذوق والفرار
وشرح النية للإبراهيم الخليلي وخلاصة الفتاوى والجواهر والقدر
والوقاية والتقاية وغيرها كالزبدى وبستان العارفين فان هذه الكتب
من المعتبرات والمتراولة بين العلماء والشايخ ليسهل للبغديين في هذه العلم
واسئل الله تعالى ان يوفقهم **اي** للبغديين بحفظ الفرائض والوجبات
والسنن والمستحبات بحرمة سيد اهل الارض والسموات المبعوث
الى سائر الخلق في جميع الكائنات من الموجودات وسميته **اي** هذا
الكتاب المأخوذ من هذه الكتب المذكورة بعدد اقسامها سراج الصلوة
وبدر البتدئ والنتهي **اي** هذه مقدمة وهو ما يتوقف عليه
الشيء في الشيء فان قيل ما الفرق بين المقدمة والبارى قلنا ان المقدمة اعم
من البارى لانها ما يتوقف عليها المسائل بواسطة واما المقدمة
فهو ما يتوقف عليه المسائل بواسطة او بغير واسطة **واعلم**
انها لما طب العاقل ان اول الالواجبات يعنى ان اول ما يجب عليه
معرفة على كل عبد مكلف **اي** عاقل بالغى المأمور بالفرائض والوجبات
اولا من كل شيء ان يعرف ربه عز وجل على فحوى من عرف نفسه فقد
عرف ربه **ثم اعلم** انه يجب لكل عاقل بالغ ان يعلم اول اية الله تعالى
موجود انى ابدى واحد لا شريك له ولا شبيه له كما قال الله تبارك
وتعالى في كلام قديمه **والهكم الله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم** واقتر
بوحدة نيته ان يمكنه واعترف برسالة محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم
وما جاء هو به من عبد الله تعالى لانه **اي** الله تعالى خلقه من تراب وصوّ
باحسن صورة ورزقه من حيث لا يحتسب حيث قال جل وعز
وصوركم فاحسن صوركم بان جعل الادمى منتصباً عند مكتب

تفسير سورة
سورة الاحقاف
سورة الاحقاف
سورة الاحقاف

مع شكل جميل ولسان ذلق ويد واصابع يقبض بها ويعطى بها وهو
احسن الحيوان كله صورة وشكلا وان كان بعض افرادهم ميمما
مشعرة الصلوة تقبضه العيون **اي** تدبره وتحققه كذا قاله شهاب
الدين وقال القاضى في تفسيره وصوركم من جملة ما خلق فيهما با
صورة حيث زينكم بصفوة اوصاف الكائنات وخصكم بخلاصة
خصايص المبدعات وجعلكم انموذجاً لجميع المخلوقات انتهى كلامه
ورزقكم من الطيبات ذلكم الله ربكم فتبارك الله رب العالمين
فانا عرفه عز وجل وجب عليه ان يوحد عز وجل من الشريك
والنظير والشبه وينزهه تعالى عن الولد والوالد كما وصف ذاته عز
وجل وقال في كلام قديمه قل هو الله احد ينزهه حين سئل النبي
عليه السلام عن ربه فقال واصف لنا ربك الذى تعبده وتدعونا
اليه ما هو فقال الله تعالى يا محمد هو اى الشان الله احد اى الوا
حد المنفرد بالذات عن الاجزاء اذ لا جسم ولا تركيب فيه وهو مبتداء
والجمله بعده في حكم المفرد ولذا خلت عن الرجوع وكذا قوله الله الصمد
اي السيد المصمود اليه فى الحوائج من صمد اليه اذا قصده وهو الموصو
فى الاطلاق فانه يستغنى عن غيره مطلقا وكل ما عدا لا يحتاج اليه
فى جميع جهاته وقا ل تنادى كان ايليس ينظر الى آدم ودخل فى فيه وخرج
من بين يمينه حين كان صلوا فقال للملائكة لا ترهبوا من هذا فانه
ربكم صمد وهذا اجوف وروى عن ابن عباس قال الصمد الذى
تصمد اليه الخلايق فى حوائجهم ويتضرعون اليه عند مسائلتهم
وقال الحسن البصرى الصمد الدائم وقال قتادة الصمد الباقي ويقال
الكافي وقال محمد بن كعب القرطبي الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم
يكن له كفوا احد كذا فى تفسير ابوالكثير لم يلد لانه لم يجانس
ولم يفتقر الى ما يغنيه او يخلف عنه لا متناع الحاجة والفناء عليه
ولعل عدم الاقتصار على لفظ الماضى لوروده رداً على من قال الملائكة

تفسير سورة
الاخلاص

تفسير سورة
الصمد

بنات الله والمسيح ابن الله اوليا بقرينه قوله ولم يولد لعدم من يجاسده
من الاب والام وغيرهما لكونه قديما لا اول لوجوده اذ لو لم يكن قديما
لكان حارثا لعدم الواسط بينهما ولو كان حارثا لافتقر الى محدث وكذا
الثاني والثالث فيؤدي الى التسلسل وهو باطل وليس بجسم لانه
اسم للمتركب ولا يخفى من ان ينصف كل جزء منه بصفات الكمال فيكون
كل جزء لها فيفسد القول به كما فسد بالهين وغير متصف به ابل بطلانها
باصدارها من مستات الحدود وهو محال ولم يكن له كفوا احد
يعني لم يكن له نظير ولا شريك فيقلبه في عظيته وملكه ولم
يكن احديكا فيه اي غائلا من صاحبه ولا غيره واذ واحد وينزهه
وجب عليه اي على المكلف البالغ العاقل ان يؤمن به اي يعتقد به
اي بوحدانيته وملائكته وكتبه ورسله من آدم الى نبينا
محمد عليهم السلام واليوم الآخر وبالقدر وخيره وشتره من الله
تعا يعني ويعتقد ان الخير والشر كائن بتقدير الله تعا وتقدر
وخلقه ويقول المكلف آمنت بالله اي اعتقدت بوحدانية الله تعا
وتقدس ذاته عن الازواج والبنين والبنات ليس كمثله شيء
في الارض ولا في السموات احد صمد ازل ابدى لا شريك له ولا نظير له
ولا شبهة له خالق العالم وما نفع موجود لا اول لوجوده وملا
نكته اي اعتقدت ان الله تعا ملائكته واعتقدت ايضا ان الله تعا
وكتبه اي المنزل على انبيائه ورسله وهوابع ومائة واعتقدت ايضا
ان الله ورسله بانزال الوحي عليهم والكتب واليوم الآخر اي اعتقدت
ايضا ان يوم الآخر واقع الشبهة فيه وبالقدر خيره وشتره يعني
واعتقدت ايضا ان الخير والشر كله واقع بتقدير الله تعا وخلقه من
الله تعا اي من قبل الله تعا وخلقه فاذا فعل هذا يعني انا قال المكلف
بلسانه الكلمات واعتقد بقلبه حكم باسلامه يعني يكون مسلما
موحدا ثم يجب عليه اي على المكلف احكام الاسلام من الصلوة

والزكاة

والزكاة والصوم والحج وغير ذلك عند وجودها وشرائطها
يعني انا المكلف التصاب يجب عليه الزكاة وانا كانه رمضان وجب عليه
الصوم واذ افرض عليه الحج يجب الحج لقوله تعا وما خلقت الجنة والانس
الا ليعبدون اي ليعرفوه وانا ربكم فاعبدوا يعني لا يوجد احد من
عالم العدم الى عالم الوجود ولا يرتكبه الا انا فاصرفوا عمركم في عبادتي
وكما قال الله تعا وتوكل على الحي الذي لا يموت ولا تتوكل على غيره فانه
غير باق ذكر في التفسير وما خلقت الجنة والانس الا ليعبدون بعد ان
يعرفون فانه العباد ليعبدوا فان يكنه وذلك بان جميع ما سوى الله
الله تعا هالك لا يبقى والله تعا باق لا يعني فانه منزه عن الهلاك
والفناء وهو حاكم عالم الدنيا والآخرة وجميع العباد يحضرون على
عند الله تعا في يوم القيمة ويجزون عما عملوا في الدنيا يعني اكان العمل
في الدنيا خيرا كان جزاؤه في الآخرة خيرا وان كان العمل في الدنيا
شرا كان جزاؤه في الآخرة عذابا مثل العمل يعني اذا كان العمل الخيرا
كثيرا كان ثوابه كثيرا وان كان قليلا فقليله الا بفضل وكرمه تعا
يعني اذا كان العمل قليلا والثواب كثيرا كانت تلك الكثرة بلفظه وكرمه
لا باستحقاق العبد لها واما في جانب الشر فيكون العقاب مثل العمل
الشر في القلة والكثرة ولا يزيد العقاب على مقدار الشر كما لا ينقصه
جزاء عن الخير عن مقدار العمل الخير كما قال الله تعا في كلامه القديم اليوم
كل نفس بما كسبت في يوم الدنيا من غير التفاوت يعني يكون جزاء النفوس
في يوم القيمة بحسب كسبها في يوم الدنيا يعني ان عذاب النفوس في يوم القيمة
يكون بمقدار المعصية في الدنيا لا يزيد العذاب عن مقدار المعصية الذي قد
الله تعا في الوحي المحفوظ كما اشار عليه في قوله تعا لا ظلم اليوم لاي احد
نقصان العذاب عن مقدار المعصية بل عنها بالكلية بلفظه تعا ان كان
من اهل العصية مؤمنا **الباب الاول** وهو معنى النوع من المسائل
في بيان الطهارة وانما لم يجمع الطهارة لانه مصدر والاصل فيه

مطبوعة

ان لا يشترى ولا يجمع وخص الطهارة بالبداية من بين شروط
 الصلوة يكونها اهم ولا تها لا تسقط بعذر فستبب وجوبها الصلوة
 بشرط الحدث **وفي هذا الباب احد عشر فصلا اعلم** ايها الطالب
ان الوضوء قال مشايخنا ان الوضوء شرط الايمان لقوله صلى الله عليه وآله
 لا يظهر شرط الايمان والشرط النصب يعني ان الاجرة يضاعف الى نصف
 اجر الايمان والكراد بالايان الصلوة قال الله تعالى وكان الله ليضيع ايمانكم
 اي صلواتكم الى بيت المقدس كذا في الخلاصة والمراد بالايان الايمان
 الكامل وهو مركب من الطهارتين طهارة الظاهر عن الاحداث والاخيات
 وطهارة الباطن عن الشرك وسائر الاخلاق الرميحة والوضوء
 اقوى الطهارات كما ان اقوى الشرائط فيكون شرطه كذا في زين
 العرب **اعلم** ايها المؤمنون ان اهم الامور تطهير السر وافتشاء
 البراذل لا يبعد ان يكون المراد لقوله عليه السلام اظهر شرط الايمان
 تنظيف الظواهر بافاضة الماء وتهذيب وابقائها غير مشحونة بالا
 بالاخيات في الاحداث قال الامام العزالي للطهارة اربع مراتب الاولى
 تطهير الظاهر عن الانجاس والاحداث والثاني تطهير الجوارح
 عن الجرائم والثالثة تطهير القلب عن الرزائل الاخلاق والرابعة
 تطهيراته عما سوى الله تعالى انتهى كلامه على اربعة انواع فرضي
 النوع الاول فرض الله لاجل الصلوة لانه مفتاح الصلوة لقوله عليه
 السلام مفتاح الصلوة الطهور ومفتاح الجنة الصلوة وانه تطهير
 البدن ومطهر عن الاثام والذنوب لقوله عليه السلام الاخيركم
 بما يحو الله تعالى به لخاي ويرفع به الدرجات اسبغ الوضوء على المكارم
 الحديث حكى عن بعض اهل الله الوضوء غسل الاربع بالاربع غسل
 الوجه بما اعينكم والستكم بذكر خالقكم وقلوبكم بخشيته ربيكم
 وذنوبكم بالتوبة الى مولاكم وروى ان ارم عليه السلام لما امر
 بالوضوء قال اخي جبرائيل امري اني ربي بغسل الوجه وانه انظف

اعطاني

اغضاه قال لا تظن نظرت الى الشجرة النخلة واشتمت واكلمت وسمعت
 قول ابليس عليه ما مضى وما غلب اليدين فقد تاولت بهما الشجرة
 واما غسل الرجلين فقد مشيت بهما الى الشجرة واما مسح الرأس
 فقد وضعت يديك الخاطمت عليه حين يديك لك سواك قال ارم
 عليه السلام فما ثواب من يتوضأ؟ تتناثر منه ذنوبه وخطاياها كما
 تتناثر الورق من الشجرة ايام الحريف ويعطى كتابه بيمينه ويساره
 وجهه ويثبت قدني على الصراط فمن مات على وضوء مات شهيدا اي
 من جهة الثواب ومن بات طاهرا ونام على الوضوء بات في شفاع ملك
 يستغفر له ويقول اللهم اغفر لعبديك فلان ياتي طاهرا روعا النبي
 عليه السلام من بات طاهرا فراشعار طاهريات ومعه ملك في شفاع
 فلا يستيقظ ساعة من الليل الا قال الملك اللهم اغفر لعبديك
 فلان فانه بات طاهرا وقال عليه السلام من نام على الوضوء كان
 فرشه لله حسينا ونومه صلوة حتى يصبح ومن نام على غير وضوء
 كان فرشه له قبرا نكس في بحيرة الا فاذا اغرقت برتبة الوضوء وحاله
 فالخا قطة والمرامسة على الوضوء بالتجديد وبدونه ستة الاسلام
 لقوله عليه السلام لا يحافظ على الوضوء الا من قال لا اله الا الله
 في بستان العارفين بلغنا ان الله تعالى قال لموسى يا موسى اذا اصابتك
 مصيبة وانبت على غير وضوء فلا تلوم من الا نفسك والفرض لغة التقدر
 والقطع وشرعا ما ثبت لزومه بدليل قطعي لا شبهة فيه كالغسل
 والمسح في اعضاء الوضوء وهو الفرض على وعملا ويسمى الفرض القطع
 والوضوء بضم الواو اسم للقول والشرع نقله الى الطهارة الصغرى وفتحها
 اسم للماء الذي يتوضأ به ويفرض الوضوء كالحذف بلاغلا فاذ كان
 المصحف بغلاف لا يفرض الوضوء لاحذ فان الشئ حينئذ بغلاف يجوز
 فاما اذا كان بلاغلا فانه لا يفرض الا بالوضوء لقوله تعالى لا يمسه
 الا المطهرون فوجب الوضوء لاجله ويفرض الوضوء ايضا بسجدة التلاوة

مطلب فرض وضوء

مطلب فرض وضوء

مطلب فرض وضوء

مطلب فرض وضوء

فانه واجب لقوله عليه السلام التسجدة على من سجد لها وعلى من
تلاوتها وكلمة على الوجوب فانه التسجدة بلا وضوء لا يجوز فوجب
الوضوء لاجله وقال الشافعي هي سنة لما روي ان عمر رضي الله عنه
تلا سجدة في خطبة فاشرب الناس فقال على رسلكم ويقال على
رسلك على بيتك كذا في الجمل فانه هذا شيء لم يكتب عليكم ومارواه
الشافعي لم يحول على تأخير الاداء جمعا بين الحديثين وسجدة التلاوة
سجدة بين تكبيرين بشرط الصلوة بلا رفع يديه وتشهد وسلام
وهي في اربعة عشر مواضع في القرآن في الاخر الا عرافة والرسالة
عدو النحل وبنو اسرائيل ومريم واو الى الحج والفرقان والنمل والتسجدة
وصرح وختم التسجدة والتجميم وانسقت واقرأها وهي واجب
على من تلاها ومن سمعها واصلوة الجنائز اي يقرأ الوضوء ايضا
لصلوة الجنائز فانها فرض كفاية فوجب الوضوء لاجله مسألة
من حضر جنازة ولم يكن وليها فخاف ان يفوت صلواتها ان اشتغل
بالوضوء يجوز التيمم عندنا فلا قال الشافعي وذكر في الترجمة يجوز
للامام التيمم للجنازة في ظاهر الرواية لانه الانتظار فيها مكروه واختار
شمس الامنة هذه الرواية وفي النهاية لو كان جنبا فليتيمم وصلى
عليها يجوز لانه صلوة الجنائز رعاء في الحقيقة لكن ايجاب التيمم لو
لكنها مستحاة باسم الصلوة من ابن ملك على مجمع البحرين والنوع الثاني
الوضوء واجب لاجل طواف الكعبة فانه الطواف واجب بقوله تعالى وليطوفوا
فانه الامر للوجوب فيجب الوضوء لاجله فانه الطواف للمحدث لا يجوز فاذا
كان طواف محدثا يلزم عليه الدم والنوع الثالث سنة اي الوضوء سنة
لاجل الغسل فانه الوضوء في ابتداء الغسل سنة بالاتار والوضوء ايضا
لاخذ كتب الفقه احتياطا واعتبارا للفقه الشريف فانه المسائل التي فيها
هي ما اخذ من القرآن والحديث واعتبر اصل المأخوذ ولاجله ويسر
الوضوء اعتمادا على اصله والوضوء ايضا سنة لزيارة القبور فانه المراد

في كل صلاة
تسجدة

في كل صلاة
تسجدة

في كل صلاة
تسجدة

من الزيارة قراءة القرآن وهو بلا وضوء مكروه ولاجل هذا سنة
الوضوء لها احتياطا ويسر الوضوء ايضا لدخول المسجد فانه من
دخول المسجد يستحب له تحية المسجد فلا يكون هذا الا بالوضوء
ولاجل هذا سنة الوضوء ايضا لقراءة القرآن غائبا اي ظهرا عن قلب
يعني حفظا فيه نظرا لانه الحديث حل يديه دون الفم ولهذا لم يجب
غسله في الوضوء ولو بضمض الجنب او غسل يديه فعن ابي حنيفة ربح
انه لا بأس بيمس المصحف وقراءته هذا على قصد السلافة ولو قرأ على
قصد الدعاء والثناء ولا بأس به كذا في العيون للامام ابو الليث رحمة
الله عليه والنوع الرابع من انواع اربعة للوضوء مستحب
لاجل الطعام ويسمى هذا وضوء الاصغر وهو غسل اليدين الى
الرسغين حذرا عن التراخي الكراهة لانه يتغير سريع الدسومة
خصوصا في اوقات الحرارة والغسل بعد الطعام ويستحب فرضا لازالة
الدسامة ولاجل هذا يستحب الوضوء لاجله قبل الطعام ويستحب
ايضا لزيارة العلماء والصلحاء احتياطا بحالهما ويستحب لغسل
الميت قيل غسل الميت فرض كفاية فاذا غسل واحد من الجماعة يسقط
عن الباقيين ويستحب ايضا التوضي بعد الكذب والغيبة فانه الوضوء
بعدهما كفارة لهما فانه العبارة مكفرة للذنوب وبعد القهقهرة
خارج الصلوة كما وجب التوضي واذا وجد القهقهرة في الصلوة و
وفي خارجها يستحب كفارة لها وكذا يستحب الوضوء من النوم اذا كان
على وجهه غير ناقض او لم يدر عقبه عبارة لم تجز بغير طهارة والا
فيكون فرضا وكذا يستحب من منى ذكره لقوله عليه السلام
اذا منى احدكم ذكره فليتوضأ وقال الشافعي اذا منى الرجل
بطن الكف والا صابغ وضوءه وكذا المرأة اذا منى فرج نفسها او
فرج غيرها وقال احمد بن حنبل المستبطل بظهر الكف وبالساعة مبطل
ايضا وقال مالك الامر بالاستحباب لا للوجوب وقال امام ابو حنيفة

مطلب
مستحب وضوء

مطلب
غسل الميت

حنيفة

لا يبطل الوضوء وحمل الوضوء في الحديث على غسل اليد كما في قوله
 عليه السلام الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر كذا في شرح المصابيح
 وكذا استحباب الوضوء من مستسرها لما روى عن عائشة رضي الله
 عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ارجله
 ثم يصلي ولا يتوضأ واستدل به ابى حنيفة على ان مستسرها لا ينقض
 الوضوء مطلقا والثافعي واحمد قال يبطل الوضوء بمس الاجنبية
 الفصل الاول من فصول احد عشر في فرائض الوضوء بضم واما قدم
 الوضوء من بين الطهارة رات لانه الله تعالى قدمه على غسل من الجنابة
 اولاته كثيرا لا استعمال فاشتد لاحتياج الى بيانه اعلم ان هذه
 فرائض الوضوء خمسة فذكر قال الشافعي في كفايته فاما فرائض
 الوضوء فاربعة عندنا وعند الشافعي خمسة فاذا قال المصنف فرائض
 الوضوء خمسة يكون مذهبه شافعيًا الله اعلم الاول غسل الوجه مرة
 بلا خلاف ففرضيته ثابت برليل قطعي وهو قوله تعالى اغسلوا
 وجوهكم الآية والغسل هو الاسالة مع التقاطر وما قالوا الوجه
 من قصاص الشعر الى اسفل الزقن طولًا ومن شحمة الاذن الى الاخرى
 عرضًا فباستبار الغالب لانه حد الوجه من مبدئ سطح الجبهة
 سواء كان شعرًا او لا من ابن مكل وهو قصاص الشعر طولًا ومن شحمة
 الاذن الى شحمة الاخرى عرضًا فيجب غسل البياض الذي بين العذار
 والاذن وهو قول ابى حنيفة ومحمد وروى عن ابى يوسف انه لا يجب
 غسل لوجود الحائل ولهما انه لا شعر عليه فبقي على ما كان وبه قال
 الشافعي واحمد وقال مالك لا يجب غسله قبل نيات العذار وبعده
 فلا فقه في دخوله في حد الوجه واما ابو يوسف فلا خلاف له فيه
 ولذلك يقولون بوجوب غسله قبل نيات العذار وقال شمس الامنة
 الحلواني في غسله ضرب كلفة ومشقة فالاولى ان يقال يكفي ان يمسح
 بالماء على ما روى عن ابى يوسف ان المصلي اذا بل وجهه واعضائه وضوء

مطلب
مستن في الوضوء

الفصل الاول
في فرائض الوضوء

مطلب
وضوئية وضوء
مغسل

مطلب
طول الوجه وعرضه
مع العذار

بالماء

بالماء ولهم يسئل الماء عن عضوه انه يجزيه ذكره صاحب الترخيرة ثم قال
 تضعيفه ولكن قيلنا ويل ما روى عن ابى يوسف انه سال عن
 العضو قطرة او قطرتان ولم يتوارك يعني انه المروي المذكور لا يصلح
 ان يكون مبنى لما قاله شمس الامنة لانه ليس على ظاهله هو مؤل بما
 لا يصلح لذلك وايضا هو عام فلا وجه لتخصيص ما بني عليه من اصلاح
 ايضا وح غسل الوجه مرة واحدة فان الامر في الآية لا يوجب التكرار
 حتى يتكرر الغسل بل الوجوب مرة واحدة والثاني من فرائض
 الوضوء غسل اليدين مع المرفقين مرة واحدة المرفق بكسر الهمزة وفتح
 الفاء وعكسه يجتمع الساعد والعضد وعنه عند زفر لا يغسل المرفق
 ومن قطع يده من المرفق يفترض عليه غسل موضع القطع وعند
 زفر ينسقط عنه وكذلك هذا في التيمم كذا في كفاية الشافعي والثالث
 من فرائض الوضوء مسح ربيع الرأس مرة فقط المسح في اللفة
 امر باليد على الشئ السائل والمتلطح لانه لا يمسح باليد
 وفي الشرع اصابة البلل سواء كان المصاب عضوًا او غيره كالخف
 والستيف ونحوه وسواء كان الاصابة باليد او بغيرها يرشدك
 الى هذا انه لو اصاب رأسه او خقه من ماء المطر قدر المفروض
 اجرأه مسحه باليد ولم يمسحه وشرط في صحة المسح ان لا يكون
 البلل مستعملًا كما شرط في صحة الغسل ان لا يكون الماء مستعملًا
 فلا يصح المسح ببلل يأخذه من عضو ممسوحًا كان او مفسولًا وكذا
 بلل بقي في يده بعد المسح واما الذي بقي فيها بعد الغسل فقال
 الحاكم الشهيد لا يجوز المسح به ايضا وخطا عامة المشايخ
 بما ذكره محمد في مسح الخف انه اذا توضأ ثم مسح على الخف
 ببلل بقيت على كفه بعد الغسل جاز والصحيح ما قاله الحاكم وقد
 نص الكرخي في جامع الكبير على الرواية عن ابى حنيفة وابى يوسف
 مفترقا معلا انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يجز

مطلب
الوجه
الرأس

كتاب من كتاب

الابا جديانة قد قطره مئة **والم** ان العلماء قد اختلفوا في مقدار المفروض من الرأس فمن اصحابنا فيه ثلث روايات في ظاهر الرواية مقدار بثلاث اصابع من اليد مطلقا طولا وعرضا وفي اختلاف زفر ويعقوب مقدار ربع الرأس وهو قول زفر وذكر الشيخ ابو الحسن الكرخي والشيخ ابو جعفر الطحاوي مقدار الناصية وقال مالك ما لم يمسح جميع الرأس واكثره لا يجوز وقال الشافعي اذا مسح مقدار ما يستبي ما سجا جاز والصحيح جواب ظاهر الرواية كذا في التختة قال الباء عند لا نعمة صلة كما في قوله نقا فامسحوا بوجوهكم وعند الشافعي للتبويض فيحصل المسح بثلاث شعرات وعنونا للصاق وقيل زائدة من اصلاح **والرابع** من فروض الوضوء غسل الرجلين مع الكعبين مرة والكعب هو العظم النابت في موضع التي منتهى الى عظم الساق فعندنا يغسل الى وسط الناحية وعند الشافعي يغسل جميع العظم وقال زفر لا يدخل الكعب في الغسل بناء على ان الاصل في الغاية عدم الدخول تحت المفتاح كالليل والصوم ولنا ان ضرب الغاية لا بد له من فائدة وهي اما ما ذكره الحكم اليها واسقاط ما ورثها والاول يحصل ههنا بدون لان البدن اسم لذلك العضو الى الابط فتعين الثاني وموجبه دخول الغاية تحت المفتاح **والخامس** من فروض الوضوء ان يمسح ربيع اللحية ان كانت كبيرة طويلة يعني المفروض في اللحية مسح ربيعها عند ابي حنيفة ربح لان ما تحته اللحية لا سقط غسله بنياتها لتقتره وجب مسحها كالجبيرة والمسوح لا يجب استيعابه فيقدر بالربع مسح الرأس وروى عن ابي حنيفة انه فرض اللحية مسح ما يلاقي الوجه دون ما استرسل من الذقن وهذه الرواية اصح لانه لما سقط فرضيته غسل ما تحت اللحية انتقل فرضيته الى خلفه وهو المسح وعند ابي يوسف مسح اللحية ساقط لانه الغسل لما سقط عما تحته اللحية

بطلان

مطلوب

بنياتها

بنياتها سقط اصلا كاليد المقطوعة وفي رواية ابي يوسف وجب مسح اللحية كلها لانها قامت مقام ما تحتها وكان كله مقدورا فكذا يمسح كلها من ابن مالك شرح مجمع البحرين **الفصل الثاني** من فصول **احد عشر** في بيان سنن الوضوء قالوا السنة ما واظب عليه النبي عليه السلام على وجه العبادة مع الترك في الجملة هذا هو المشهور في حدها المسطور في الكتب وفيه قصور لانه ما واظب عليه الخلفاء الراشدين ايضا من السنة الا يرى ان ما قاله صاحب الهداية في التراويج والاصح انها سنة لانه واظب عليه الخلفاء الرا **اعلم** ان سنن الوضوء تسعة عشر **الاول** غسل اليدين الى الرسغين **الرابع** موصول الساعد بالكف لانها آلة التطهير فيبدأ بتنظيفها في ابتداء الوضوء وانما ترك قولهم المستيقظ تنصيفا على ما هو المختار وهو عدم اختصاص سنينة البداية بغسل اليد بالمستيقظ في ابتداء الوضوء وانما ترك قولهم قبل ادخالهما الا انا فليأتوهم اختصاص سنيتها بوقت كان الى ادخالهما الا انا بناء على ان المفهوم معتبر في الروايات اتفاقا وقال في النهاية والدليل على انها سنة قوله عليه السلام عليكم بسمتي وستة الخلفاء الراشدين من بعدى ويختار المصنف سنيتها على وفوق ما في مختصر المقدوري والطحاوي ان قال صاحب الهداية انها مستحبة من اصلاح والثاني من السنن التسمية اي يستن عند ابتداء الوضوء ذكر اسم الله تعالى كما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة لمن لا وضوءه ولا وضوء لمن لم يستم وقال عليه السلام كل امرئ يال لم يبدأ فيه بذكر اسم الله تعالى فهو ابتر وفي رواية فهو اقطع وروى عن رسول الله عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من سمي عبد الوضوء تطهر جميع اعضائه ومن لم يسم لم تطهر اعضائه وضوئه وللجملة ان كل

الفصل الثاني

مطلوب

مطلوب

موضع وجدت فيه التسمية فانه لا يكون للشيطان فيه غطه ونصيبه
لانه روى في الاخبار انه ما من احد يقصد البيت الا ويتبعه الشيطان
فاذا دخل البيت وقال بسم الله الرحمن الرحيم يقول الشيطان لا مضجع
ههنا ثم يقول كيف حالي في بيت ليس لي فيه مكن ولا طعام ولا شراب
ولا مضجع وان ترك التسمية عند الدخول يدخل معه ان ترك
وعند الاكل يأكل معه وعند الشرب يشرب معه حتى ان الشيطان
يضع فاه على الكوز او الاثم يضع الشاب فلو قال فيه اي في ابتداء الوضوء
بسم الله بدل التسمية لا اله الا الله او الحمد لله صار مقيما لسنة التسمية
قالوا لوسمي في اثنا لا يكون مقيما لسنة فان قلت لوسمي الاكل
في اثنا اكله نسيانه في اوله كافيا فلم يكن في الوضوء كذلك قلت الوضوء
كله شيء واحد لا يتجزئ فيشترط التسمية عند ابتداء وفاته
وكل لقمة من الاكل فعل مبتداء فلم يفت وقته قيل يسي قبل الاستنجاء
لانه من الوضوء وقيل بعد لانه ذكر اسم الله عند كشف العورة
لا يكون تعظيما والضميم انه يسي فيهما احتياطا قال بعضهم
يسي عند وضع الثياب لدخول الخلا فانه ستر دونه اعين الخوا في
اي عندها وقربها والخوا في جمع حافية وهي الجنة قال النبي عليه السلام
ستر ما بين اعين الجنة ومعه رات بنى آدم اذا دخله احد هم الخلا
ان يقول بسم الله يعني اذا قال بسم الله عند دخوله يضرب بينه
وبين اعينهم حجاب لا يرونه ويورونه بل يحقونه ضررا من شرح
شرعة الاسلام قال صاحب الهداية وقع في مختصر القدوري
ان التسمية سنة لكن الاصح انها مستحبة في الوضوء كما في سائر
الافعال لانه السنة ما واطب عليه الرسول عليه السلام ولم
يشهر مواظبته عليه السلام على التسمية كذا في ابن ملك ولفظ
ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على دين
الاسلام وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التقوى وفي

لا يدخل في ذلك في الشرب واذا اضطجع فقل بسم الله يقول الشيطان

المجتبى

المجتبى يجمع بينهما وفي المحيط لوقال لا اله الا الله او الحمد لله او اشهد
ان لا اله الا الله يصير مقيما لسنة من حطبي فاذا فرغ من الوضوء
ويقول كما يقول عند الطهور سبحانك اللهم وبحمدك اشهد
ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك وجاء في الخبر انه موقوف
ودعا بهذه الا زكارة فانه يختم بذلك الوضوء ويوضع تحت
العرش يوم القيمة ثم يحل فيوضع في ميزانه ذكره الشافعي
في الكفاية **والسؤال** من السنن السواك اي استعماله عند
المضمضة لانه السنن اسم للخشب المزة المتينة للاستياك
واغاسق لانه عليه السلام كان يواظب عليه مع تركه احيانا
استعماله مما ثبت انه عليه السلام كان يواظب عليه باحارث
كثيرة قال عليه السلام ركعتان بالسواك افضل من سبعين
ركعة بغير سواك وقال عليه السلام سواك فانه السنن
منطية للفم ومرضاة للرب وقال عليه السلام ان افواهكم
لحرف القرآن فطيبوها بالسواك وعن معاذ رضي عن السواك
عشر خصال يطيب الفم ويشد اللثة ويحلو البصر وينزه
البلغم ويذهب الحفر ويوافق السنة ويفرح الملائكة ويرضى
الرب ويزيد في الحسنات ويفتح المعدة **واعلم** ان إزالة النكحة
الظاهرة اذا كانت واجبة لخلو كلام الله تعالى فلا يجب إزالة النكحة
التي الباطنة لخلوله معرفة الله تعالى كذا ذكر في جامع الشرح
على الشريعة وعند فقهاء يعالج بالاصبع اي بالابهام والمبحة وفي
الخلاصة ان لم يكن له ذلك الخشب ففعل باصبعه ينال ذلك
الشوايب اي المعهود بقوله ثم صلوة على ان السواك افضل من
خمسة وسبعين صلوة بغير سواك هذا هو الموافق لما زاد
الفقهاء وميسر شيخ الاسلام من انه سنة حالة المضمضة
تكيد للالتقاء روى عن النبي عليه السلام انه قال لو لاشئ

مطلوب
انكار الوضوء

مطلوب
غاشية سواك

وقوله تعالى وتأتون في ناركم في جحلكم
ولا يقال للمجلس نادا لاما دام فيه
اهل المنكر اي الضارطة والمجامع
السبت والفحش في الزناج والحذف
بالخصي وموضع العلك والفرقة
والسواك بين الناس من تفسير
المعاني

على امتي لا مرتهم بالشواك عند كل صلوة وتفصيله في كفاية الشيعي
فانظر اليه واما وقته فقبل الوضوء وفي زاد الفقهاء انه سنة حالة
المضمضة تكفي لا لانقاء وتقرير الامام في الاحياء يقتضي تقديم
الشواك عليها حيث قال بعد تصور كيفية الاشياء ثم عتد
الفراغ من الشواك يجلس للوضوء ويبتسم ثم يغسل يده ثلاثا
ثم يأخذ عرفة لقيه فيتمضمض بها **والقص** اختار ما اختار
صاحب الوقاية والقدر والجمع وان عد للعلبي من الازاب
واختاروهم هو الاصح **ثم** المستحب ان يكون من شجرة موة
لزيادة تغير الفم قالوا ويستاك بكل عود الازمان والقص
وافضل الازاك ثم الزيتون وان يكون طول شبر في غلط الخصر
فوائد انه مطهر للفم مرضات للرب مطردة
للشيطان مفرحة للملائكة ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات
ويذهب البلغم والحفر والبخر ويشد الاسنان ويقوى المعدة
ويطيب نكهته الفم ويجلو البصر ويتأكد استجابته في خلة
موضع اصفر الاسنان ويفت الزايحة والقيام من النوم
والقيام الى الصلوة وعند الوضوء ويستاك عرضا لا طولا اي
عرض الاسنان الذي طول الفم لا العكس خشية الحاق الضرر
بالثة وينبذ بالجانب الايمن بالعلياء ثم بالايسر منها ثم بالايمن
من السفلى ثم بالايسر منها وفي الدور وغيره انه يستاك كيف
شاء اي يبدأ من الاسنان العليا من الجانب الايمن ثم بالسفلى
من الايسر ثم بالسفلى من الجانب الايمن ثم امامه داخل الفم
بالخند ثم بظاهر اللسان من فوقه ثم من تحته فمن استاك
على خارج الاسنان فقط يخرج عن عهدة سنة واحدة وفي المقدمة
الغزنية والمستحب فيه ثلث مرات ثلث مياه ويدلك ظاهر
الاسنان وباطنها واطرافها ويبل الشواك ان كان يابساً ويفسد

مطلب
والشواك

مطلب
استعمال مسواك
عند المضمضة
ام سنة ام ازاب

مطلب
الاستنشاق
في المضمضة
والاستنشاق
في المضمضة
والاستنشاق
في المضمضة

عند

عند الاستياك وعند الفراغ منه واخل الماء في الفم سنة ايضا ولكن
تحرك الماء في فيه ما لفه في التطهير والمضمضة سنة ايضا وهي
اي المضمضة تحريك الماء في الفم لانه عليه السلام فعله على المواظبة
وفي الخلاصة حد المضمضة استيعاب الماء جميع الفم ولذلك
قال تحريك الماء وادخال الماء في الانف سنة ولكن تحريكه في فيه
ماء جديد لما روى اصحاب السنة من حديث عبد بن زيد عن
حكايه وضوءه عليه السلام وفيه مضمض واشتدش واشتد
ثلاثا بثلاث غرفات وروى الطبراني بسنده ان عليه السلام توضأ
فمضمض ثلاثا ياخذ كل واحدة جديدا والمبالغة في المضمضة ولا
سنة ان لم يكن صائما وصاحب النية عد بالمبالغة فيهما من الازاب
وقال في كفاية المبالغة فيهما سنة لكن الظاهر انها مستحبة الا
ان يكون صائما فلا يبالغ فيهما خشية الخلخلة بالقوم
والمبالغة في المضمضة ان يصل الماء الى رأس خلقه كذا في الخلاصة ولما
لفه فيه ان يحاوي الماء ان يصل الى راس خلقه كذا في الخلاصة ولما
شمس الائمة انه المبالغة في المضمضة اخرج الماء من جانب الجناب
وقال الشيخ الاسلام هي الفرغ **ثم اعلم** ان المبالغة فيهما
سنة في الظهارتين وكونها سنة فيهما في حق غير الصائم وكذا
قال ان لم يكن صائما لقوله عليه السلام بالغ في المضمضة والاستنشاق
الا ان تكون صائما وفي صلوة البقالي ان المبالغة فيهما سنة والوضوء
واجبة في الجنابة ان لم يكن صائما كذا في الفقيه والمبالغة في المضمضة
قال الشيخ الاسلام جواهر زاد في الفرغ وهو ترديد الماء في الخلق
وقال صدر الشهيد في كثير الماء حتى يملأ الفم وقال الخلاصة
حد المضمضة استيعاب جميع الفم والمبالغة فيهما ان يصل الماء الى رأس
خلق الاستنشاق وهو جذب الماء الى المارن اي الى اقصى الانف
وهي الخيشوم والمبالغة في الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد

مطلب
عند المضمضة

استنشاق

مطلب
الاستنشاق
في المضمضة
والاستنشاق
في المضمضة

لك

الخشوم قال في الخلاصة حدثا لا يستشاق ان يصل الى الماء الى المار
وبالغلة فيه ان يحاوز المار كذا في العلي والاشارة هو اخرج
الحايط من الانف بالغف بيده اليسرى ان تستر الحايط فيه اي يحيط
للتوضي ويستغنى بيده اليسرى لانه من ازالة الانى قالت عائ
عائشة رضي الله عنها كانت يدرسوا الله عليه السلام الحق
لظهور وطعانه منه وكانت يذاليسرى لخلافه وما كان من
انى من الامتخاط وغيرها والنية سنة ايضا هو الصحيح
وقيل مستحبة ومحله القلب وسخت ان يضيف
التلفظ باللسان اليه فيقول بوقت رفع الحديث او بوقت
الوضوء وقتها عند غسل الوجه وعند الشافعي هي قرض
لهوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات ولان الوضوء
طهارة حكيم فلا يصح الا بالنية كالتيتم ولنا انه عليه السلام علم
الاعراب الحاهل الوضوء ولم يعلم النية ولو كانت فرضا لعد وقا
سه على التيمم غير مستقيم لان الماء خلق مطهرا كما قال الله تعالى
وانزلنا من السماء ماء طهورا والتراب ليس كذلك وفي الكفاية
النية شرط في التوضي بغير الماء وبسور الحمار كالتيتم كذا في ابن الملك
على جمع البحرين في ابتدا الوضوء وقال الحلبي ووقتها عند غسل الوجه
وهو الاصح والترتيب يعني الترتيب على ما هو مذكور في النص ليس
بشرط في الوضوء بل هو سنة لانه العطف فيها بالواو وهو لصلو الجمع او
فرض من غير تعرض للترتيب حتى لو بدأ بذراعيه او برجليه
جاز عندنا واما لو بدأ بغسل يده اليسرى قيل يده اليمنى جاز اتفاقا
وان بدأ بغسل اليدين من المرافق اجماعا لكن خالف السنة ولو
انفس الحديث في الماء مع النية لا يجزئ لعدم الترتيب وقيل يجوز
عند الشافعي لانه للجمع صار كوضوء واحد من الحقايق وعند الشافعي
الترتيب فرض كقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم ذكركم بحرف التعقيب الدال

على

على الترتيب وان كان غسل الوجه مرتبا على القيام ثبت الترتيب
في سائر الاعضاء لعدم القائل بالفصل ولنا ما روي انه عليه السلام
نسي مسح راسه فتذكر بعد فراغه فمسحه ببلل كفه والجواب
عن الاستدلال الشافعي انه الفاء افادت ترتيب مجموع الوضوء وقا
ونالا صيدل على ترتيب اجزائه المذكورة بالواو وهي لطلق الجمع
من غير تعرض للترتيب في شرح الجمع لابن فرشة والغسل ثلثا
يعني وتكرار الغسل الى الثلث سنة ايضا فانه الثلث في الغسل سنة
في الوضوء دون المسح فانه تثليث مسح الرأس بما جديده مكرره
عندنا ذكره في التخفة وفي الفتية الوضوء مرة ركن والثانية والثالثة
سنة وقيل الثانية والثالثة نفل وعن ابي بكر الاسكاف اذا توضأ
ثلاثا ثلاثا فالثالثة فرض كاطالة القراءة والتجود وذكر لو توضأ
مرة مرة لغرة الماء او البرد او الحاجة لا يكره ولا يثام والافيا ثم
وقيل ان اعتاده لا يكره والا فلا انتهى قال في الهداية ان النبي عليه
السلام توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به
وتوضأ مرتين مرتين وقال هذا وضوء هين يغف الله له الاجر
وتوضأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي زاد
على هذا او نقص فقد تعدى وظلم والوعيد بعدم رؤيته سنة
انتهى كلامه قوله فمن زاد على هذا اي ان زاد على الثلاث معتقدا ان
السنة لا تحصل بالثلاث او نقص عنه معتقدا لخلاف السنة
امان زاد لطمانية القلب عن الشك او بنية وضوء آخر او نقص
عن ثلاث لغرة الماء او البرد او الحاجة مع اعتقاد سنية الثلاث
فلا يكون مسعديا ولا ظالما وقوله وقد تعدى وظلم اي فقد جاوز
عما حمله الشرع وعما جعل غاية التكميل وظلم اي نفسه لمخالفة
عليه السلام اوله لانه تعجب في الزيادة بالاحصول ثواب الاو ولا
او بامتناع الماء ووضع في غير موضع بلا ترتيب كذا في شرح المقدمة

مطل
فصل

مطل

مطل

وقيل وقيل هذا كله انا لم يفرغ من الوضوء فاما اذا فرغ ثم استأنف الوضوء
فلا يكره بانفاق كذا قال الكمال الاسود في حاشية لصدر الشريعة
قوله والغسل ثلاثا يعني وتكرر الغسل الى الثالث سنة ايضا لما روى
انه عليه السلام تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً وَقَالَ هَذَا وَضُوهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ
الْأَبَدِيَّةَ تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ هَذَا وَضُوهُ مِنْ يَضَاعَفُ اللَّهُ
لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ وَاتَّهَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ كَانَ سَنَةً لَا
لَا فَرْصًا وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَلْضُرُورَةُ طَمَئِنَّةُ الْقَلْبِ عِنْدَ
حُصُولِ الشَّدَّةِ ثُمَّ الْمَرَّةُ الْأُولَى فَرَضُ وَالثَّانِيَّةُ سَنَةٌ دُونَهَا فِي الْفَضْلِ
وَقِيلَ الثَّانِيَّةُ سَنَةٌ وَالثَّلَاثَةُ كَمَا السَّنَةُ كَذَا ذَكَرَ فِي الْإِخْتِصَارِ وَالْأَوَّلَى
أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ كِلَاهُمَا سَنَةٌ لِأَنَّ التَّثْلِيثَ الَّذِي هُوَ
سَنَةٌ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِهَا هَكَذَا قَالَ الْحَلِيقِيُّ وَتَحْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ
وَالرِّجْلَيْنِ يَعْنِي تَحْلِيلَهُمَا سَنَةٌ وَقِيلَ تَحْلِيلُ الْأَصَابِعِ يَخَارُ الْفَقْوَى
وَتَحْلِيلُ الْحَيَّةِ فَضِيلَةٌ عِنْدَ الْأَمَامِ وَمَحْدُودٌ لِأَنَّ السَّنَةَ تَكُونُ لِأَنَّ
لَا كَمَالَ الْفَرَضِ فِي مَحَلٍّ وَدَاخِلَةَ الْحَيَّةِ لَيْسَ بِمَحَلٍّ أَقَامَةُ فَرَضِ الْغَسْلِ
إِذَا كَانَ الْمَاءُ وَاصِلًا إِلَى خِلَالِ الْأَبْعَادِ بِدُونِ التَّحْلِيلِ وَأَمَّا أَنَا لَمْ يَصِلْ بِدُونِهِ
فَهُوَ قَوْضٌ وَكَيْفِيَّةٌ فِي الرِّجْلَيْنِ أَنْ يَخْلُلَ بِمَخْصَرِ الْيَسْرِيِّ مَبْدَأُ
خَنْصَرِ رِجْلِ الْيَمَنِ مِنْ أَسْفَلٍ وَيَخْتَمُّ بِمَخْصَرِ رِجْلِ الْيَسْرِيِّ وَوَقْتُهِ
بَعْدَ الْغَسْلِ ثَلَاثًا كَذَا فِي الْكَفَايَةِ وَيَدْخُلُ الْأَصَابِعُ مِنَ الْأَسْفَلِ كَذَا فِي
التَّائِيْدِ رَخَائِيَّةٌ وَتَحْلِيلُ الْحَيَّةِ يَعْنِي تَحْلِيلَهَا سَنَةً أَيْضًا لِمَا رَوَى أَنَسُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَا تَوَضَّأَ أَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ
فَادْخَلَ تَحْتِ حَنَكِهِ فَخَلَّلَ بِطَبِيعَتِهِ وَقَالَ هَكَذَا أَمَرَنِي رَبِّي وَخَالَه
عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحْتِ الْحَنَكِ مِنْ جَانِبِ خَلْقِهِ لِيَصِلَ الْمَاءُ إِلَيْهَا مِنْ كُلِّ
مَنْ جَانِبٍ كَذَا فِي زِينِ الْعَرَبِ وَفِي الذَّرَرِ وَهُوَ أَنْ يَدْخُلَ أَصَابِعُ يَدَيْهِ
فِي خِلَالِ حَيَّتِهِ مِنَ الْأَسْفَلِ إِلَى الْأَعْلَى بَعْدَ التَّثْلِيثِ وَقَالَ الْبَقَالِيُّ إِذَا قَصَرَ
الشَّارِبُ لَا يَجِبُ تَحْلِيلُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ يَجِبُ تَحْلِيلُهُ وَأَيْضًا الْمَاءُ

مطلب غسل الأقدام

مطلب تحليل الحية

مطلب تحليل كهيئة أصابع رجلين

الى

إِلَى الشَّقِيقِ فِي التَّوَازُلِ لَا يَجِبُ وَإِنْ طَالَ وَفِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ
عَنِ فَرْقِ السَّلَامِ أَنَّهُ مَسْتَحَبٌّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجْعُ سَنَةٍ عِنْدَهَا
كَذَا ذَكَرَهُ جَامِعُ الشَّرْحِ وَمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَحْلُلُ
لِحَيَّتِهِ وَهَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَحْدُودٌ وَتَحْلِيلُهَا
مَسْتَحَبٌّ وَفِي رَوَايَةٍ جَائِزَةٍ وَيُرْتَجَّحُ فِي الْمَبْسُوطِ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ
بَعْدَ غَسْلِ الْوُجْهِ لِمَنْ لَهُ الْحَيَّةُ كَبِيرَةٌ يَعْنِي أَنْ تَحْلِيلُهَا سَنَةٌ
إِذَا كَانَ تَحْتِ الْحَيَّةِ كَثِيفَةٌ لَا تَرَى الْبَشْرَةَ تَحْتَهَا فَإِنْ كَانَتْ خَفِيفَةً
يَأْنِ تَرَى بَشَرَتَهَا لَزِمَ تَحْلِيلُهَا مَا تَحْتَهَا كَذَا فِي الظَّهْرِيَّةِ وَكَتَبَ
أَبُو صَبَّاحٍ الْمَاءُ مِنَ الْجِبْهَةِ الْوَقْفِ وَهُوَ أَيْضًا سَنَةٌ لِأَنَّ كَمَالَ الْفَرَضِ
وَاسْتِيعَابُ جَمِيعِ الرَّأْسِ سَنَةٌ أَيْضًا لِمَا ظَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مَعَ التَّكْرُرِ أَحْيَانًا فِي بَعْضِ الْأَوْقَابِ وَلَكِنْ يَسْتَوْعِبُ بِمَا وَاحِدٌ
لِمَا رَوَى أَصْحَابُ السُّنَنِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حِكَايَةِ وَضُوهُ عَلَيْهِ
أَنَّهُ مَسَحَ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ تَرَى اسْتِيعَابَ الرَّأْسِ فِي السَّخْرِ فِي دِيَارِ
وَدَاوُمَ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ زَمَانٍ الْبَرِّيَّ ثُمَّ كَذَا فِي الْقِنِيَّةِ وَكَيْفِيَّةِ الاسْتِيعَابِ
أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءُ وَيَبْلُغَ كَفَّهُ وَأَصَابِعُهُ ثُمَّ يَلْصُقُ الْأَصَابِعَ وَيَضْمَعُهَا وَيَضَعُ
عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ ثَلَاثًا أَصَابِعُ وَهِيَ الْخَنْصَرُ وَالتَّنْصُرُ
وَالْوَهْ سَطِيٌّ وَيَمْسُكُ بِهَا مِيسَةً وَسَبَابِيَّتِي مَرْفُوعَاتٍ وَيَجْأُ فِي بَطْنِ
كَفِّهِ عَنْ رَأْسِهِ وَيَمْدُهَا إِلَى يَدَيْهِ إِلَى الْقَفَاءِ ثُمَّ يَضَعُ كَفَّهُ عَلَى جَانِبِ الرَّأْسِ
وَيَمْسَحُهَا إِلَى جَانِبِ الرَّأْسِ بِكَفِّهِ وَيَمْسَحُ ظَاهِرَ أَرْبَعِيهِ بِبَاطِنِ إِبْرَاهِيمَ
وَبَاطِنِ أَرْبَعِيهِ بِبَاطِنِ سَبَابِيَّتِهِ وَقَالَ مَوْلَانَا مِنْ أَهْلِ حُسْنِ وَوَاتَّقُوا إِذَا الْمَاءُ مَا لَمْ
فِي الضُّوْمِ يَكُنْ مَسْتَحَبًّا وَهَذَا هُوَ الْأَسْهَلُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا صَوَّرَ بِتَكَلُّفٍ
حِفْظُ السَّبَابِيَّتَيْنِ وَالْأَبْرَافِ بِمَا مِيلَ إِلَى حَيْثُ رَجَعَ عَنْ اسْتِيعَابِ الْمَاءِ وَعِنْدَ الْخَافِقِ
تَثْلِيثُ الاسْتِيعَابِ سَنَةٌ لِأَنَّ الرَّأْسَ عَنِ الْمَسْوُوحِ فَيَتَلَثَّثُ كَالْمَقْدَمِ وَلَوْلَا
أَنَّهُ مَسْمُوعٌ فَلَا يَسْتَنْ تَثْلِيثُهُ كَمَسْحِ الْخَفَيْنِ وَقِيَاسًا أَوَّلَى لِأَنَّهُ قِيَاسُ
الْمَسْوُوحِ عَلَى الْمَسْوُوحِ وَأَبُو حَنِيفَةَ يَنْزِلُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ لَوْ مَسَحَ

مطلب وقت تحلها
لحيت مع كثرة الماء

السلام
نا
ب

مطلب مسح الرأس
ممن كينشيت

الى

رأسه ثلاث مرات بماء واحد كان مسنوناً لانه انما ياخذ حكم الاستعمال
اذا كان لا إقامة فرض آخر لا في إقامة السنة بعد إقامة الفرض
لانه السنة تبع للفرض الا يرى كيف يستل الاستيعاب بماء واحد بعد
مسح مقدار ربع الرأس فقد روى عن ابي حمزة رحمه الله عليه انه
مسح رأسه ثلاث مرات بماء واحد بمقدّم رأسه ثم تجرّيد به الى
مؤخر رأسه جمرهما ثانياً تحقيقاً للاستيعاب قال الشافعي الا فضل
في الاستيعاب ان يمسح جميع رأسه ثلاث مرات ~~مسحاً~~ ثلاث مائة
كل مرة ياخذ ماء جديداً وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولا يكون مقبلاً
للسنة ولا مندوب كذا قالوا المشايخ والشيامة من اى الابتداء باليمين
في غسل الاعضاء ايضاً سنة لكن الاصح انه مستحب كما قال في الوقاية
الوقاية والجمع لما روى انه عليه السلام كان يحب التيامن في شأن
كله حتى لشقده وطهوره ولقوله عليه السلام احب التيامن في كل شيء
الا للخلاء فانه يبذل فيه عند الدخول برجل اليسرى ويخرج باليمين
فان قلت قدوا ظب التيامن عليه السلام على التيامن فكان حقاً ان يكون
من السنن كما قال المصنف قلت انما واطب عليه على سبيل العادة والمعتبر
في السنة الواظبة على سبيل العادة والمولات سنة ايضاً وهو ان يفصل
كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحفظ التابوع عند اعتدال
الهوى وهو المولات بين افعال الوضوء بحيث يكون غسل المتوخر او مسح
قبله يحفظ المتقدم وهو فرض عند مالك لانه عليه السلام ~~وطلب~~
واظب عليه ولنا ان الله تعالى ذكره أعضاء الوضوء في الآية بالوفاة والايون
على الولاة فمن شرط زاد على النص بخبر الواحد والزيادة نسخ فلا يجوز
ومسح الاذنين بماء الرأس الى مسحهما مع الماء الذي اخذ مع مسح الرأس
هو سنة ايضاً عندنا وعند الشافعي بما وجدنا لانه عليه السلام اخذ الاذنين
ماء جديداً ولنا ما روى انه اغترف من ماء فمسح بهما رأسه
واذنيه فيجعل ما رواه على انه لم يبق في كفة عليه السلام بله وفي التحفة

مطلب
مسح عند
الشافعي

مطلب
تيامن

مطلب
سجلات

مطلب
مسح اذنين

ادخال الاصبع لليلول في صمغ الاذنين ادب لانه وما ذكر من مسح
الاذنين مع الرأس بما انه اذا لم يستل لعمامة بان كانت موضوعة
واما ان مستها فلا بد ان ياخذها ماء جديداً كذا قال الخليلي ~~اعلم~~
ان الواجب عليه ان يستعمل في مسح الرأس اصبعين من كل يد
الخنصر والبنصر فيضعهما على مقدم رأسه من منبت الشعر ولا
ولا يضع الوسطين ويحترهما الى نصف الرأس ثم يرفع الخنصر
والبنصر ويضع الوسطين من كل يد في وسط الرأس ويحترهما
الى مقدم الرأس ثم يعيدهما الى وسط الرأس ويحترهما الى مقدم
ويحترهما الى القفا فيحصل المسح ثلاث مرات بماء واحد
واحد طاهر غير مستعمل في التبايتان والابهامان من كل يد فيه
فيدخل سبابتين في اذنيه ويدير بهما في زوايا الاذنين ويدبر باهاميه
وراء اذنيه فيكون قد مسح مقدم اذنيه سبابتيه ومؤخرهما
باهاميه كذا ذكره في كفاية الشافعي ومسح الرقبة يظهر الاصابع
الثلاثة سنة ايضاً وقال بعضهم هو ادب ليس سنة قال في
فتاوى قاضيه ان ليس بآداب ولا سنة وقال بعضهم هو
سنة وعند اختلاف الاول يكون فعلاً اولي من تركه واقتصر
في الكافي على انه مستحب وهو الاصح لانه روى فعلاً عنه عليه السلام
في بعضهم بعض الاحاديث دون غالبها كذا قال الخليلي في شرح
المنية واما مسح الخلقوم فمكر ~~وهو~~ كذا في التقاية وتخفة القفا
وغشيه القفاوى **فصل الثالث في بيامسح الوضوء** وهي عشرة
الاول الوضوء قبل دخول الوقت للصلوة اذا لم يكن له صاحب عذر
في وقت غير مهمم لانه في قطع طمع الشيطان من تشيطه عنها
وتوجه القبلة في وقت الوضوء فانه مستحب ايضاً لانه عبادة او
او مقدمة فيختار له خير المجالس وهو ما استقبل به القبلة وذكر
كلمة الشهادة وقيل ينظر في الشهادة الاولى الى السماء وفي الثانية

مطلب
مسح اذنين

مطلب
القبلة

مطلب
مسح

مطلب
ذكر كفة شهادته

لا الارض وفي المصابيح قال النبي عليه السلام من تقي الله فاجتنب
 الوضوء ثم قال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد
ان محمدا عبده ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
واجعلني من المتطهرين فتحت له ابواب الجنة يدخل من انها
 شاء واما عقبته بن عامر رضي الله تعالى عنه عند كل غسل كل عضو
 قال في فتاوى قاضيه استغنى عن كل عضو ويقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله والدعاء ويقر الدعاء عنه
غسل كل عضو بما جاء في الاخبار والآثار عن السلف الصالحين فيقول
بعد التسمية الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وجعل الاسلام نورا
وعند المضضة اللهم استغنى من حوض نبيك لا طمأ بعده ابدا
اول اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلاوته كتابك وعند الاستغناء
فيقول اللهم لا تحبني من راحة نعيمك وارخال الماء في الفم باليمين للفضة
هو مستحب ايضا لانه من جملة الطمأ وادخال الماء في الانف للاستنشاق
باليمين مستحب ايضا والاستنشاق وهو اخراج ملى الانف من الخياط
والاذى بالنفيس الشديد وينزل بريد اليسرى ان يمس باليسار يستحب
ازالة اليد اليسرى ايضا لانه من ازالة الازى وقيل هذا لما
الثلاث يعني ارجال الماء في الفم والانف والاستنشاق به سنة ايضا وهو
الصحيح ولكن الاصح ان يكون من الاداب كما قاله الحلبي واخال رأس
السبابتين في صحاحي الاذنين اي ثقبهما في وقت المسح فانه مستحب
ايضا قال في فتاوى قاضيه ان لم ينقل عن اصحابنا ارجال الاصابع فصالح
الاذنين وعن ابى يوسف انه كان يفعل ذلك انتهى وهو المأخوذ لما روى
انه عليه السلام دخل صبيحة في حجر اذنيه في الوضوء والخصر اثناع
في الدخول لصغرها وان يمسح بباطن سبابتيه باطن اذنيه وبباطن
ابهاميه ظهر اذنيه وهذه المسح مستحبة ايضا وهم المراد بالسبابة
بالسبابتين فيما تقدم يقال للاصبع الذي في الابهام مستحبة

مطلب
دعاء عند
الوضوء

مطلب
استنشاق

مطلب
مسح الاذن
اذنيه

بكسر

بكسر الباء لانها تشاربها الى التوحيد عند التشهد ويقالها التستابة
 لانهم كانوا يشيرون الى التستابة في الخامسة ونحوها ونحوها بالخطبة
 في الخنصر ان كان واسعاً تحرك بلا كفة فانه مستحب بمبالغة
 في الاسباع وان كان ضيقاً بحيث لا يدخل الا كفة ولا يدخل الماء
 تحته بلا كفة فانه فرض ففي ظاهر الروايات عن اصحابنا الثلاثة
 لا بد من تحريكه او نزعه ليحصل الاستيعاب ويلتفع الماء الى كل جزء من
 اليدين بيقين هكذا ذكره في المحيط وروى الحسن عن ابى حنيفة
 وابى يوسف في فحمة ان يجوز وان لم يحرك وظاهر الرواية اصح كذا
 قال الحلبي والوضوء على الوضوء ايضا مستحبة لمواظبة عليه السلام على
 الوضوء كل صلاة ومعلوم من حاله انه لم يكن يحدث في كل وقت
 وهو نور على نور والباشرة في امر الوضوء نفسه من غير اعانة في غير فانه
 مستحبة ولا يامر غيره بان يفعله وضوءه ويصب عليه لما روى انه
 عليه السلام قاله انا لا استعين في وضوئي باحد عن الوريث لا باس
 بان يصيب الماء الخادم ولا ينافي ترك الادب اذا كان بطيب نفس ومحبة
 بدون امر وكليف كما روى انه عليه السلام كان يصيب عليه الوضوء
 ويهيأ له وقال شرب الماء يستعني في وضوءه بغيره كما
الا عند العجز ليكون اعظم لثوابه واخلص لعبادته وملحكي ان استعا
عليه السلام بالغير في التوضي فذلك تعليما للجزا كذا في البرازية وفي
الشافعية من استعان بغيره جاز بعد ان لا يكون الغاسل غيره بل
يفعل بنفسه وقد صح ان رسول الله عليه السلام كان يفعل والغيرة
يفيض الماء وان يشرب الماء المتوضي فضل وضوءه بفتح الواو وهو الماء
اي بعضه قائما او قاعدا مستقبلا القبلة كذا في الخلاصة لما روى
عن علي رضي الله عنه انه التقي عليه السلام كان يفعل لانه فيه شفاء للامراض
شئ وفي هذا المعنى **فهم** توضحا يافق ان كنت ترجوا لقاء الله في دار
البقاء واشرب بعد اسباغ الوضوء بما كان ينبغي في الاثناء فانه الشرب

مطلب
خاتم

مطلب
بشارة وضوء

مطلب
فضل وضوء

مطلب
مقلم

عن
ابى حنيفة

لغسل
النته

الغيرة

من

من باقى الوضوء شفاء كان من سبعين داء وذكر في الخالص حديث
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بان شفاء من سبعين داء
اذا ما البهر وهو باضم تتابع النفس وبالفتح مصدر بمر الجلاء وقع
عليه السهر وعن علي رضي الله عنه انه شرب فضلة وضوء قائما ثم
قال ان الناس يكون الشرب قائما فانه النبي عليه السلام صنع ما
صنعت ذكره في البخاري وقيل لعل الوجه فيه ان يشرب ركة الى جميع بدنه
وفي الخلاصة قائما او قاعدا ويقول اللهم اشفني بشفائك ودوائني
بدوائك واعصمني من الالوهال والامراض والافواج وقيل يكره الشرب
قائما الا هذا وما زعم كذا ذكره في الجامع على الشريعة ان لم يكن التوضي
صائغا ويقول عقيب شربه اللهم اشفني بشفائك ودوائني بدوائك
واعصمني من الالوهال والامراض والافواج ويكره الشرب قائما الا شرب
فضل الوضوء وشرب ماء زمزم لانه النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء
زمزم قائما واما كراهية الشرب قائما في جماعه اذهبن فلقوله عليه السلام
لا شربن احدكم قائما فن نسي فليستقي واجمع العلماء على ان هذه الكراهة
تنزيه لا تحريم لانها لا مرطبة لا لامر ديني وفي الفتاوى العتبية ولا يشرب
قائما ولا يشرب ماشيا ورحض للمسافر انتهى وقد صح عنه عليه السلام
الشرب قائما في غير ما تقدم وكذا الاكل عن ام ثابت رضي الله عنها قالت
دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب من قم قرية متعلقة
قائما فقمت الي فيها فقطعت راحة الترمذي وقال حديث حسن وانما
قصص قطعتم فم القرية ليكون عندها التبرك كذا قال الحلي والاعلاء
الابريج بعد الفراغ الوضوء ثانيا ليكون اسهل عليه اذا اراد الوضوء بعد
ذلك وينقطع الشيطان عن تشيطه عنه وان يقرأ انا انزلنا ثلاث
مرات يعني بعد الفراغ من الوضوء ان يقرأ سورة انا انزلنا مرة او مرتين
او ثلاثا لما روى من قراءها اثر الوضوء عفر الله لذنوبه خمسين سنة
كذا قال الحلي وان يصلي على النبي عليه السلام بعد الفراغ من الوضوء

قوله شرب ماء زمزم

قوله شرب ماء زمزم

عشر مرات ومن الآداب ان يقول عند تمام الوضوء اللهم اجعلني
من السوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين
الحسين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون وان يقول
بعد الفراغ الوضوء ايضا سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اشهدك
ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفر لك واتوب اليك كذا في الحديث
وتسبح الحية ان كانت كبيرة وان يصلي ركعتين عقيب الوضوء تحية
الوضوء ويسمي بشكر الوضوء لقوله عليه السلام من ما من مسلم
يتوضا فيحسن وضوءه وحسنه ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا
اي مجتعا عليهما بقلبه ووجهه الا وجبت له الجنة الا يكون الوضوء
في وقت مكره فانه لا يصلي لان ترك المكروه اول من فعله المستحب
كذا قال الحلي وعن انس بن مالك رضي الله عنه انه قال
حاكيا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان من احدث وتوضا ولم يصلي
ركعتين فقد جفاني ومن احدث وتوضا وصلي ولم يسألني حاجة
فقد جفاني ومن احدث وتوضا وصلي ركعتين وسألني حاجة
ولم اقم اجبته فقد جفاني ولست برب جاني وان يدعو لنفسه
والمؤمنين بعد الفراغ من الوضوء لانه مستجاب وهذا الدعاء مستحب
وقيل هذا الدعاء سنة وهو الاصح وان لا يتكلم المتوضي في اثناء الوضوء
بكلام فانه مكره ولا ترك الادعية الماثورة وقيل التكلم بكلام الدنيا
في اثناءه فمكروه فتركه سنة وهو الاصح بل الادعية الماثورة
الفصل الرابع في بيان منهيات الوضوء ومكروهاته ونهي ما نهى
عن فعله الشارع هو الله تعالى والرسول والكراهية ضد الارادة وهي
اي الكراهية نوعان الاول كراهية التنزيهية وهواي التنزيهية ما كان
تركه اول من فعله والثاني كراهية التحريمية وهو ما يجب تركه
وينعاقب فاعلمد وهي احدي وثلاثون الاول منها ان يستعين بالتوضي
للوضوء من غير فاته مكره والمخالفة مواظبة النبي عليه السلام

قوله شرب ماء زمزم

قوله شرب ماء زمزم

قوله شرب ماء زمزم

كذا في الذبذبة والتوضيح في الفقه وغسل الاعضاء اكثر من ثلاث مرات
فان السنة الثلاث فان زاد الغسل على الثلاث يكون مكروها لا مضروفا
فما طمانية القلب عند حصوله الشك وقد اجمع العلماء على كراهة
الزيادة على الثلاث والمراد بالثلاث الاستوعية للعضو اما اذا لم
يستوعبت العضو الا بغرفتين او الثلاث غرفات وهي غسلة واحدة
فلو شك في عدم الغسلات اخذ باليقين اى الاقل فيا في بابها واما
اذا اراد الزيادة للتنظيف او الاحتياط او ازالة التلصق والتشبهه او نقض
لقلة الماء او البرد مع اعتقاد سنة الثلاث فلا يكون متعديا ولا ظاهرا
ولا تكثيرا حيث الماء من غير حاجة بحجر والوسوسة فلم يوسوس
بشيء من ذلك يقال له الوهامة كذا في شرح النية للحلي وغسل الزاغين
الى الاطمين لا للفرقة كذا في شرح النية وغسل الرجلين الى الركبتين لا
لا للفرقة بل بسبب الجهالة فان الغسل الى الركبتين للفرقة لا يكون مكروها
بل احتياطا في النظافة كذا في شرح النية للحلي ومسح أعضاء الوضوء
بالتدليل الذي مسح به مع الاستنجاء فانه مكروه تشريفا لوضع الوضوء
وضرب الماء على وجهه ضربا شديدا عند الغسل فانه مكروه لمخالفة
الادب بل اللاتوق به يزيل الماء من اعلى جبهة ارسل ارسالا ونفخ
الماء عند غسل الوجه بفتح النبوة وسكولة الفاء اى اخراج النفس
من حلقه الى الماء الذي غسل به الوجه فانه هذا الفعل مكروه اشتد كراهة
وهذه الثلاثة وهذه الثلث من شرح النية للحلي وضم الشفتين
ضمما شديدا حتى لا يرى حمرة الشفتين اى تنكتم الشفتين وان كان
كذلك فلا يصل الماء الى الماء مور بالغسل الا بالهكاف وذلك مكروه
لا احتمال عدم الوصول اليه بل اللازم عليه ان لا يضمهما ليصل الماء
بلا كلفة فاذا لم يصل الماء اليهما لا يجوز وضوءه ونقض عينية
بضمها شديدا كذا في النية حتى تنكتم حاجز العينين اى اطراف
الاجفان ومنابت الهدب حتى لو بقيت على شفتين او على حفتيه لعدة

ولو

ولو اقلت لا يجوز وضوءه لوجوب الاستيعاب الوجه وهي منه والتوضي
بسور الباري بفتح ومدة وبالذات المحمودة المحمودة هو من الطير
الصور الطيور التي تصيد بها الطيور بالتركي اتي ج قوشى وكذلك الضفر
كذا في شرح التخفة للهيقي فان يسوره مكروه والتوضي من سور الكروه
مكروه والتوضي بسور الضفر بالتركي طعان هو ايضا مكروه فانه مكروه
ايضا كذا في شرح التخفة للهيقي والتوضي بسور الخية ايضا مكروه والتوضي
بسور العقرب ايضا مكروه والتوضي بسور الفارة ايضا مكروه والتوضي
بسور الضب ايضا مكروه والضب بالتركي كل من ذوى الضم من الحشرات
فيكون التوضي منهم سؤر مكروه والتوضي بسور الذبذبة للحلا
اذا لم يكن على منخره نجاسة فانه مكروه واما ان كان في منخره نجاسة
لا يجوز التوضي بسوره فان الوضوء بالماء النجس لا يجوز به اتفاقا
والتوضي بسور الهرة لانه سورة مكروه والتوضي بالماء المكروه
لقوله تعالى والله لا يحب الا المسرفين ايضا مكروه كذا في شرح التخفة
وان يسرف الماء في الوضوء فان الاسراف مكروه بل حرام وكان
ينبغي ان يعذره في هذا المنها في لانه ترك الادب لا ينسب به ثم اعلم
ان الاسراف مكروه ولو كان التوضي على جانب نهر جار لقوله تعالى
ولا تبذر تبذيرا ولما روى عن النبي عليه السلام انه سئل في الوضوء
يسرف قال نعم ولو كنت على ضفة نهر جار كذا قال للحلي ثم اعلم
ان الاسراف ان يضرب قوه الحاجة بحجر والوسوسة لانه للوضوء شيئا
يقال له الوهامة ان يلقي التوضي في الوك والتحكيد يعلم حال وصل الماء الى
الاعضاء او لا وهل يغسل مرة او مرتين او ثلاثا او اكثر فيقع في البدعة
من استعمال الماء زائدا على ما شرع فيضاح على ما يقع في هذه الحالة
فلهذا قال صاحب التشرية ان الاسراف من وسوسة اللقيين يعنى
الولع بانه في حرام وان كان في غلط بنهر او في الوضوء والصبي التحصيل
النظامية وانما الامام الاستيعاب فليكن با على اطراف كذا في النهاية والوضوء

مطلب
مطلب
مطلب

مطلب
مطلب

مطلب
مطلب

مطلب
مطلب

مطلب
مطلب

مطلب
مطلب

مطلب
مطلب

في الخلاء ايضا مكروه وتشريفه ولا احتمال رشاشته الماء الخمس الى
 ثوبه والى نعليه وخفيه والصلوة مع وجود النجاسة لا يجوز اذا كان
 مقدار المانع واذا لم يكن ما منع الجواز الصلوة يكون مكروها للعلية الى
 المذكورة آنفا ومعلوم ان الموضع المذكور ظاهر النجاسة والريح
 المنتنة فانا توضاء فيها يتأذى من ريحها والوضوء في موضع الاستنجاء
 ايضا مكروه والشك في انشاء الوضوء ايضا مكروه وان الاثم على المتوضي
 ان يدعو بالتعوذ المؤثرة عند الوضوء فاذا تكلم بكلام الدنيا لا فائدة
 فيه موضع الادعية ارجل في وضوءه ما لا يسن وذلك مكروه
 وترك المضمضة في الوضوء لتسرك السنة فاذا ترك السنة مكروه وترك
 الاستنشاق في الوضوء ايضا مكروه وترك السنة وان يمسح رأسه
 ثلاث مرات بما جدي كما قلناه الشافعي وان يمسح بيده اليمنى
 ايضا مكروه لان اليمنى لم يخلق لبل لغير فانه آتة اليسار فانه لا
 الادب فيه الامتناع بيده اليسرى والمضمضة بيده اليسرى كذا
 في التوضيح والاستنشاق بيده اليسرى ايضا مكروه لمخالفة السنة
 الادب والسنة واذا ترك السواك لانه سنة وترك سنة مكروه
 والوضوء بالماء الشمس اي بالماء الذي حتر بحرارة الشمس فانه الكراهة
 حصل بحرارة الشمس اي بالماء الذي جعل حار بحرارة الشمس
 فانه مكروه عند البعض لقوله عليه السلام لو ايشة رضى الله
 عنها حين سحنت الماء بالشمس لا تفعل يا خيراء فانه يورث
 البرص وعسر وعن عمر رضى الله عنه مثله وفي تفسير السخري
 بالذي قصه شيخه اشارة الى ان لو لم يصح قصد لم يكره اتفاقا
 صرح به في الدور كذا في قنية الفتاوى ويستأن العارفين والوضوء
 بابرئ الصفرة بضم الصاد المهملة وسكون الفاء بالتركى توج كذا
 في الزبحة وابرئ النجاس لان الماء لا يكره تنفر من ريحها كذا
 في التزبحة وغسل اعضاء الوضوء اقل من ثلاث مرات فانه السنة

مطلب
 موضع الاستنجاء
 مع الماء في انشاء
 الوضوء

مطلب
 مسح رأسه
 ثلاث مرات
 بما جدي

مطلب
 حرارة الشمس
 في الماء
 والوضوء
 بالشمس

فيها

فيها الغسل ثلاث فان القليل متى هذه المقدار ناقص من السنة
 فلهذا يكون مكرها لها لانه ضايع على قدر السنون والاعلى الى احوال
 استعمال المسواك عند الاضطرار يعني استعمال المسواك في حال
 الاضطرار مكره ولا انتهى الاستعمال بتلك الحالة يجعل الطحال
 كثيرا بسبب الاستعمال في هذه الحالة او يحدث الطحال مجديا
 في البطن **الفصل الثاني** في فساد الماء من اذ كان يذوب
 الى الخلاء للمبول والتفوط او لا احد في اي لاسد التبول والتفوط
 فانه يحتاج الى ثلاثة واربعين مسألة الا قوله ان يشتر كنهه الا ينسب
 وان يشتر كنهه الا ينسب وان يشتر كنهه الا ينسب وان يشتر كنهه الا ينسب
 ومن الاذائب ان لا يرفع اربابا بقية واطرافه حتى يقرب من الارض
 وان يلبيس النعلين اجتنابا من رشاشه النجاسة وان كان معه
 اي مع من يدخل الخلاء اسم الله واسم النبي عليه السلام من
 الانبياء عليهم السلام فرفق ولا يصح معه ما فيه اسم الله
 او شيء من القرآن الا ان يكون مستورا كحلي هذا الاسماء ومن
 نفسه ثم يدخل بعد التبريق اي يخرج ما كان اسم الله واسم النبي
 عليه السلام مكتوبا مثل الخاتم وغيره وذكر في شرح المصابيح
 ان رسول الله عليه الصلوة والسلام كان اذا دخل الخلاء ينزع
 خاتمه قبل دخوله لانه نقشه كان محمد رسول الله وفيه دليل على
 تحية اسم الله واسم رسوله والقرآن عن الخلاء وان كان معه اي مع
 من يريد الدخول في الخلاء وحروف من القرآن فرفق اي يريد الدخول ذلك
 الحروف من نفسه ايضا كما يفرق اسماء الله واسم النبي من نفسه
 ولا يجلس منبراً ولا يجلس مستورا في الخلاء ولا يفرق بوله عند
 التبول حذرا من اصابه الرزشك لا سيما بالليل اذ ربما يترشش
 ولا يطلع عليه ولا يبول في الماء الزاكد لقوله عليه السلام لا يتبولن
 احدكم في الماء الدائم اي الساكن الغير الجاري كذا الجارى في المختار قيل

مطلب
 عند الاضطرار

فصل خامس
 في اذائب الخلاء

مطلب
 تعليل مع اسم الله
 واسم النبي

مطلب
 حذرا من

انما نهى عليه القتال لم منه لانهم يفتنون او يتقوضاء منه الخديف
علم وفي قتالهم قوا حينئذ ان اختلفوا في البول في الماء الجارح والاصح الكرامة
فان البول فيه سلب التبر في استعمال الماء الذي يكون الماء نجسا
فيكون هذا مجدا ظاهرا وهو ضد الادب ولا يبول في الثقب الذي على
وجه الارض لقوله عليه السلام لا يبولن احدكم في حجر وامانه
عنه لانه ما وحي الهوام وذوات البهائم قد يصيبه منها مضرة
وقد نقل ان سعد بن عباد بال في حجر فقتل الجن وسمع من الحجر
هذا قلنا سيد الجروج سعد بن عباد في سائر بلادهم فلم يخطأ
قوله ولا يبول على صفة الطريق فانه يؤذى الناس فانه لا يتحرام
ولا يبولن على الخضروات ولا يبول ايضا بين الزرع ولا يبول في وسط
الطريق لانه فيه اذية للناس ولا على المغتسل فيحصل الوسوسة
منه ولا تحت الشجرة المثمرة اى لا يبول ولا يقضي حاجته تحت
الشجرة المثمرة اى الطالع ثمارها فانه في تحتها يفرج الناس فان
في البول فيها اذية لها ولهذا يكون مكروها ولا ظل المسلمين اى
لا يبول تحت الشجرة مستظل بها واما اذا لم يستظل بها الناس
فلا بأس ببوله فيه اذ فيه الفاعل ولا على صفة النهر بالضاد المعجمة
وتشديد اى جانبية وطرفه كذا في المختار فانه فيه ايضا اذية للناس
ولا على باب احد من الاحبار فانه اذ فيه فيه ظاهر وهذا يكون
منهية ولا فوق المسجد فانه للمسجد حرمة فاذا فعل هذا
الفعل الشفيع يكون حرمة هلكا فلهذا يكون منهيا ولا قريبا
من المسجد لتعظيمها وتشتريفها ولذا يكون منهيا عنه من كل
جانب المسجد عشرين ذراع من الجوانب الاربع بل على طرفه وجوانبه
مقدار اربعين خطوة لا بولا ولا غائطا لتعظيم بيت الله وان يوضع
للتغوط والمنبول بين رجلية عند التغوط لئلا يلوث ثوبه النجاسة
من الرشاش وان يأخذ الا يرفق عند الذهاب الى الوضوء الى

هذا هو
الاصح
في البول
في الماء
الجارح

هذا هو
الاصح
في البول
في الماء
الجارح

هذا هو
الاصح
في البول
في الماء
الجارح

الاستنجاء والى الخلاء فانما قرب الى باب الخلاء يستعوذ ويقول اللهم
انني اعوذ بك من الخبيث والخبيث لا يضره السلام كان يفعل
كذا ويقره انما دخل في باب الخلاء لانه عليه السلام اذا اراد الدخول
قال اللهم اني اعوذ بك من الخبيث والخبيث لا يضره السلام كان يفعل
انما دخل الخلاء والخلاء بالمعدة المتوضى ضياء وسيتى عليه من الانسواء
يخلق فيه بنفسه اولاد من الخلق الذي لا شيء فيه من جملته العسري
يعنى عند الدخول في الخلاء ويقدره الرجل الذي يستر على اليمنى وعند
الخروج من الخلاء يقدره من جملته اليمنى اولا ولا يجلس في الخلاء
وغيرها مستقبل القبلة في الخلاء ولا يستدبرها فاستقبلها
واستدبرها فاحالة الاستنجاء ترك ادب ومكر ومكر هذه الترتيب
كما في من الرجل اليمنى وامامه حالة البول والتغوط فمكر ومكر هذه الترتيب
سواء كان في الصحراء او في الخلاء لا طلاق النهي في قوله عليه السلام
انما اتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ويكره ايضا
ان يمسك الصغير بقضاء الحاجة ويحورها وقالوا ان يعد رجل القبلة
او المصطف او كتب القصة الا ان يكون على مكان مرتفع عن الحمار والشد
وقال فخر الاسلام في استبدالها روايتان عن ابي حنيفة وذكر
صدر الاسلام جواز الاستدبار بها اذا كان زيدا ساقط على الارض
والا ينبغي ان يكون مكروها كونه غوبا الى القبلة فكذلك المصن اختيار
رواية الجواز فلم يذكر الاستدبار واكتفى بذكر احذها لاشتراكها
في ان كراهتهما لما فيها من ترك تعظيم القبلة وقيل انما لم يتعرض
للمصن انتهى الاستدبار لكون الاختلاف فيه وهذا الحكم لا يختلف
منه في البدن والضمير او عند الشافعي لا يكره في البدن وفي النهاية
يكره للمرأة ان تمسك ولدها نحو القبلة ليقول هذا اذا كان ذكر القبلة
ولما اذا غفل فلا بأس من بدو الاستدبار يقع عور تكلفه القبلة
بحال من الاضطرار ولا يستقبل الشمس والقمر ولا يستدبرهما

هذا هو
الاصح
في البول
في الماء
الجارح

هذا هو
الاصح
في البول
في الماء
الجارح

هذا هو
الاصح
في البول
في الماء
الجارح

الى لا يستند في الشمس والقمر في الخلائك لكونهما آيتين عظمتين
 من آيات الله فانه تعالى قد اقسام عليهما في القرآن وقال الله تعالى
 والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها اذا كان في البرية يعني اذا كان
 الاستقبال والاستدبار اليهما اذا كان في الصحراء وكذلك ان كان في المساء
 لو روي النبي هكذا وذكر في الاجناس هذا اذا كان الاستقبال والاستدبار
 للجلل التفوق ولو كان لا زلة الخدش فلا كراهة فيه ولا يبع المقابر الى
 لا يتفوق ولا يبع المقابر بين المقابر لورود النبي عليه ويضع يده اليمنى
 تحت جانب ذنبه الايسر وان لا يبرز في الخلائك وان لا يخط على
 الارض ولا يستخف الحاجة فانه قد ورد في الخبر ان كل من يمشي
 التلبية وفي مجمع الفتاوى ولا يبرز ولا يستخف ولا يخط والمفهوم
 منه ان لا يضعها في تلك الحالة لاحتمال الرشايش بسبب التبرك
 للجلل او الاحتمال خصوص الرحمة بانها من النجاسة في الخرفج ولا يلقب
 بيده وبثوبه ولحيته وشانه ونحوها ولا يتكلم في هذه الحالة
 ولا يذكر اسم الله تعالى ولا يرد السلام ولا يستلم عاتقها فانه
 عظم هو محمد الله بقلبه ولا يتحرك لسانه اي حال كونه على الجلو
 للجلل او على كل منهما فان التكلم فيهما يوجب المقت اي الغضب
 من الله تعالى ويدل عليه ما روي عن الصديق رضي الله تعالى عنه انه
 اذا اراد الدخول في ظله الكنيف كان يسطر رداءه ويقول يا ايها
 الملك الحافظان ها على اجلسا ههنا فاق قد عهدت الاله
 تكلم في الخلائك كما كره في شرح شرعة الاسلام ولا يبعد شيئا
 من ذلك لهم واتدنانين ولا يستألف في الخلائك فانه محذور
 عند الوضوء ولا ينظر عورته اي لا ينظر الى ما يخرج عن كراحمه ولا
 ولا ينظر الى فرجه الثابت لانه ترك الادب وكذا لا ينظر عورته
 ولا يكثر التفات يمينه ونحوها لا الحاجة بالضرورة ولا يكشف عورة
 كثير وهو قائم لورود النبي عنه ويرسل يوله باليمين لا بالعنف

الشديد

الشديد لئلا يترشش البول ولا يبول مقابل الريح لئلا يرجع علقه
 عليه بالرشاش فان الريح اذا قابل البول ينشثر ويلوث ثوبه فلهذا
 يكون منها عند ولا يبول من الاسفل الى الاعلى فانه البول اذا رفع الى
 الاعلى يصيب عند الهبوط الى ثوبه فيكون مائعا من الصلابة اكثر
 ويكون ايضا مخالفا للادب فيكون منقيا عنه وكذلك لا يبول
 من فوق مكان عال كالفرقة والسطح الى اسفله لئلا يترشش
 كثيرا فيوجب تلويث مواضع شتى ويحتمل ان تحت انسان او شئ
 ظاهر يتنجس ولا يبول على الارض الشديد لورود النبي عنه فار
 فاحذر الارض الصلبة ومهايز الرياح اجاز عن الرشاش وبعد
 الفراغ من التفوط ينبغي بثلاث اجاز اي يمسح موضع التبو وهو
 ما يخرج من البطن او ما يقوم مقامها في الانقاء استحبابا بالاستحباب
 سنة لمواظبة النبي عليه السلام وكيفيته ان يأخذ الذكر
 بشماله ويمسح على جدار او على حجر ولا يأخذ بيمينه وان اضطر
 يأخذ بيمينه ولا يحرك حتى لا يكون الاستنجاء باليمين واما الاستنجاء
 بالماء فليس بسنة بل ادب لانه عليه السلام فعله مرة وتركه
 اخرى وهذا حد الادب وعن الحسن البصري انه سنة ايضا لان
 الثامن اليوم يتلطون الماء وفي زمان الاول كانوا يجره بغيره
 كما قال ابن مالك قال في الغاية يكبر الاستنجاء بعشرة اشياء
 العظم والرجيع والروث والعظام والفحم والرجاج والورق
 والخرف وورق الشجر والشعر من اصلاح او بثلاث حفنات
 من التراب ولو استنجى بثلاث الخرف في اي ذوا طرف ثلاث جاز
 استنجاء به فانه العدد باحجار ليس بشرط عند علمائنا
 ليس فيه عدد مسنود عندنا من ثلاث الى سبع وغير ذلك
 ومنهم من شرط الثلاث ومنهم من شرط الخمس ومنهم
 من شرط السبع ومنهم من شرط العشر ومنهم من عتي

استحباب

مطلوب
عدد وجوب
في الاستنجاء

من ثلاث والخمس
والسبع وغيرها

في الاحليل ذلك الثلاث وفي المقعد الخس والصحيح انه مفقوض
الى رية فيفسد حتى يقع في قلب المستنجي انه قد طهر الا ان يكون
مؤنوسا **ويكفي** فيقدر في حقه بالثلاث كما في كل نجاسة غير
مرئية وقيل يستنجع وفي التوازل حتى يعود من اللينة الى الحشونة ويفسل
بطن اصبع او اصبعين او ثلاثة لا يبرفها ثم زعن الاستنجاع والارفة
كالرجل في ذلك من الحلبي والانتقاء شرط يعني مسح حتى ينقيه
والشرط الانتقاء **والاول** يحصل بواحد واثنين فاما انتهى الوارد في
الحديث باقل من الثلاثة لجوار فحصل على الغالب عند ابي حنيفة
لا في الانتقاء لا يحصل بدون الثالث غالباً ومحمول على التحريم عند ابي
وللهذا قال لا بد من ثلثة اجباراً او غير لثلاثة اخرى في حق الوتر
واحد منها لم تجز صلواته وعند الشافعي لا بد في اقامة السبحة
من ثلاث مستحبات وفي فتاوى قاضي خان في كفيته الاستنجاء بالثلاثة
يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الضيق وفي
الشتاء يقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في
الضيق **مستحب** خضيتان مستحبتان فلو اقبل بالاول ينال الطهارة
ولا كذلك في الشتاء والبركة تفعل كما تفعل الرجل في الشتاء في الزمان
كلها قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل
المقصود يعني الانتقاء وينبغي ان يستنجي بعد ما خطا خطوت وهو
الذي يستعمل ويبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف
كما في فتاوى قاضي خان ولكن الاستنجاء بالماء افضل وهو الادب لانه الماء
يقع النجاسة بالكثرة والنجاسة خفيفة وفي النجاسة هذا اذا امكنه من
غير كشف الغورة والاقبال الجسد افضل من ابرص **ومتى** يستنجي
ان يعلم ان الاستنجاء بالماء ثم خرج شيء قبل ان يمس موضع الاستنجاء
الصحيح انه لا ينقض موضع الاستنجاء وكذلك الحكم في التمسك وبيل البول
وان من ادخل اصبعه في زرع عند الاستنجاء ينقض وضوءه

الاستنجاء
في
الرجل
واليد

الاجابة
بالادب
والادب
الادب

الاستنجاء
بالماء

الاستنجاء
بالماء

ان كان

ان كان بنوع خاص او قبل الاستنجاء ويفسد وضوءه لانه اصبعه لا يخلو
عن البذرة السائلة ولا يجب عليه الغسل وفي وجوب الغسل بالادب
الاصبع في القبل والذبر خلاف وكذا ذكر غير الارقي وذكر الميت وما
يصنع من حثرت او غيره حلبي كما لا يجب عند الانحفاظ كذا ذكره في
في بعض الشايعين اعلم ان الاستنجاء سنة وستر العورة فريضة فينبغي
ان يحفظ الانسان نفسه وقت الاستنجاء حتى لا يبرف واحد فيكون قد
ترك فريضة لتحصيل السنة وذلك اشد لانه روى عن سلمان الفارسي
رضي الله عنه انه قال لانه انما احب الى من ان انظر الى عورة
احدا وينظر الى عورتى ثم قال عليه السلام لعن الله الناظر والمنظرون
اليه ثم الاستنجاء بالشمال لانه الله تعالى اعطاك يدين يدك اليمن
به الطيبات وتكسب بها الخيرات وهو اليمن كالصافحة والمضمضة
والاستنشاق ومستن المصحف والاكل والشرب لليمين والامتناع طوما
عدها للشمال فلا حظ لليمين فيما دون السنة ولا حظ للشمال فيما فوق
السنة الا في الامتناع وروى انه نهى عن الاستنجاء باليمين وعن عثمان
رضي الله عنه انه قال ما منست فجي يميني مذبايعت رسول عليه
السلام وعن مسلم بن يسار انه قال استنجي بيمينى ثم ارجوا ان اخذ
الكتاب بيمينى قال القاضي من لم يصالح النبي عليه السلام صلى الله
عليه وسلم في الدنيا من المؤمنين فانه يصالحه في الآخرة وما
ويصالح الانبياء والشهداء فاذا كانت هذه المرتبة لليمين فلا يجوز
ان يستعمل تطهير النجاسات كذا ذكره في الكفاية **الحكم** الشعي
ويستنجي بالماء حتى يظهر غليظته فانه اما ان من الباسور لانه لا يسهو
لا يبعد ان يحصل ذلك بما بقي هناك من النجاسة اذ يمسح
كما يحصل المكة بالادب في بعض مواضع البعد مع انه يجوز ان
يكون رفع ذلك خارجا عن تلك السنة الشريفة وقد ترك في شأ
قوله تعالى رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب التطهرين كذا في الاحياء

الاستنجاء
بالماء

الاستنجاء
بالماء

الاستنجاء
بالماء

نها

وروي انه نزلت هذه الآية لاهل قبا ما هذه الطهارة التي اثبت الله بها
عليكم قالوا انا نجع بين الماء والحجر ويحترق عن رائحة الاصابع عند
الاستنجاء يعني غسل الاصابع بالخارج بطن اصبع او اصبعين او ثلث
ولا يغسل برؤوس الاصابع لئلا يدخل في دبره ويستتر عورتا
يستتر ما يخرج من دبره بالتراب لئلا يطئ ولا ينظر فاته كرية النظر
وكرية التراب فان لم يستتر ان امكته ستره بان كان في موضع
يمكن التستر بالتراب يكره فاذا لم يمكن لم يكره عدمه للضرورة وان
يضرب برجله اليسرى على الارض وقت دخول الخلا او ويبدا في التستر
الدخول برجل اليسرى ويخرج برجل اليمنى اي وفي الخروج برجل اليمنى
ولا يطول القعود لانه يورث البواسير كذا في شرح الشريعة لا الا للضرورة فاذا
فرغ وخرج من الخلا يقول غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني ما روي
ما يؤذيني وامسك عني ما ينفعني هكذا روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم وياخذ الابريق بشماله ويجلس للوضوء على الحور الفوران لم
يكن في طبيعته برودة وان كاله وسوسة يترش الماء على سراويله
ليدفع الوسوسة بالرشش يعني يرش داخل زانه بالماء قطعاً للوسوسة
باحتمال اصابته ماء الاستنجاء بعد اذا احتراز احترازاً تاماً في احسن
بعد ذلك من بلل فيقدر من الرشاش بخلاف ما ما ينبغي ثم وبعد ذلك
فريما يظن انه خرج من البول وفي الاحياء وفي الحجر الجبراز رسول الله صلى الله
عليه وسلم فطه اغنى ريشل الماء وفي الترازية راي البلاء بعد للوضوء
سائلاً من ذكر بعيد الوضوء وان كان يعرض كثيراً ولا يعلم انه بول او ماء
لا يلتفت اليه واذا بعد عهده عن الوضوء وعلم انه بول لا ينقضه الجمل انتهى
وان خاف من القطرة يعني ان خاف المتوضي ان يقطر البول من رذكره
خشى حليله اي ذكره بالقطرة لئلا يتقطر البول منه وكذلك المرأة كان رجل
اذا خافت من القطرة تخشى سبله اي فرجه بحرقه او قطنة لئلا يتقطر
البول منه ولو كانت نفس المرأة باردة يقطر البول فقد فرض عليها اي على

المرأة

المرأة ان تأخذ الحرقه وان قطرتارة وجنب عليها ان تأخذ الحرقه وهذه
الرواية مروية عن عائشة رضي الله عنها ولا تأخذ الحرقه والمرأة تلت
مواضع داخل الفرج او قد ام الفرج يعني الوسط او خارج الفرج وفي هذه الموا
المواضع اي محل انشفت تأخذ هذا هنا والله اعلم بالصواب **الفصل**
الاستنجاء في بيان الفروق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء فان
سلك سائل ما الفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء فقل
فقل الاستنجاء استعمال الاحجار جمع الحجر والماء اي الاستعمال
للماء والاستبراء نقل الاقدام بخطوات والتركض وهو ان يضع إحدى
القدم على الاخرى بها اي بالاقدام والتخنخ والسعال اي يخرج
البول من الحلقوم والجنشوم وعصر الذكر ليخرج البول بعصره حتى
يتقن بزوال اثر البول مع الذكر والاستنقاء وهو جعل الشيء نقياً طاهر
طلب النقاوة هو ان يدلك مقعدك بالاحجار حالة الاستنجاء او بالاصابع
يعني ان يدلك مقعدك بالاصابع حالة الاستنجاء بالماء حتى تذهب الرائحة
لكرامة الكريهة وقد فسروها بتفسير آخر والاصح ما ذكرنا في هذا
الكتاب **الفصل السابع** في بيان الاستنجاء وهو اي الاستنجاء
على ستة انواع النوع الاول من الانواع الستة فرض وهو الاستنجاء اي
ما يكون الفرض اربعة مسائل الاول ممنها الاستنجاء فرض اذا كانت
النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم يعني اذا زادت
النجاسة الى اوزة للخروج على قدر الدرهم ففصل النجس والخروج فرض
اجماعاً فاما ما زادت من جها ولم يكن الجها وز قدر الدرهم ففصل
سته وان كان الجها وز قدر الدرهم ففصله واجب كذا في المنية للصحة
والثاني اي المسائل الاربعة الاستنجاء من الجنابة يعني الاستنجاء من
الجنابة فرض والثالث منها الاستنجاء من الحيض وهو فرض ايضاً
والرابع الاستنجاء من النفاس وهو فرض ايضاً **والنوع الثاني**
الاستنجاء واجب اذا كانت النجاسة في المقعد مقدار الدرهم فانه يجب غسل

فصل

الاستنجاء

مطلب

الفصل السابع

مطلب

والنوع الثالث الاستنجاء سنة اذا تجاوزت فخرجها ولم يكن قدر الذم
فانه غسل سنة **والنوع الرابع** الاستنجاء مستحب اذا بال وتغوط
ولم يتجاوز النجاسة المخرج فانه غسله مستحب **والنوع الخامس**
الاستنجاء آداب والآداب في الاستنجاء اربعة الاول منها الاستنجاء بعد البول
الساج اذ لم يتلطخ راس الذكر بالبول واذا تلطخ راسه فغسله واجب
لانه مانع الصلوة اذا كانت الموحدة فيها اكثر من قدر الذم والثاني
منها ان يغسل المخرج يتقنه لانه المقصود هو الانقاء والثالث منها ان
يمسح موضع الاستنجاء بالحرقة بعد الاستنجاء بالماء او بالمجر قبل ان يقوم
من موضعه لينزل اثر الماء المستعمل بالكلية لانه ماء مستعمل وازالة
بالحرقة لازمة عليه لتدليله وسأويله والرابع ان يخفف موضع الاستنجاء
بيده ان لم يكن معه خرقة مرة بعد اخرى لتقليل الماء المستعمل بحسب
الامكان وان يسترعوته حين فرغ من الاستنجاء والتخفيف لانه الكشف
كان ضرورة وقد زالت وكشف العورة في الخلوة لغير ضرورة بخلاف
الادب لقوله عليه السلام الله حق الاستنجاء منه **والنوع السادس**
الاستنجاء بدعة وهو الاستنجاء من خروج ریح ان كان الذنب جافا وان كان
الدبر رطبا عند الخروج منه يلزم الاستنجاء احتياطا لازالة الرائحة
للسنة منها ويستحب الاستنجاء بالماء لانه الماء اقل النجاسة
من الحجر وطريق الاستنجاء بالحجر ان يدبر بالمجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر
بأول الثالث اذا كان في أيام الصيف انما يدبر بالمجر الاول في الصيف لانه
الخصية فيه مدلاة فلا يقبل احترازا عن تلويثها ثم يقبل ثم يدبر
مبالغة في صحة تنظيفه والادبار لا يذهب الى جانب الدبر والاقبال ضكة
واما الاستنجاء في الشتاء بالحجر يقبل بالمجر الاول ويدبر بالثاني
ويقبل بالثالث لانه الخصية في الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاول لانه
الاقبال ابلغ في الانقاء ثم يدبر ثم يقبل المبالغة وامام المرأة فتفعل ما فعل
الرجل في أيام الشتاء وان استنجى بالماء يرخى مقعدا عند الاستنجاء الا ان

طالب
موضع استنجاء
قبل ان يقوم

ويطلب
تخفيف
استنجاء

في
الاستنجاء

يكون

يكون صائما فانه لا يرخى لانه دخول الماء في دبر ناقض الصوم ولا تنفس
الصائم في الاستنجاء حذرا عن ان يصل الماء الى الجوف **بمسبب**
الله التنفس كذا قيل الله الله الا ان يرد بعدم التنفس ان لا يحذب
نفسه الى الداخل على وجه ينحذب رايحة الى خيشومة يعني لا يستنم
حذرا من الرائحة الكريهة وعدم ذكر الفائط للكتفاء بذكر اللزوم
عند البعض من العلماء ومن استنجى فقبل ان يخفف موضع الاستنجاء
خرج منه ریح فيه هل يلزم عليه الاستنجاء ثانيا ام لا اختلف العلماء
فيه قال بعضهم يلزم الاستنجاء ثانيا للتلوث بالريح المنتن وقال بعضهم
لا يلزم وهو الاصح واليق وان اراد الرجل ان يستنجى بالماء ياخذ الا بريق
بيده **المسح** اليمنى ويغسل يديه ثلاثا ثم يصب الماء على يده اليسرى
حتى يملأ كفه فيغسل ربه بطن اصبع او اصبعين او ثلاثا برؤس
الاصابع كيلا يترك النجاسة في شقوق الاظفار ثم ياتي بيده امامه
ويغسلها اي يغسل اليد ثلاثا ويحرك اصابعه ويصب الماء عليها اي
على اليد يطهر بيده هكذا مرار يستنجى الى ان يتقن ان مقعدة
قد طهر وليس فيه عذرون **الفصل الثامن** في بيان مكروهات
الاستنجاء ومنهياتها وهما اي المكروهات والمنهيات ثلثة الاول الاستنجاء
بيده اليمنى بورود النهرى عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا اشر احدكم
فلا يتنفس في الاثاء وان اتي الخلا فلا يمسي ذكره يمينه بل يأخذه
بشماله فيمسح على جدار ونحوه ان امكن والا فياخذ الحجر بيمينه والذكر
بشماله ويحرك اليسار بسبب الفعل اليها من غير تحريك يمينه
كذا في القنية ولا يستنجى بالطعام لورود النهرى وبالغظم اي عظم
الحوانات وبالرقوت وهو نجس كل ذات من الدواب وفي زين العرب
المراد كل نجس ويروى النجس بالنجس اي لا يستنجى بها لقوله عليه
الصلوة والسلام لا يستنجوا بالرقوت ولا بالعظام فانها اذا اخوانكم
من الجنة وانتهى عن الاستنجاء يرا باليمن فزاد اللبس اولى بالنهرى عن

فصل ثامن

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه جاء جماعة من الجن ليلة الجن يارسول الله
نهي امتك عن الاستنجاء بالعظم والروث والجمجمة فانه الله تعالى جعل
لنا فيها رزقا فمنه النبي عليه السلام وروى عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه قال لا يستنجى بالعظم اللحم وتمر والروث لدوابهم تينا وتغيرا
والجمجمة بالحاء المهملة المضرومة وبالميم المفتح حيتين الفحم كذا
في المغرب وبالفحم الحاء لا يستنجى بالفحم لانه ملوث فيه وهو المرققات
الاسود من الطيب قبل كونه رما يجرؤ فيه فتح الحاء وسكونه مثل
منهر ونهر ولا يستنجى ايضا بالحذف بالفتح من ما يتخذ من
الطين من الاوان والظرف والمراد به هنا قطعها فلا يستنجى بها
ويقطع الاجر لانه خشنة تخرج الموضع ولا تها لا تخلو من ان تصح
للمصالح فلا اقل من ان تدف فتصرف في الابنية فلا يضيق بها بالتجسس
وتدل ما في الزاهد يكره الاستنجاء بالاجر والحذف والفحم ونشئ
له قيمة تحرمه كحرمة الدجاج والقرطاس وقال في الخانية او يكره
الاستنجاء بالحشب ولا يستنجى بالقطن والخرقة لانه يورث الفقر ولا يلا
ولا بالقصب لانه الباسور انتهى وبالزجاج لانه ربما خرج فانه يكره
الاستنجاء لذلك لعدم قيامه مقام الحجر في الانقاء لملا بستره ولا
في الحرف والاجر وفي النظم يستنجى بثلاثة اموار فان لم يجد فبالاحجار
فان لم يجد فبثلاثة اكف من التراب ولا بما سواها من الخرق والقطن
لانه روى في الحديث انه يورث الفقر وفي شرح التلخفة ولو استنجى
بهذه الاشياء يجزيه عندنا لان التلخي ورد بمعنى في غير فلا ينبغي
مشروعية كمالو توضاء بماء مقصوب او استنجى بحجر مقصوب ولا يستنجى
ايضا بالخرقة التي تاهب غير لانه يورث الفقر كذا في نظم الذندوكي
ولا يستنجى ايضا لانه ربما خرج كالزجاجه وان لا يستنجى ايضا بولف الاشجار
فانه يكره ايضا ولا يستنجى ايضا بعلف الدواب قيا ساعلي زاد الجن
وان يستنجى مستقبل القبلة مكروه ايضا لان ترك استقبال القبلة وقت

الاستنجاء ادب

مطلب
الاجر

مطلب
مخوف

بغير

الاستنجاء ادب وان يستدبرها اي يستدبر القبلة وقت الاستنجاء مكروه فانه
ايضا لمخالفة الادب وان يستنجى في مكان البول فانه مكروه ايضا لرشاشه
الماء المستعمل الى ثوبه عند الاستنجاء بلا ضرر فانه مكروه ايضا وان
ورجله اسفل الارض فانه الماء الذي يستنجى به يسيل الى قدميه فيلوثه وان
يكشف عورته للاستنجاء عند الناس لان كشفه عند الناس حرام لانه
يستحق العيدين وان يستنجى بالشوب والمجر التي تاهب غير لان الشعر المقرض له
بغير رضا حرام وان يكره عند الاستنجاء لو ردت النثرى عند فانه مكروه ايضا
وان يستنجى بالكاعل لانه يكتب فيه القرآن والحديث وغيرها والحبوبات
كالخطة والتعيرة والتسمم وغير ذلك فانه الاستنجاء بهذه الاشياء
مكروه ولكن يجزيه لان المعابر الانقاء وقد حصل كذا قاله الحلبي والحشب
والقطن ان كانت جديدة لانه روى انه يورث الفقر وان يستنجى بالقرن يعني
قرن البقر والغنم لو ردت النثرى عنهما وان يستنجى وان يتوضا ويقسل
في حوض صغير فانه الحوض اذا لم يكن عشرين يمين في عشرين يمين بوقوع النجاسة
فيه ولا شدة ان الاستنجاء يعني ماؤه نجس فلا يكون التوضي منه جائزا
بعد الاستنجاء وطريقها ان يأخذ منه اي من الحوض الماء بالوعاء اي بالاناء
ويستنجى من الماء فيه ويتوضا ويقسل في موضع آخر في لا يكون الحوض
نجسا وان يقطر ماء الاستنجاء في سبل ويله فانه الماء المستعمل مانع من
القول من العلماء **الفصل التاسع في بيان نواقض الوضوء** وهو اي
ياقض الوضوء اربعة وعشرون فصلا اربعة منها اي من اربعة
وعشرون من قبل قبل واربعة منها من قبل التبر واربعة من
جميع البدن والربعة من قبل القدم واربعة ليست من قبل البلى
واربعة من قبل الوقت اما الاربعة التي من قبل القبيل الاول البول
لان خروج البول ناقض الوضوء اعلم ان المراد بالخروج الظهور لا تنقض
بنزول البول الى قصبة الذكر فلو نزل الى القلف اتقض لانها في حكم
الخارج ولهذا قال بعض مشايخنا يجب ايضا الماء الى داخل الجعدة

يستنجى

مطلب
حائض يدعي

مطلب
حيوانات

فصل التاسع

مطلب
ناقض وضوء

مطلب
خروج نيج

للاقلق وهو الصحيح وفي الثانية اذا تبين الخيشي انه رجل او امرأة فالفرج الذي
بمنزلة المخرج لا ينقض في ظهور منه حتى يسيل كذا في شرح الملتقى
والودي وهو بالذال المهملة ماء غليظ يتبع البول عند التبول والودي
وهو بالذال المعجمة هو الماء الرقيق الابيض الخارج عند ملاعبة الرجل أهله
فقوله عليه السلام كل فحل يندى ففیه الوضوء وأما وجوب الوضوء
في الودي فلا إجماع والدم فانه ينقض ايضا اذا سال بنفسه ويلحقه
حكم التطهير وأما اربعة التي من قبل الذب الاول الریح من الذب وأما
الریح الذي يخرج من الذكر ~~كذلك~~ والفرج ان كانت منبته ففيل ينقض
بالصحيحة الخلاف في انما هو في الحاجة من فرج المفضات ولا خلاف
في غيرها كذا ذكره في المحيط وان خرج الریح من المفضات هي التي
انقطعت الحجاب بين قبلها وديها فانصل المسكان وعن محمد
يجب عليها الوضوء ~~لما احتلها~~ لا احتياط وذكر في جامع قاضيه
وكذا في غيره انه يستحب ان تتوضأ للاحتياط مع ان طهارتها ثابتة
بيقين فلا يزول بالشك لكن قيل كونه الریح من الذب هو الفاس
ليس يخرج منها من الذب وقيل ان كان مسموعا او منبهاً فنقض والا
فلا وفي الخلاصة لو خرج من الذب ریح يعلم انه لم يكن من الاعلى
فهو احتلاج لا وضوء عليه كذا قاله الحلي والثاني الغائط ولا شك
انها ناقض للوضوء والثالث التود بضم الدال المهملة وكونه الواو
حيوان يحصل في وجود الانسان فانه اذا خرج من الذب لا يستنج
الرتوبة وهي حديث وان قلت وأما ان خرج من الفم ومن الاذن
او من الجراحة لا ينقض لانه الذود ظاهرة وما عليها من البلة
غيره ~~فان~~ ناقضة لقلتها وعدم قوة السيلان فيها والرابع
الدم وان كانت سائلة او منجمدة فانه يخرج من الذب ناقض
نالا اتفاقا وأما الاربعة التي يخرج من جميع البدن الاول الدم
السلال واذا خرج من البدة فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه

مطلب
خروج نيج
اولى اوردى
من اوله

في
الدم

نقض

له نقض والا فلا وقال زفر ينقض كما خرج سال اوله يسيل وقال الشافعي
لا ينقض سال اوله يسيل كذا في شرح الطحاوي لقوله عليه السلام
ليس في القطرة والقطرتين من الدم وضوء الا يكون سائلا
والراد بالقطرة والقطرتين ما يخرج بغيره بما يقطر ولا يسيل بلبيل
قوله عليه السلام الا ان يكون سائلا وقال بعضهم انما يكون
السائل ناقضا اذا خرج ومجاوز مكان خروجه الى موضع يلحقه
حكم التطهير يعني يجب تطهيره في الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة
القيحية يعني ذلك بعض الذين فسر السيلان بهذا الثاني القيح
هو ماء ابيض او اصفر غليظ يشبه الذي يخرج من القروح من بدة الودي
فانه ايضا ناقض للوضوء بالاجماع والثالث الصديد اي ماء اصفر
ريق غير الدم والقيح فانه خروجه من جميع البدن ناقض للوضوء
بالاجماع والرابع الماء الذي يخرج من القروح وهو اظفر القروح فتجاوز
ذلك الصديد الى موضع يلحقه اي ذلك الموضع حكم التطهير اي يجب
تطهيره في الوضوء او في الغسل فانه ايضا ناقض لانه النقطة اذا قشر
فسال منها ماء خالص اجتذب من الخارج والتأمت عليه او دم او صديد
سال عن راس المخرج نقض الوضوء واذا لم يسيل عن راسه لا ينقض
وهذا يشمل ما اذا خرج بنفسه فسال او خرج بالعصر فسال وهو
اختيار صاحب المحيط وفي الهداية انه اذا خرج بالعصر لا ينقض
الاول اوجه قاله ابن الرهام في شرح الهداية كذا قاله الحلي
في شرح المنية وأما الاربعة التي من قبل الفم الاول القيح فانه
انما كان ملاما للفم بان كان لا يمكن التكام معه او قيل ان لا يمكن
امساكه الا بشكف فانه ينقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء
او مرة صفراء او سوداء وعن الحسن لو قاء الطعام او الماء من سائر
البدن لا ينقض وكذا القيح لو ارتفع وقاء من سائر البدن لا يكون نجسا
قيل هو المختار والصحيح انه نجس في الجميع بمجا الطهارة النجاسة

مطلب
صديد

يدان

وفي القنية لوقا، دوناً كثيراً أوحية ملاءة فلا لا ينقض وذلك
لأنه طاهر في نفسه وما يتبعه قليل فإن كان القيئ بلفظ لا ينقض
الوضوء عند أبي حنيفة ومحمد سواء نزل من رأس أو صدر من
الجوف وقال أبو يوسف إن صدر من الجوف ينقض لأنه نجس
بالمجاورة ولهما أنه لا ينجس إلا بخلل النجاسة وما يتصل به قليل
وهو غير ناقض والطحاوي مال إلى قول أبي يوسف حتى قال يكره
أن يأخذ البلغم بطرف كفه ويصلي معه كذا في الخلاصة وإن رما
سائلاً نزل من الرأس نقض اتفاقاً وإن كان علقاً لا ينقض
اتفاقاً وإن صدر الدم من الجوف إن كان علقاً لا ينقض اتفاقاً إلا أن
يملا الفم وإن كان سائلاً فعلى القول أبي يوسف أبي حنيفة ينقض
وإن لم يكن ملاء الفم وإن قاء طعاماً قليلاً متفرقاً وكان بحيث
لوجع يملا الفم إن اتحد المجلس بأن قاء الجمع في مجلس واحد
يجمع عند أبي يوسف ويحكم بالنقض وقال محمد إن اتحد السبب وهو
الغشيان يجمع ويحكم بالنقض والآفة وهو الأصح لأنه الأصل إضافة
الحكام إلى أسبابها وتفسير اتحاد السبب أنه إذا قاء ثانياً قبل
سكون النفس عن الغشيان والرحمان وكذا ثانياً ورابعاً كذا في
المنية ملاء الفم وهو شرط في القيئ فإذا قاء فلم يملا فلا ينقض
وهو أي يملا الفم ما لا يمكنه إلا مسكه إلا بكلفة يتكلف
ومشقة وقيل أنه لا يمكنه التكلم معه وسواء كان ذلك
القيئ مبرئاً صفراً أو سوداً أو دمياً منجداً أو ماء أو طعاماً لأنه
يخرج من الجوف وهو مختلط بالنجس لا بلفظ أي لا ينقض بلفظ
عند أبي حنيفة ومحمد قليلاً كان أو كثيراً مرتباً كان من الجوف
أو نازلاً من الرأس وعند أبي يوسف إذا كان صاعداً من الجوف ينقض
لأنه نجس بالمجاورة ولهما أنه لا ينجس إلا بخلل النجاسة وما يتصل به قليل
وهو غير ناقض والطحاوي مال إلى أبي يوسف حتى قال يكره أن يأخذ

مطلب

مطلب دم علق

مطلب بلغم مختلط بالقيئ

البلغم

البلغم بطرف كفه ويصلي معه كذا في الخلاصة والدم والقيئ وهما ينقضان
الوضوء أيضاً إذا خرجا من الفم وسائر البدن والدم الغالب على القيئ
أي على البرزاق بأن كان إلى الجمرة أقرب فعليه الوضوء لأن غلبته تدل
على سيلانه بنفسه ومغلوبيته على عدم ذلك وإن كان إلى البياض
أقرب فلا وضوء عليه وإن سوا القيئ والدم أي وإن استويا
بأن كان فيه صفرة شديدة نازجة قال الاحتياط لا يتوضأ لأنه
سيلانه بنفسه أظهر وإن كان أقل صفرة من ذلك فهو مغلوب
فلا ينقض وكذا الحكم إن خرج من أسنانه ولو عصبه عصب شياً
فراى أثر الدم عليه فلا وضوء عليه وفي الرخيزة إذا عصب شياً
فوجد فيه أثر الدم أو ساكه بالسواك فوجد فيه أثر الدم لا ينقض
ما لم يعرف السيلان وكذا لو رأى الدم على الخلال لأنه ليس
سائلاً قاله قاضيان وقال بعض المشايخ ينبغي أن يضع
كفه أو أصبعه في ذلك الموضع فينظر إن وجد الدم في الشيء الذي وضعه
من كفه ونحوه نقض الوضوء والآفة وفي الحاوي سئل إبراهيم عن الدم
إذا جرح من بين الأسنان فقال إن كان موضعه معلوماً وسال
نقض ونجس وإن لم يعلم وخرج مع المداين فإنه ينظر إلى
الغالب كذا قال الحلبي وأما الأربعة التي ليست من قبل البلل
القرقرة في كل صلاة ذات ركوع وسجوداً حتى بهذا القيد عن
صلاة الجنان فإنه القهقهة فيها وفي التلاوة لا ينقض الوضوء
لأن الحديث ورد في صلاة مطلقاً وهي الكاملة ذات الركوع
وسجود وأما الققرة في الصلاة الكاملة فتنقض الوضوء سواء
كان الققرة عامداً أو سائلاً لقوله عليه الصلاة والسلام من
ضحك في الصلاة قهقهة فليعيد الوضوء والصلاة وإن ضام
في صلوته ثم قهقهة فسدت صلوته ولا ينقض وضوءه ذلك
في الأصل قال الخلاصة هو المختار وقال المحيط فسدت صلوته ووضوءه

مطلب استناء دم

مطلب قهقهة

وإذا أقدمتها

وبه اخذ عامة المشايخ المأخوذ عن ابن حنيفة ينتقض الوضوء
ولا تنفس للصلوة والذي اختار في الاسلام في الاصول ومن بعده
من الاصوليين ان قهرقهمة التائم لا تنفس للصلوة والا الوضوء
قال الحلبي والمختار هو الاول الذي اختار صاحب الخلاصة وانه
قهرقهمة الصبي في صلوة لا ينتقض وضوءه لانعدام معنى الجنابة
واما التيمم فلا ينتقض الوضوء بالاجماع وكذا لا ينتقض الصلوة بكونه
بمنزلة الكلام الغير المسموع وحد القهرقهمة قال بعضهم ما يظهر
فيه القاف او الهاء مكررتين وهذا القول غير مشهور لانه نادر
الواقع والصحيح قوله ويكون مسموعا له ولجيرانه اي لمن عنده هو
الذي حذاه به جمهور العلماء سواء بدأت نواجزه او لا وحده التيمم
مالا يكون مسموعا اصلا له ولجيرانه وذكر في الفتاوى الحاشية
وغیرها التيمم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والصحيح ان يفسد الصلوة
لانه بمنزلة الكلام المسموع لا يفسد الوضوء لانه النص ور في القهرقهمة
والضحك دونها وحد الضحك ان يكون مسموعا له ولجيرانه
وكذا النوم مضطجعا ناقضة للوضوء ايضا الا مضطجعا هوائا
يضع جنبه على الارض والنوم متكئا اي معتمدا على مرفقة وقد
تام على هذه الحالة انتقض وضوءه ايضا والنوم مستندا الى شيء
بحيث لو ازيل ذلك الشيء عنه ان التائم المستند لسقط التائم المستند
على الارض يعني صار من مستند بحال لولا ان ذلك الشيء اسقط لقوله عليه
السلام العنان وكاء الستة فاذا نامت العين انحلت الوكاء فمن نام
فليتوضأ في الكافي لو نام مستندا الى شيء لو ازيل سقط لا ينتقض في ظاهر
المذهب وعن الطحاوي انه ينتقض لانه اذا كان بهذه الصفة وجد
نوال التماسكه من كل وجه وقول الطحاوي هو مختار صاحب الهداية
والقروني وغيرهما وهو الصحيح الاصح ولو نام جالسا يميل بقاينول
مقعده عن الارض وربما لا قال الحلواني في ظاهر المذهب انه ليس

بحدث

مطلب
تيمم

مطلب
مختار

مطلب
اضطجعا

على ان يكون مستندا الى شيء ولو كان مستندا الى شيء لم ينتقض الوضوء

بحدث وقال الحلواني لا ذكر النعاس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدث
لانه نوم قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثا
وان كان يسره واعني صرف او حرفين فلا كذا قاله الحلبي وكذا الاغما يناقض
للوضوء الاغما كون العقل مغلوبا والجنون كون العقل مسلوبا وكذا
الجنون ايضا وان قل لكونهما فوق النوم لانه التائم اذا انتبه انتبه
بجدة فريما والفرق بين الجنون والاغما ان العقل بالاغما يصير مغلوبا
وبالجنون يصير مسلوبا وكذا السكى ناقض ايضا انما تركه المصنف
اتباعا لما قاله بعض الشارح قال السكى داخل في حد الاغما والا ولي
ان يشركه اقول انه السكى ليس بدخل في حد الاغما لما عرفت انه مرض
والسكى ليس بمرض وحقه على ما اختار الصدر الشريدي ان لا يفرض
الرجل من المرأة قيل هذا حدة عند ابن حنيفة في ايجاب الحد في
نقض الوضوء والصحيح في حد في النقض ما قال في المحط انه اذا دخل
في مشية تحرك من غير اختياره فهو سكران بال اتفاق يحكم
بنقض الوضوء لزال السكى به كذا في شرح الملل المتقى وكذا المباشرة
الفاحشة ناقض للوضوء من الرجل والمرأة وان لم يخرج منى
عند ابن حنيفة وابن يوسف خلافا للمحمد والمباشرة الفاحشة ان يمس
بطنه ببطنها او ظهرها وفرجه متشرا فرجها من غير حائل من
جهة القبيل والتبر وذلك لانه هذه الحالة يغلب فيها خروج النخ
فاقيم السبب الغالب مقام السبب وامامته الذكر او كل كل شيء
تما مشية النار مباشرة كالشواء او بحال كغيره فانه لا ينقض
الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بدونها وقال الشافعي ينقض
بحرمة مطلقا وقال مالك واحمد ينقض ان بشهوة كذا قاله الحلبي
واما الاربعة التي من قبل الوقت اولها المرأة المتحاضة اذا خرج
وقت صلواتها يلزمها الوضوء لانهما من العذريين فانهم يتوضؤون
كل صلوة فيصلون بذلك الوضوء في الوقت ما شاؤا من الفراغ

مطلب
اغما والجنون

مطلب
حد سكي

مطلب
مباشرة
فاحشة

مطلب
مستحاضة

والتوافل فاذا خرجت الوقت بطل وضوهم وكان عليهم استئناف
الوضوء لصلوة اخرى او ان تقضات المستحاضة حين تطلع الشمس
تبقى طرها رتعا حتى يذهب وقت الظهر عند ابي حنيفة ومحمد
خلافا لابي يوسف وزفر بناء على ان وضوهم ينقض بخرج
الوقت فقط عندهما وبالدخول فقط عند زفر وباتهما وجد
عند ابي يوسف ففي الصورة المذكورة حصل دخول ولم يحصل خروج
فينقض عند ابي يوسف وزفر لا عند ابي حنيفة ومحمد وقيل ان تقض
قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجد الخروج ولم يوجد الدخول فنقض
عند الثلاثة لا عند زفر كما قاله الحلبي وكذا الذي لا يسلكه بطنه
يعني من به انطلاق البطن وانفلات الریح فانه من العذورين يتوضأ
ايضا لكل وقت وكذا يتوضأ ايضا لكل وقت من به سلس البول
اي عدم استمسكه لانه من العذورين ايضا فانه عدم استمسكه
ناقض للوضوء ايضا وكذا يتوضأ ايضا لكل وقت من به وجع
العين يعني من في عينه دم ويسيل الدموع منها امر محمد بالوضوء
لو وقت كل صلوة كسائر اصحابنا الاعذاب وقال لان اخاف ان يكون
ما يسيل منه صديدا فيكون صاحبه صاحب عذر ولا فرق بين
الدم وغيره من الاوجاع بل كل ما يخرج منه علة مع وجع فانه
ناقض على الاصح لانه صديد بخلاف ما اذا كان بدون وجع وكذا يتوضأ
من به مرض العين في العين وهو بفتح العين المعجمة وسكون الراء جرح
يخرج في ما قربها وهو بمنزلة الجرح الذي لا يرقأ ولا يجف ولا يسكن
وهذا ان انفرد لانه من جملة القروح وكذا يتوضأ لكل وقت صاحب
الجروح الذي لا يرقأ ولا يجف ولا يسكن رده عن جملة القروح
وكذا يتوضأ ايضا لكل وقت صلوة من به الرعاف الدائم اي يقطر
الدم من انفه دائما وهو من جملة العذورين وكذا يتوضأ ايضا
من به انفلات الریح لعدم استمسكه كلما خرج الوقت ينقض و

مطلب
سلس البول

مطلب
وجع العين

مطلب
مرض
عين

مطلب
الرعاف

وضوهم

وضوهم اي وضوء في هذه المذكورين من العذورين ويتوضأ لكل
وقت من اللواتي اوقات الخمسة ويصلون به ما شاؤا من الصلوة
فرضا كان او نفلا في الوقت **الفصل العاشر في بيان فرض الغسل**
وفرض الغسل ثلثة وهو الاصح وقيل خمسة وقيل ستة الاول
المضمضة والثاني الاستنشاق **فصل الحاشية** اهما ما بموضع الخلاف
وانهما استئذان عند الشافعي فانما فرضت للمضمضة والاستنشاق
في الغسل دون الوضوء لان الواجب في الغسل غسل جميع البدن وداخل
الفم والانف منه وفي الوضوء غسل الوجه وليس منه لانه من
المواجبه وليس فيها مواجبه والثالث غسل جميع البدن اي
باقية ركن الغسل اسالة الماء على جميع ما يمكن اسالته عليه من
البدن من غير حرج مرة واحدة حتى لو بقيت لمعة لم يصبر الماء
لم يتم الغسل وان كان يسيرة لانه المأمور تطهير جميع البدن واد
واسم البدن يقع على الظاهر والباطن فيجب تطهير ما يمكن تطهيره
منه بلا حرج ولهذا وجب المضمضة والاستنشاق في الغسل فانه
لا حرج في اوصول الماء الى داخل الفم والانف وعدم وجوبهما في الوضوء
لانه الواجب هناك غسل الوجه وداخل الفم والانف خارجات
عن حدة ويجب ايضا اوصول الماء الى باطن اي داخل الشرة من الرجل
والمرأة وهذا في حق الشمس بفتح الشين المهملة وكسر الميم والثون
ضد الفراء وثقب القرط القرط بضم القاف واسكان الراء ما يعلق في
شعبة الاذن على المرأة وغسل الفرج الخارج لعدم وكذا الاقلف يجف
عليه ايضا الماء الى القلفة وقال لا يجب وليس بصحيح ولا حرج فيه
مترج بهذا كله في البدايع وقيل هذا اي اوصول الماء الى باطن الشرة
فرض الغسل ايضا وكذا اوصول الماء الى اثناء الشعر للرجل ونحوه اي
تحت الشعر فرضه ايضا وان كثف الشعر بالاجماع وكذا اي يفرض
اوصول الماء الى اثناء اللحية واثناء الشعر من الرأس والبدن حتى

مطلب
ما لم يصر
على جميع البدن
في الغسل
فانما فرضت
للمضمضة
والاستنشاق
في الغسل
فانه لا حرج
في اوصول
الماء الى
داخل الفم
والانف
وعدم وجوب
هما في
الوضوء
لانه الواجب
هناك غسل
الوجه
وداخل
الفم
والانف
خارجات
عن حدة
ويجب
ايضا
اوصول
الماء
الى باطن
اي داخل
الشرية
من الرجل
والمرأة
وهذا في
حق الشمس
بفتح الشين
المهملة
وكسر الميم
والثون
ضد الفراء
وثقب القرط
القرط بضم
القاف
واسكان
الراء
ما يعلق
في شعبة
الاذن على
المرأة
وغسل
الفرج
الخارج
لعدم
وكذا
الاقلف
يجف
عليه
ايضا
الماء
الى
القلفة
وقال
لا يجب
وليس
بصحيح
ولا حرج
فيه
مترج
بهذا
كله
في
البدايع
وقيل
هذا
اي
اوصول
الماء
الى
باطن
الشرية
فرض
الغسل
ايضا
وكذا
اوصول
الماء
الى
اثناء
الشعر
للرجل
ونحوه
اي
تحت
الشعر
فرضه
ايضا
وان
كثف
الشعر
بالاجماع
وكذا
اي
يفرض
اوصول
الماء
الى
اثناء
اللحية
واثناء
الشعر
من
الرأس
والبدن
حتى

مطلب
بالطن
شرية

لو كان الشعر متلبدا ولم يصل الماء الى اثنا عشر لا يجوز الغسل لما في قوله تعالى
وان كنتم جنبا فاطهروا من المبالغة وان كان الشعر مصفورا كالعلوي
لانه لا ضرورة في حقه لا مكان الحلق فانه يجب اتفاقا ايصاله الى اثنا عشر
لاحيضا ولعدم الحجج قال في الخلاصة وفي شعر الرجل يجب ايصال الماء
الى المستترسل ولم يذكر ذلك وهو الصحيح بخلاف صغار المرأة فانه
لا يجب ايصال الماء الى اثنا عشر بل اصلها يعني والمرأة في الاغتسال
كالرجل في وجوب تيمم جميع الشعر والبشر ولكن الشعر التازل
من زواياها غسله ساقط عنها يعني لا يجب ايصال الماء الى اثنا عشر
الشعر المترسل من الزوايا اذا بلغ الماء اصول شعرها الحديث ام
سنة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة استخضرت
راسي فأنقضه في غسل الجنابة فقال لا انها يكفيك ان تحشي على راسك
ثلاث حشيات ثم تفيضن عليك الماء فتطهرين وفي رواية صلاة افانقضه
للحيض والجنابة قال لا يلج ولا يجب بل زواياها وفي صلاة البقالي
الصحيح انه يجب غسل الزوايا وان جاوزت القدمين وفي مبوط
يكره في وجوب ايصال الماء الى شعب عقما منها اختلاف المشايخ وفي الهداية
وليس عليها بل زواياها هو الصحيح وكذا في غيره وهو الوجه
للحصر المذكور في الحديث والحج وهذا اذا كانت مصفورة فانه كانت
منقوضة يفترض عليها ايصال الماء الى اثنا عشر اتفاقا لعدم الحجج
كذا قاله الحلبي والاشجاء وان لم يكن في موضعه اي في موضع الاحتياط
نجاسة لكن يفرض احتياطا قال بعض العلماء الاغتسال على خمسة
وثلاثين وجهها خمسة منها فرض واربعة منها واجب واربعة
منها ستة واثنا عشر وعشرون مستحب فاما الخمسة المفروضة
الاول الغسل من الحيض فانه الغسل بعد انقطاع الحيض فرض
والحيض من ينقضه رجما امرأة بالغة لاداء بها واثنا عشر ايام
وليا لها واكثر واكثر عشرة وما اقله او زاد على اكثر

مطلب
شعر رجل
سعة من

مطلب
حديث
ام سنة

مطلب
احتياط

مطلب
حيض

فهو

فهو استحاضه وهو ينزع الصلوة والصوم ولكن تقضي الصوم لا الصلوة
وينزع ايضا دخول المسجد والطواف والحج ويكفر مستحلا وطهرا
وان انقطع لهما العشرة حل وطهرا قبل الغسل وان انقطع لاقبل
لا يحل وطهرا حتى تغتسل او يغضي عليها ادنى وقت صلوة
كاملة وان كان دون عادتها لا يحل وان اغتسلت اقل الطهر
خمس عشرة يوما ولا حد لاكثر الا عند نصب العارية في زمن
وان زاد الدم على العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله استحاضة
والا فحيض وان كانت مبتدئة وزاد على العشرة فالعشرة حيض
والزائدة كلها استحاضة من ملتنى البحر وكذا من التفاس فان
انقطع من انقطع من استحاضة التفاس والغسل فرض عليها ايضا
وهو دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لاقله واكثره
اربعة يوما وما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل خروج
اكثر الولد استحاضة والعارضة تثبت وتنقل بمرق في الحيض والتفاس
عند ابني يوف وبه يفتي وعندهما لا بد من العاودة ونفاس المؤمنين
من الاول خلافا لمحمد وانقضاء العدة من الاخير اجماعا كذا في الملتقى
ومن غيبوبة الحشفة يعني الغسل فرض عند غيبوبة الحشفة
وان لم ينزل على القاعل والمفعول به لقوله عم اذا جاوز الختانان وجب
الغسل واما وجوبه على المفعول فيه في الذب فبالقياس الى المفعول به
في القبل احتياطا سواء كان لا يدب الحشفة او قدرها اذا كان ذكر
مقطوع الرأس في قبل او دبر بشرط ان يكون المفعول به حيا فانه الغسل
اغايجب على الحي واما الوالوج في البهيمه والميتة والصغير التي لا تجامع
مثلها وهي بنت ست مطلقا او بنت سبع او ثمان اذا لم تكن غيلة
محسنة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل لقصور الشهوة ذكره البيهقي
الا ان الايلاج في الصغيرة التي لا تجامع مثلها يجب الغسل والصحيح
عدم وجوبه كذا قاله الحلبي الاحتلام اي يفرض الغسل لمن احتلم

الاكثر

مطلب
تفاس
مع حاش

مطلب
ختمان على القاعل والقدرا

مطلب
اليلج

مطلب
احتلام

فان خرج منه اي الحتم المذموم فيفرض الغسل بالاتفاق وان خرج
 المذموم يفرض عندهما خلافا لابي يوسف يعني اذا استيقظ رجل
 من منامه فوجد على فراشه او ثوبه او فخذة بلدا وهو يتذكر الاحتلام
 ولم يدرك انه متى ام لا لا يجب الغسل عند ابي يوسف لانه ذلك لا يوجب
 الغسل عند اليقظة فكذا في النوم ويجب عندهما الالة الظاهرة انه
 متى رقا باصابة الهواء قيل ان يستيقظ فيجب الغسل احتياطا
 بخلاف الغشي عليه لو افاق او السكران لو ضحك ثم وجد بلدا لا يغسل
 عليه اتفاقا كذا في الخلاصة هذا اذا وجد بلدا واما اذا بر بلدا فلا يغسل
 اتفاقا وان تذكر احتلاما واما ان استيقظ فوجد بلدا في احليله و
 ولم يتذكر حلقا ينظر ان كان ذكر من شتر قبل النوم فلا يغسل عليه
 لانه الانتشار بسبب الخروج المذموم فيجعل انه مذموم وان كان ذكره
 قبله ساقطا هذا الذي ذكر من عدم وجوب الغسل اذا كان الذكر
 منتشرا انما هو اذا نام قائما وقاعدا لعدم الاستغراق في النوم عادة
 اما اذا نام مضطجعا او تقيعا انه متى فعلية الغسل لانه استجماع سبب
 الاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام فيجعل عليه هذا التفصيل
 المذكور في المحيط والخيرة قال شمس الامة هذه مسألة يكثر
 وقوعها والناس عنها غافلون وان احتلم ولم يخرج منه شيء فلا يغسل
 فلا يغسل عليها الحديث الصحيح يحاج ان ام سلمة رضي قالت يا رسول الله
 ان الله تعالى لا يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت
 قال نعم اذا رأت الماء وقال محمد عليها الغسل احتياطا لاحتمال انه خرج
 ثم عاد وبه يفتي بعض المشايخ وقيل ان كانت مستلقية يجب والا
 فلا والاول اصح للحديث المذكور وبه افتى الفقيه ابو جعفر انه ما لم يخرج
 منبرها من الفرج الداخل لا يدين منها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ
 شمس الامة الحلواني والحاكم الشهيد كذا قاله الحلبي والغسل وجوب
 من الجماع فرض واما الاربعة الواجبة الاول غسل الميت لكن واجب

مطلب
 اختلافات
 متى والغسل

مطلب
 تفصيل
 محيط

مطلب
 اعادة متى

مطلب
 غسل
 الجماع

على الكفاية

على الكفاية هكذا ذكره والظاهر من الالة انه فرض كفاية
 ذكره ابي الرهمام والشرعي في شرح الهداية وغيرهما وغسل
 جميع البدن اذا اصابته نجاسة فتنشئ في اي موضع اصابته
 اي النجاسة فيجب غسل جميع البدن احتياطا واذا نام الرجل والمرأة
 على فراش معا فاستيقظا اي الرجل والمرأة فوجد منيا وكل واحد
 منهما اي من الرجل والمرأة انكر الاحتلام فحينئذ فيجب عليهم الغسل
 للاحتياط لاحتمال وجوده من كل واحد منهما وقال بعضهم
 ان كان المني طويلا وان كان مريضا فعلى الرجل لانه منيه يدفع فيقع
 طويلا وان كان مريضا فعلى المرأة لانه منيها يسيل فيقع في بقعة واحدة
 وان كان وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فمن الرجل وان كان اصفر
 رقيقا فمن المرأة والاحتياط اولى **قالت** معي جنتي ياتيني في النوم
 مرارا واجد لذة الوقاء اي جماع اتفقوا انه لا يغسل عليها وهذا
 اذا لم تنزل فان انزلت وجب الغسل احتلاما او عالج كفة فلما انفصل
 المني عن الصلب شدد ذكره وصلى من غير غسل صحت لتعلق وجوب
 الغسل بالخروج راي في نومه انه يجامع فانتبه فلم يبر بلدا ثم خرج
 منه مذموم لا يجب الغسل وان خرج مني وجب كله من الحلبي
 واذا احتلم القبي والقبيية يجب عليه اي على القبي والقبيية الغسل
 يعني احتلم القبي والقبيية الاحتلام الذي به البلوغ وانزلا على وجه
 الذوق واشهوة يجب الغسل وقيل لا يجب لانه الخطاب انما توجه
 عقيب الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا اذا حاضت الحيض
 الذي به قال بعضهم يجب في الحيض قال قاضيان والاحوط
 وجوب الغسل في الكل واذا احتلم القبي والقبيية بعد اي بعد
 الاحتلام الذي وقع ابتداء يعني بعد البلوغ يفرض عليه القبي
 والقبيية الغسل لانه محل الخطاب فهو مكلف في فرض عليه
 واما الاربعة المنونة الاول غل الجمعة لقوله عليه السلام

مطلب
 رجل مع المرأة
 رجاها فماتت ثم احتلما

مطلب
 جماع جن
 مع مولا

مطلب
 قبي مع
 قبيية

من اتي يوم الجمعة فليغتسل وانما لم يجب بقوله عليه السلام من
توضأ فيها ونعت ومن اغتسل فهو افضل ثم اشارة هذه الغسل
اي بين بصلوة الجمعة عند ابي يوسف ويوم الجمعة عند الحزبين
زياد الاول اصح لانه الصلوة افضل من الوقت ذكره الكافي ثم الخلاف
تظهر فيمن اغتسل قبل الصبح وصلى به نال فضل الغسل عند ابي يوسف
وعند الحسن لا كذا قال الحلبي ومن لجمعة عليه ينسب له الغسل
عند الحسن لا عند ابي يوسف وغسل العبد لله لانه عليه السلام
كان يغتسل فيهما كذا في النهاية والاصح انه مستحب ايضا لانه
يوم اجتماع كجمعة كذا قال الحلبي وغسله يوم عرفة وهو مستحب
ايضا للاجتماع كذا قال الحلبي يعني يوم الغسل لاجل وقوع عرفة لانه
الغسل ليس ليوم عرفة بل لوقوعها فافهم وغسل الاحرام اي الاحرام
فاليقات يعني يوم الغسل للاحرام وهو مستحب ايضا وانما سن
الغسل في هذا الاوقات لانه عليه الصلوة والسلام كان يغتسل فيها
لما رى انه عليه السلام اغتسل للاحرام وفي يوم عرفة كما في شرح الجمع
من قوله وانما سنة الغسل في هذه الاوقات لانه عليه السلام يغتسل
فيها وحاصل ما في الهداية هنا على ما في العناية شرح الصدوري
بان هذه الاربعة سنة وقد قيل انها مستحبة بحديثين يدلان
ان محمد راحة الله سمي الغسل يوم الجمعة حسنا وهو اقوى تلك الاربعة
حتى قال المالك بوجوبه وللصنف اخبار قول القدر في وفي عده هذه الاشياء
اشارة الى ان اسلم الكافر ولم يكن جنباً غير مسنون بل يستحب
فصار مجموع الغسل من الفرائض والواجبات والسنن ثلاثة عشر
على ما ذكر في المتن فاما المستحب يعني الغسل المستحب فاثنا وعشرون
غسل الاول غسل الكافر اذا اراد ان يكون مسلماً ان لم يكن جنباً
وان كان جنباً يكون الغسل واجباً كما في شرح المنية الحلبي ذكره
مطلقاً ثم تسليمة الشرح في شرح المبسوط وذكر في المحيط

مطلب
غسل الجمعة

الاربعة

مطلب
مجموع غسلي

ان الكافر

ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لا الجنابة
باقية بعد اسلامه بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض
حيث لا يجب عليها الغسل لانه الاتصال بالحيض ليس باقياً وقال
قاضي خاين الاحوط وجوب الغسل في النكاح كلها كذا قال الحلبي فشرح
المنية وغسل الكافرة ايها اي يستحب غسل المرأة الكافرة اذا
اسلمت ان لم تكن جنباً والا فتجب الغسل كالرجل الكافر وغسل
الصبى اذا بلغ اي الصبي بالسن لا بالحلم فان بلغ بالحلم يجب عليه
الغسل كما تقدم والغسل بعد الحجامة فانه ايضاً مستحب كما جاء
في الاخبار والآثار والغسل في ليلة البراءة وهي ليلة التصف من
شعبان فانه الغسل في هذه الليلة مستحب لانه العبادات فيها
اضعف مضاعفة فيلزم ان يكون طهارته والغسل في ليلة القدر
وهو ليلة السابع والعشرين من رمضان على الاصح الا قيل لما قلنا
انفا ان رآها اي راي القدر فانه مستحب ايضاً والغسل في ليلة
عرفة قاله في خزائنه المفتين والغسل الموقوف بعرفة على قول من العلماء
وقيل سنة والاول اصح والغسل لوقفة المزدلفة ايضاً مستحب
والغسل ليوم عرفة اي لاجله ايضاً مستحب والغسل في يوم الاضحي
مستحب والغسل في اليوم الثاني من الاضحي مستحب والغسل في اليوم
الثالث من الاضحي مستحب والغسل في اليوم الرابع من الاضحي
مستحب والغسل لدخول مكة مستحب تعظيماً له والغسل لمواف
لطواف الزيارة مستحب ايضاً تعظيماً له والغسل لدخول المدينة
مستحب تعظيماً وتكريماً له والغسل لغسل الميت مستحب ايضاً
والغسل لاجل الاستحباب حتى يتم بحصول التطهير بيقين من احتمال
رشاش الدم والغسل بعد الجماع ان اراد التكرار تنظيماً والغسل
بعد افافة الجنون احتياطاً والغسل لدخول مكة تعظيماً له وقد
صار ذلك الغسل خمسة وثلاثين غسلاً والثامن عن هذه

مطلب
سكا وجنب ايكون
مسلمان اول قد
ممكن جازيت باقيد
دفعي

مطلب
غسل الكافرة

مطلب
لبالي مبارك
برأوة

المائل غافلون اذا اجنت المرأة ثم ادر كرها الحيض فان شاءت اغتسلت وان شاءت اخرت حتى تظهرت وكذا الحيض اذا حصلت اوصوهم معت في الخيار الجنب اخر الاغتسال الى وقت الصلوة لاني اثم ولا بأس بان يغتسل الرجل والمرأة من اناء واحد ويكره للجنب الاكل والشرب ما لم يغتسل يديه وفاه وقاله قاضيان يستحب ان يغتسل يديه وفاه اذا اراد ان يأكل او يشرب وان تركه فلا بأس به وقيل ان يشرب على وجه السنة لا يكره والا كره من الحلبي ولا يجوز للجنب والحيض والنفساء قراءة القرآن يعني آية تامة وان قرأ ما دون الآية بقصد القرآن او قراءة الفاتحة على قصد الدعاء او قراءة الآيات التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتنا في الدنيا الى آخر الآية يجوز من النية المصلي **الفصل الحادي عشر في بيان سنة الغسل** وهي اي سنة الغسل خمسة عشر الاول نية الغسل فالنية في الوضوء والغسل ليستا بشرط بل سنة فيهما حتى ان الجنب اذا اغتسل في الماء الجاري او في الخوض الكبير للتبريد او قام في المطر الشديد ومضمض واستنشق في جميع ذلك يخرج من الجنابة عندنا خلافا للامة الثلاثة لان المقصود حصول الفعل المأمور به وقد حصل فلا فرق بين كونه عن قصد ولا عن قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب والثاني غسل الدين سنة ايضا اولا ابتداء ثلاثا اي حين شرع في الغسل لكونهما آلة التطهير والثالث ان يقدم الاستنجاء على غسل سائر البدن ايضا والرابع ان يزيل النجاسة عن في فرجه لانهما سفنة النجاسة وفي الغزنوية واذا اراد الرجل الاغتسال ينبغي ان يبدأ بالنية ينوي بقلبه ويقول بلسانه نويت الغسل لرفع الجنابة او يقول نويت الغسل للجنابة تقربا الى الله تعالى ثم يغسل يديه ثلاثا ثم يستنجي كما وصفتنا في الوضوء ثم يغسل جميع اعضا ما اصاب بدنه من النجاسة انتهى وان يتوضأ وضوء

مطلب
مسألة غافلون

مطلب
قراءة الجنب

مطلب
سنة غسل

ط ٣٦

الصلوة

الصلوة اي يغسل جميع اعضائه وضوءه الا رجليه اذا اغتسل في جمع الماء لئلا يضيع الماء ويدل عليه ذكر غسل الرجلين ثم التنجي عن الغتسل قيل هذا احتراز عما روى الحسن عن ابي حنيفة انه يتوضأ ولا يمسح رأسه ولا يبعدان يحتربه عن الوضوء للطعام فانه عبارة عن غسل اليدين ولغيره فقط من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح وظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح رأسه يعني يغسل اعضاء الوضوء ولا يغسل ان كانت رجليه ان كانت في جمع الغسالة لانه غسلها قبل افاضة الماء على رأسه غير مفيد لانه الغتسل محتاج الى غسلها ثانيا والحال الشرح لم يأمر بالافيد لكونه سفرا حتى لو كان قائما لوجب لا يؤخر غسل قدميه لانه فيه فائدة كذا قاله الفقهاء لكن كلامهم انما يستقيم على احدي الروايتين عن ابي حنيفة من ان الجنابة لا تنجزى واقفا على الرواية الاخرى من انها تنجزى كما قال في مسئلة الجنب المتغسل في البحر البير للدلو من ان ماؤها ازال الجنابة من اول عضوه الملا في قصار نجسا فغسلها مفيد لانه الجنابة تزول عن رجليه اذا غسلهما في يكون صالحا للتلاوة في مجتمع الماء بعد غسل سائر جسده من ابن شرح مجمع والتاسع يصب الماء على رأسه اولا والسابع ان يصب الماء على سائر جسده ثلاثا كذا في النهاية ومنية المقتبس وكيفية ان يصب الماء على منكبيه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على رأسه ثلاثا وسائر جسده ثلاثا وقيل يبدأ بالايمن ثم باليسار ثم بالايمن وقيل يبدأ باليسار ثم بالايمن ثم بالايمن وهو الاصح ولو اغتسل في ماء جار ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا فلا والثامن لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كان عورته مكشوفة فانه كشفه مكروه بل حرام ان كشفه عند احد كذا ورد انتهى عنه وان كانت متستر

مطلب
جمع غسالة

مطلب
غ كيفية غسل

اي مستورا

فلا بأس بالاعتقال والتاسع ان لا يقدر الماء من باب التفتيل الى
يقل الماء الذي يتسلسل به عن قدر الصالح للفعل لورود التمرى عن
الشرايع لانه خير لا موزا وسطها والقدر الصالح للفعل ثلثة اظال
وهو المذكور في الكتب المعترة فيكون الاقل منه قليلا لا يحصل
به الغسل المنون والعاشرون لا يسرف في الماء فانه حرام قال الله
تعالى والله لا يحب المفسرين والحادي عشر ان يدلك الاعضاء في المرة
الاولى اي يدلك كل اعضاءه مبالغة في المرة الاولى وليعم الماء البدن
في المرتين الاخرتين فالدلك في الغسل سنة وليس واجب الا في رواية
يوسف وقال مالك هو شرط فيه لانه الدلك كان شرطاً في تطهير الثوب
عن النجاسة الحقيقية فيكون شرطاً في تطهير البدن عن النجاسة الحكيمة
ولقوله عليه السلام تحت كل شجرة جنازة فاحسوا فاعسوا الشجر
وانفق البشارة في زين العرب فلو كان في موضع من البشارة ومنح حيث
لا يصل الماء تحته لا ترتفع الجنازة انتهى ولنا ان الدلك متمم فيكون
مستحباً وليس البدن كالثوب لانه النجاسة تتخلل في الثوب
فلا يزول الا بالعصر والدلك كذلك في المسبوط وذكر في الاسرار ان الدلك
شرط عنده في الوضوء ايضاً والثاني عشر ان يغسل في موضع لا يراه
فيه احد للحتم انكشف العورة حال الاغتسال واللبس وذكر في
القنية فيه عليه الغسل وهناك رجال لا يدعه وان راى نكاحاً ما
هو استر والمرأة بين الرجال تؤخره وبين النساء لا والمراد بقوله
لا يراه رؤية ما سوى العورة فانه كشف العورة لا يجوز عند احد
في الصحيح وفي الخلوة قيل يعني الزمان القليل دون الكثرة
دون الكثرة وقيل لا بأس به وقيل يجوز ان يتجرد للفعل ويجوز زوجته
للجماع اذا كانت البيت صغيراً مقدار خمره اربع او عشرة كذا قاله
الحلي والثالث عشر ان يخلل اصابعه في الغسل كذا شرح المنية
الحلي لا حتم ان لا يغسل يوصل الماء بين الاصابع والرابع عشر

مطلب
يعني لا يغسل
بغير ماء

مطلب
في حق الدلك
بين العلماء

مطلب
انكشف في
عورة

مطلب
تجدي للفعل

ان لا

ان لا يتكلم بكلام قط اي بكلام الدنيا سوى الادعية الماثورة ومعنى
قط ان لا يتكلم بها في حال من الاحوال حال الاغتسال والخامس
عشر من سنن الغسل غسل الرجلين ان كان قيامه في مستقع
الماء الذي هو الباقي هو من الوضوء في ابتداء الغسل وسبب
ثانيه ان موضع الاغتسال في غير بلادنا كان مستقراً للماء فاما
غسل في اول الامر يكون الرجلين مبلولاً بالماء المستعمل ولزم اعادة
غسلهما وفي هذا المحذور يكون غير غسلهما سنة **الباب الثاني في بيان**
فرائض الصلوة لما فرغ من بيان الوضوء والغسل شرع في بيان الصلوة
فقال ما قال وفي هذا الباب ثمانية فصول جمع فصل الفصل الاول
في الفرائض وهي ما ثبت بدليل قطعي وهو قوله تعالى وقوموا لله قانتين
الاية اعلم ان فرائض الصلوة كثيرة فيقال لبعضها اي لبعض الفروض
شرط وهي يكون في خارج الصلوة قبله وبعضها اركان وهي يكون
في داخل الصلوة فالمشهور بين الطلبة ان فرائض الصلوة اربع عشرة
وقيل خمسة عشر بعضها خارجية وبعضها داخلية اما الخارجية
فثمانية الوقت وطهارة البدن والثوب والمكان وستر العورة والقبالة
القبلة والنية والتكبير الاول **والداخلية** تسعة القيام والقراءة
والركوع والتسبيح والقعدة الاخيرة والترتيب فيما اتحدت شرعية
في ركعة او في جميع الصلوة والخروج بفعل المصلي هكذا في المتون المتداولة
بين العلماء والمشايع لكن الفرض ليس بمحصر فيها اي في اربعة عشر
لانه ائمتنا اختلفوا في الفرض اي في فرائض الصلوة المشهورة بين الطلبة
فكانت الفروض بسبب الاختلاف زائدة على اربعة عشر فالجمهور
بالاختلاف فيها اي في الفروض خمسة وثلاثون الاول منها الوضوء
فانه الوضوء شرط فيها لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق ومسحوا برؤوسكم وارجلكم
الى الكعبين الآية والمفهوم من الآية ان فرائض الصلوة اربعة كما تقدم

مطلب
تأخير رجلين
بعد غسل

باب ثالث

مطلب
اكان فرائض

مطلب
فرائض مختلف
فيها بين الامة

وهو اى الوضوء من الشرائط المجمع عليها وكون الماء طاهرا من الانجاس
حتى لا يجوز الطهارة الحكيمية بالماء المقيد كماء المشجر وماء الثمار وماء
البطيخ والخييار والقثاء وماء الباقلاء والمرق وماء الزرع وماء الزعفران
وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار وكذا الخل والعصير
من الغيب ونحو ذلك كالا شربة ولكن يجوز ازالة النجاسة الحقيقية
من الثوب والبدن بالماء المقيد وبكل ما يبع طاهر يمكن ازالته ويجوز
الطهارة بماء خالطه شئ طاهر فغير احدا وصفه كماء المذابح السيلان
الذى تغير لونه بالتراب والماء الذى يحسب يختلط به الاشنان والصابون
او الزعفران بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان يكون
اجزاء الماء اكثر من اجزاء الخالطة هذا اذا لم يزل عنه اسم الماء بحيث
لولا الرأى يقول هو ماء ويشترط ان يكون رقيقا بعد فانه مادام رقيقا
يسيل سريعا كسيلانه عند عدم الخالطة فحكمه حكم الماء المطلق ويجوز
الوضوء به والا فلا وهذا فيما يكون الخالط من الحامضات فان المعتبر
فيه الرقة ولا عبرة باللون والطعم والريح فانه القليل من الزعفران
يغير هذا الاوصاف الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والفعل
به كله من الحلي والثالث طهارة الثوب لانه يظهر الثوب واجب
بقوله تعالى وثيابك فطهر الآية يعنى طهارة الثوب من الانجاس المانعة
للقصوة واجب وفرض على من يريد ان يصلى قبل الشروع فيها وله ان
ان يزيل النجاسة عن ثوبه بالماء المطلق والمقيد وبكل ما يبع طاهر
يمكن ازالته به كالمخل ونحوه وكذا يجوز الطهارة بالتراب والرمل
انما اصاب الخف نجاسة لها جرم عند ابي يوسف على سبيل المبالغة
يطهر وعند ابي حنيفة يطهر بالذلك لكن اذا جفت النجاسة ولا يطهر
اذا كانت رطبة مسحه به وعلى قول ابي يوسف فتوى مشايخنا ذكره
في المحيط وعند محمد لا يطهر الا بالفعل وان لم يكن لها جرم اذا اصاب
الخف كالبول والخر ونحوهما فلا بد من غسل اتفاقا رطبا او يابساً

مطلب
ماء مقيد

مطلب
طهارة
الثوب

مطلب
على نجاسة
اذا اصاب
الخف

وكان

وكان القاضى الامام ابو على النخعي حكى عن الشيخ الامام ابي بكر محمد
ابن الفضل انه قال فممن اصاب نعله النجاسة الرقيقة اذا مشى
على التراب والرمل ونزق بعض التراب او الرمل بالتعل وجفت ومسحه
بالارض يظهر ايضا عند ابي حنيفة رحمة الله عليه وهكذا روى
الفقيه ابو جعفر الهندواني عنه قال الشمس الائمة السرخسي وهو
الصحيح الا ان ابا يوسف لا يشترط الجفاف فيه كما اشترطه
ابو حنيفة بل يجزى ما استجد بالتراب والرمل لو مسحه تظهر كما
وهو اصله في ذات الجرم والحاصل ان المختار للفتوى ان الخف ونحوه
يطهر بالذلك سواء كان من النجاسة ذات جرم من نفسها او صارت
ذات جرم بغيرها كالرقيقة المستجدة بالتراب ونحوه رطبة كانت
او يابسة لحصول قلع اثرها بذلك بالحكمة وكذا يجوز ازالتهما
في الجملة بالحكمة اى بالظفر والحك بنحو عود او حجر والفرك اى ذلك بعضه
ببعض اما الحكه والحك فانه في الخف ونحوه حتى اذا اصابته نجاسة
لها جرم فيست يطهر بالحكمة والحك عند ابي حنيفة وابي يوسف
خلافا لمحمد فلقطعها بكل منهما اذا لم يبق لها اثر وذكر في المحيط
ان محمد يرجع الى قولهما في طهارتها بكل واحدة منهما بالرأى لما رأى
عموم البلوى والمخرج في اصابته الاوران ونحوها الخف والتعل وان
انتفع البول على البدن او الثوب او المكان حال كونه مثل رأس الابن بحيث
لا يدركه الطرف فذلك الانتفاع ليس بشئ مقبر في التنجيس
وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال انا ارجو من عفو الله تعالى
اوسع من هذا واما الفرك فيزيل النجاسة في المني فيطهر الثوب
من المني بالفرك اذا يبس وكذا يطهر العضو عن المني اذا اصابه بالحك
والفرك وان كان الثوب الذى اصابه المني نائطا قين اى مبطنا فنغذ
المني الى البطانة فانه يطهر بالفرك وهو الصحيح وقيل لا يطهر ما
في البطانة بالفرك لوقته كما قال الفضل في منى المرأة انه لا يطهر بالفرك

مطلب
ما من مختار
الفتوى

مطلب
رجوع محمد
الى قولهما

مطلب
على نجاسة
اذا اصاب
الخف
بعض
منه
بالبول
او غيره

لأنه رقيق كله من الحلبى والرابع أداء الصلوة عن يان إذا لم يجد ثوبا
يستر البدن والعورة يعنى من لم يجد ما يستر به العورة فصل على عرياناً
جاز لكن يصلى قاعداً يومى بركوع وسجود ^{طحا} إيماء برأسه ويجعل
سجوده أخفض من ركوعه كما فى المريض العاجز من الركوع والتسجود
كذا روى عن ابن عباس رضى الله عنه ثم إذا صلى العازى
كذلك فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد فى الصلوة قياساً
على قعود المريض وقال فى الزخيرة يقعد ويمد رجله إلى القبلة ويضع
يديه على عورته الغليظة أو على ما يرى من زكوه وهذه الكيفية
أولى بزيادة الشتر سواء كان صلى نهاراً أو فى ليلة مظلمة أو فى البيت
الخالى أو فى الصحراء وحده هو الصحيح خلافاً لمن قال القعود والأيام
إنما هو فى النهار أما فى الليلة المظلمة فيصل بركوع وسجود وذلك
لأنه لا اعتبار بستره المظلمة وإن صلى قائماً ما اجزأه سواء ركوع
وسجود وأومى برأسه والأيام قاعداً أفضل لما فيه من ستر
ولو وجد المصلى ما يستر بعض العورة وجب استعماله وإن قل
ويقدم فى الستر ما هو غلط كالسوتين ثم الفخذ ثم الركبة هذا فى حق
الرجل وأما المرأة فبعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على
السواء ولو كان ما يستر به من الخشيش ونحوه وجب الستر به وفى القنية
عمران قد روى على طين يطبخه بعورة أن علم أنه يبقى عليه يعنى إلى تمام
الصلوة لم يجز إلا ذلك كالأوقد أن يحصف على ورق الشجر ^{سجد}
مع رقيقه ثوب وعدة أن يعطيه إذا فرغ من صلوته ينتظر وإن خاف
فوت الوقت وعن أبي حنيفة أنه ينتظر ما لم يخف فوت الوقت هو
قول أبي يوسف وهو الأظهر وإن كان يرجو وجوب الثوب يؤخر ما لم يخف
فوت الوقت لطهارة المكان وفى القنية صلت صبية مكشوفة الرأس
لا تقم بالعادة ولم صلت مكشوفة العورة يعنى الفخذ ونحوه
تفسد وتؤمر بالعادة وكذا بغير الوضوء انتهى والمستحب أن يصلى

مطلب
أداء صلوة
عرياناً

مطلب
كيفية الأيماء
فى الزخيرة

مطلب
ستر للصلوة

مطلب
ثوب من
رقيق

مطلب
وجوب
الستر

الرجل

الرجل فى ثلثة أثواب قيص وأزار وعمامة ولو صلى ثوب واحد من
متوشحاً به كما يفعله القصار فى حال عمله جازت من غير كراهة ولو
صلى فى سلا ويل فقط أو فى أزار من غير عذر كره وفى الخلاصة امرأة
خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لو صلت فيه قائمة تنكشف
من فخذها أو من ساقها يمنع جواز الصلوة ولو صلت قاعداً لا ينكشف
لا ينكشف فأنها تصلى قاعداً ولو كان الثوب تغطى جسدها ورأسها
فتركت تغطية الرأس لا يجوز صلواتها ولو كان يغطى أقل من الربع
لا يضرها ترك التغطية كله من الحلبى والخامس طهارة البدن
أى من الشرط الجمع عليها طهارة البدن من الانجاس الحكيمية يعنى
الحدث والمحققة المانعة عن الصلوة وجوب طهارة البدن بدلالة
النص لأنه الزم للمصلى ألا يوجد للصلوة الأذى ويجوز أناتها بالماء
المطهر وبكل ما يعطى طاهر كذا يجوز أناتها فى الجملة بالحسن كما
إذا أصاب الخس يد فحسبه ثلث مرات مرة تهر تطهر يده بريقه
خلافاً لما روى على مائة والسادس طهارة المكان وهو من الشرط الجمع عليها
وجوب طهارة بدلالة النص أيضاً لأنه لزم للمصلى ثم المغتفر فى طهارة
ما تحت القدم حتى لو افتتح الصلوة وتحت قدميه نجاسة أكثر
من قدر الدرهم لم يجوز صلوته وإن كان فى موضع سجود فيجوز
عند أبي حنيفة فى رواية عنه كذا فى الخلاصة وإن كان موضع إحدى
قدميه نجساً لا يجوز صلوته إذا كان قد وضعها أمّا إذا لم يضعها فإنه
يجوز صلوته لأن الفرض وضع إحدى القدمين لا كليهما وإن كان تحت
كل قدم أقل من قدر الدرهم فلو جمع يصير أكثر من قدر الدرهم يمنع
وهو مذكور فى فتوى قاضينا وإن افتتح الصلوة فى مكان طاهر ثم
نقل قدميه فجعلها على شئ نجس فقام ومكث عليه إلا لم يكث مقدار
ما يؤتى ركناً جازت صلوته اتفاقاً والآ فلا يجوز هذا عند أبي يوسف
وقال محمد يجوز ما لم يؤدى ركناً على ذلك الحال وقال فى فتاوى أهل

مطلب
وجوب طهارة بدن الشخص

مطلب
وجوب طهارة
مكان الشخص

مطلب
وضع قدمى
النجاسة

اهل سمرقندى لو كان المصلي بحيث اذا سجد تقع ثيابه على شئ نجس
 جازت صلوته اذا كانت يابسة لم يحصل منها تلوث بقدر مانع
 ولم يتصل بها شئ من اعضاء الجوز وان كان موضع قدميه او ركبتيه
 طاهرا او موضع جبهته وانفه نجسا فقد روى عن ابي حنيفة
 انه قال ان سجد على انفه للضرورة تجوز صلوته لانه موضع الانف
 اقل من قدر الدرهم وعندهما لا يجوز الاقتصار على الانف
 في السجود بل اعذر في الجبهة وفي رواية عن ابي حنيفة ايضا
 انه لا يجوز لان السجود لما لم يقع الا على النجاسة صار كعدم السجود
 وهذه الرواية هي الاصح وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع
 طاهرا جازت صلوته بخلاف لان الاقتصار على الجبهة في السجود
 جائز بالاتفاق فكانه اقتصر عليها ولم يضع الانف وموضع الانف
 اقل من قدر الدرهم فلم يضرب اتصاله به وذكر شمس الائمة
 الشرخسنى انه اذا كانت النجاسة في موضع الكفان والركبتين جازت
 صلوته لانه وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة
 عندنا فلا يشترط طهارة موضعهما وكان وضعهما على النجاسة كعدم
 وهو غير مفسد وقال في العيون رواية جواز الصلوة مع نجاسة
 موضع الكفين والركبتين رواية سارة غير مشهورة وانكرها الفقيه ابو
 الليث والصحيح ان يقال ان كان في موضع ركبتيه لا تجوز صلوته كذا
 في الحلبي وسر عورة الرجل وهذا هو من الشروط المجمع عليها والعورة
 يعني ما يفرض ستره في الصلوة ولا يجوز النظر اليه من الرجل ماله
 ما تحت السترة منه الى الركبة والركبة عورة دون السترة لقوله عليه
 السلام الركبة عورة الحديث لكن العورة المذكورة انما هي عورة
 من غيره لا من نفسه هو المختار وروى محمد بن شجاع عن ابي حنيفة
 وابي يوسف نصا اى تصح بالقول انهما قالان ان كان المصلي محلول
 الجنب فينظر الى عورة نفسه لا تفسد صلوته كذا في فتاوى قاضيان

المطلوب
 ان النجاسة في موضع
 الركبتين او الكف
 والركبتين

المطلوب
 ستر عورة
 الرجل

المطلوب
 اختلاف
 من نفسه
 او غيره

وبعض

وبعض المشايخ جعل ستر العورة من نفسه لا تفسد صلوته ايضا شرا
 وهي رواية هشام عن محمد بن حنفية قالوا ان كان المصلي المحلول الجنب
 كشف اللحية بحيث يستوعب الحية جيبه بالستر تجوز صلوته ان كان
 خفيف اللحية بحيث لا تغطي جيبه حتى لو نظر في جيبه رأى عورته
 فصلوته فاسدة وبه يفتي بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل
 هذا قول محمد والاول قولهما ولو صلى الانسان عريان في بيته في ليلة مظلمة
 وله ثوب طاهر كذا بعة وهو قادر على اللبس لا تجوز صلوته بالاجماع
 وبدن المرأة كثرها عورة لقوله عليه الصلوة والسلام المرأة عورة اوجهها
 وكفيها وقدميها فانما ليست بعورة لافي حق الصلوة ولا في حق
 ينظر الاجنبى ولكن في القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط
 ان الاصح انه ليس بعورة قال للحاجة الى المشي في الطرقات وظهور
 قدميها خصوصا الفقيرات منهج وقال في الحاقانية الصحيح ان كشفا
 ربع القدم يمنع جواز الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة فاقال
 في الاختيار الصحيح انهما ليسا بعورة في الصلوة وعورة خارج
 الصلوة انتهى ومختار صاحب الهداية والكافي ما في المحيط ولا
 فرق بين ظهر الكف وبطنه خلافا لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظهره
 عورة وزمراعيها عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا
 لثلاثة وروى عن ابي يوسف انه روى عن ابي حنيفة ان زبل عيها ليست
 بعورة واختار في الاختيار واما الشعر المسترسل الى المنازل من رأسها
 فقد قال ابو الليث ان كشفا ربع المسترسل فسدت صلوته لانه
 عورة وهو المذكور في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في فتاوى
 الحاقانية المعتبر في افسار الصلوة ان كشفا ما فوق الاذنين من
 الشعر لا مانع عنهما وكذلك اذا ناه حتى لو انكشف ربع واحد منهما
 يمنع جواز الصلوة قال محمد هو الصحيح وهو اختيار صدر الشهيد والذي
 صح صاحب الهداية وغيره هو ان المسترسل عورة اما الخصيان

المطلوب
 حدث بعورة
 القدمين او اسنانه

المطلوب
 فرق بين ظهر الكف
 وبطنه

المطلوب
 شعر من المعصية في افاد
 الصلوة

المطلوب
 خصيان

مع الذكر فقليل مجموعهما عضو واحد وقال بعضهم يعتبر كل واحد
منهما عضواً على حدة وهو الصحيح حتى اذا انكشف ربيع الذكر وحده
او ربيع الاثنين بمفردهما يمنع جواز الصلوة وكذا اختلفوا في الركبة
مع الفخذ فقليل كل منهما عضو على حدة وقال بعضهم الركبة مع
الفخذ كلاهما عضو واحد واختاره في الخلاصة وصححه ابن الرهام في
شرح الهداية وعلى هذا لو صلى وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى
جارت صلوة لانه الركبتين لا تبلفان قدر ربيع الفخذ مع الركبة وكذا
كعب المرأة تتبع لساقرها لا عضو مستقل فانكشافه غير مانع
مسألة امرأة صلت وربع ساقرها مكشوف تعيد صلواتها
عند أبي حنيفة ومحمد وان كان النكشاف من ساقرها اقل من
الربع لا تعيد اتفاقاً لانه القليل عفو بخلاف الكثير والربع كثير
لقيامه مقام الكل في كثير من الاحكام بخلاف مادونه
وقال يوسف انكشاف مادونه النصف لا يمنع وعنه في النصف
روايتان كذا قال الحليق وهي اى العورة من تحت السرة الى تحت
الركبة وعلم بهذا ان السرة ليست بعورة وسترة عورة
الامة اى الجارية المملوكة كالرجل اى كعورة الرجل اى من
تحت السرة الى تحت الركبة الا ههنا ظهر لها وبطنها اى ظهر الامة
وبطنها فانها عورتان من الامة وما عدا ذلك وهو اعلى البطن
فما فرقه من اسفل الركبة فما تحته فليس بعورة باجماع الامة
لانها محل الخدمة والامتحان لا يبالي بانكشاف ذلك منها
والمدبرة وامة الولد والمكاتب بمنزلة الامة في الحكم المذكور
لبقاء الرق فيهن والتحقيق وهي في الصلوة مكشوفة الرأس
او نحوه فسترته بعمل قليل قبل اداء ركن جازت لالو بعمل
كثير او بعد اداء ركن كذا قالوا الشراح وسترة عورة الحرمة وهي
جميع بدنها عورة في حق الصلوة وفي نظر الاجنبى الا وجهها

وكثيرها

وكثيرها لقوله عليه السلام بدن الحرمة كلها عورة الا وجهها وكثيرها
وفيه اشارة الى ان ظهر كبرها عورة وفي المنتقى يمنع الشابة عن كشف
وجهرها فلا يؤدى الفتنة وقدميها على الصحيح لانه فيها روايتان
عن أبي حنيفة في رواية عورة والحديث السابق يدل عليه رواية
الحسن عنده ان ليس بعورة وهي اصح لانه المرأة مبتلاة بازار
قدميها في مشيها اذ يقال تجد الخف بسبب الفقر كذا في ابن مكيه
والثامن استقبال القبلة القادر والتاسع غير الخائف جبهة القبلة
اذا كان غائبا عن الكعبة اى يجب ان يتوجه الى الجبهة التي هي فيها
قال في الهداية هو الاصح واحترز به عن قول الجرجاني ان فرض الغائب
ايضاً اصابة عينها وهذا القول غير صحيح لانه اصابة العين متعذر
عليه كذا قالوا اما لو كان خائفاً من عدو او سبع سقط وجوب
الاستقبال فانه لو توجه اليها ياتيه من جهة اخرى يفترق في ماله
او بدنه فانه لا يلزمه التوجه الى القبلة في هذه الاحوال بل يصح
الى اى جهة قدر التوجه اليها لانه التكليف بقدر الوسع وكذا لو كان
مريضاً ولم يقدر فيه على التوجه وليس بحضرة من توجهه وكذا
لو كان على خشية في البحر يخاف الفرق ان توجه وكذا اذا صلى الفريضة
بالعذر على الدابة بية بان كان لا يقدر على النزول او نزل لا يقدر
على الركوب فانه يصلى الى حيث قدر وكذا اذا صلى النافلة بغير عذر
على الدابة ايضاً هذا اذا كان خارج المصر واما في المصر فلا يجوز
عند أبي حنيفة ويجوز عند محمد وتكره عند أبي يوسف لا تكرر واختلف
في مقدار الخروج فقليل قدر فرسخين وقيل قدر ميل والاصح
قدر ما يبتدى فيه المسافر القصر ولو افتتح خارج المصر على الدابة
ثم دخل قيل يتهيأ راكباً والاكثر على انه ينزل ويتم على الارض واستقبال
القبلة عند الشروع لمن يتنقل على الدابة ليس بواجب بخلاف
للشافعي واذا اشترت عليه القبلة وليس بحضرة من اهل ذلك

مطلب
ستر عورة

مطلب
كشف الاربعة
وربها خائف جبهة
القبلة

مطلب
كعب المرأة
مع ساقرها

مطلب
ستر جارية

مطلب
اختلاف في
مقدار الخروج

مطلب
ستر عورة
حرمة

المكان من يسئل له عنها اجتهدى بذل جهده وطاقته في طلبها
بما يغلب على طنبه من الامارات والدلالة وطلب ما هو الاخرى واللايق
من الدليل والامارة عليها وصلى الى الجهة التي اذاه احمراده وتحرى
الى انهما هو هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى فايما تولوا فتم وجهه
الله الاية ولو اشترت عليه القبلة وكان بحضرة من يسئل عنها
فلم يسئل وتحرى وصلى فانه اصاب القبلة تجازت صلوة والا
فلا لترك العمل باقوله الدليلين وهو السؤل من الاهد وان يسئل
من بحضرة فلم يخبر حتى تحرى وصلى ثم اخبر ان القبلة غير
الجهة التي توجه اليها لا يعيد ما صلى لان لم يقصر حيث سأل
وسواء اشترت القبلة في المفازة او في المصر وسواء كان في ليلة مظلمة
او في نهار لان الدليل لم يفصل وان تحرى ووقع تحرى على جهته
فتركها وصلى الى غير جهة التحري يعيد لها واد اصاب اي ولو علم
انه اصاب القبلة عند ابى حنيفة ومحمد وعنه ابى حنيفة انه يخشى عليه
الكفر وقال ابيوسف اذا اصاب لا يعيدها لانه يعيدها الى الجهة
التي صلى اليها فلا فائدة في الاعادة ولهما ان فرضه جهة تحرى وقد تركها
ولو اشترت عليه القبلة ولم يتحرى فشرع في الصلوة وصلى بلا تحرى لا يجوز
صلوة لانه التحري فرض عليه وقد تركها وان علم في خلال الصلوة انه
اصاب القبلة استقبل الصلوة عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابيوسف سئل ما تقدم
له من الدليل ولهما ان حاله بعد العلم اقوى منها قبله وبناء القوى
على الضعيف لا يجوز وان علم بالا صابة بعد الفاع هو فلا اعادة عليه اتفاقا
ولو تحرى ولم يقع التحري على شيء قيل يؤخر وقيل يصلى اربع مرات
باربع جهات وهو الاحوط كذا في شرح المنية والعاشر استقبال عين
الكعبة واصابتها يعني يجب اي يفرض عليها صابة عين الكعبة اي ان
يكون وجهه مقلدا مقابل لعين الكعبة اذا كان اي المصلى في مكة
كذا في جميع كتب الفقه طرأ حتى لو صلى بمكة في بيت يجب ان يكون

مطلب
تحرى قول

مطلب
استقبال
عين الكعبة

بحيث

بحيث لو ازيلت الجدران وبجوها يقع استقباله على جزء من الكعبة
كذا في الكافي وفي معراج الدراية من كان بينه وبين الكعبة حائل الاصح
انه كالفائب والحادي عشر استقبال جهة التحري فرض لم
اشترت عليه القبلة سواء كان الاشتباه في الضم أو في المصر
او في ليلة مظلمة او في نهار ولم يكن عنده احد يعرفها اي
ولم يكن من يسئل بحضرة من اهل ذلك الموضع التي وقعت
الاشتباه فيها لما روى عن عامر بن ربيعة انه قد كنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم نعرف اين القبلة فطلى
كل واحد منا على حاله اي على اي جهة صلى فلما اجمعوا اصبحنا ذكرا
ذلك اي ما وقع لنا الرسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية
فاين ما تولوا فتم وجه الله اي جهة التي امر بالتوجه اليه وقال
علي بن ابي طالب كرم الله وجهه قبله التحري جهة قصده وان
خطا ولم يصب القبلة قال الزيلعي في شرحه والثاني عشر قبلة
لخائف من العدو او من السبع او من الغرة جهة قدرته اي الى
اي جهة قدر والثالث عشر قبلة المريض العاجز من التوجه
الى القبلة وليس بحضرة من التوجه اليها جهة قدرته ايضا
فلا يلزم التوجه اليها بل الى اي جهة قدره والرابع عشر معرفة
اوقات الصلوة اول وقت صلوة الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض
المستطراى المنتشر في الافق قبل طلع الفجر الاول وهو البياض المستطيل
لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلوة الفجر وآخر وقتها
قبل طلوع الشمس واول وقت صلوة الظهر في زوال الشمس
وأخر وقتها عند ابى حنيفة اذا صار ظل كل شيء مثليه في الزوال
وقال ابو يوسف ومحمد هو قول الائمة الثلاثة اذا صار ظل كل شيء
مثله سوى في الزوال يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الى
المثلين قال المشايخ ينبغي ان لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين

مطلب
استقبال
الوجه

مطلب
تحرى قول

مطلب
معرفة اوقات
صلوات

ولا يؤخر الظهر الى ان يبلغ المثل فيخرج من الخلاف فيهما واول وقت صلاة
العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين فعلى قوله اذا صار ظل كل شيء مثليه
سوى فتي الزوال وعلى قوله اذا صار ظل كل شيء مثله سواء
واخر وقتها ما لم تغرب الشمس وقت واول وقت صلاة المغرب
اذا غرب الشمس واخر وقتها ما لم تغيب الشفق وهو البياض
الذي في الافق الكائن بعد الحجرة التي يكون في الافق عند ابي حنيفة
وعند ابي يوسف ومحمد هو الحجرة نفسها لا البياض الذي بعدها
واوله وقت صلاة العشاء اذا غاب الشفق على القولين واخره ما
ما لم تطلع الفجر ووقت صلاة الوتر ما هو وقت العشاء الا انه ما
ما مور بتقديم العشاء على الوتر عند ابي حنيفة لوجوب الترتيب
لقوله عليه الصلوة والسلام ان الله تعالى امركم بصلوة هي خير
لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم بين العشاء الى طلوع الفجر
فعلى هذا لو صلى الوتر قبل العشاء قصدا لا تصحيح كما لو صلى
الوتر قبل الوقتية قبل الفاتحة ذكر وهو صاحب الترتيب
اما لو وقع ذلك بلا قصد صح عنه يستحب في الفجر الاسفار بها عندنا
لقوله عليه السلام اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر وقد قالوا
في حد الاسفار ان يبدا في وقت يمكن ان يصلحها فيه على وجه السنة
ويبقى من الوقت بعد سلامه ما لو ظهر انه كان على غير طهارة
يمكنه ان يتوضا ويعيد على وجه السنة قبل خروجه ويستحب
عندنا الا يبرأ بالظهر في الصيف لقوله عليه السلام اذا اشتد الحر
فابرد وبالصلوة فانه شدة الحر من قبح جهنم ويستحب تعديها
في الشتاء ويستحب ايضا عندنا تأخير العصر في كل الازمة الا يوم
الغيم يموت ما لم تتغير الشمس ويكره ان يؤخر الى ان يتغير قرص الشمس
لانه عليه السلام كان يصلي العصر والشمس تفعه بيضاء نقية لتغير
القرص لا لتغير الوضوء فانه يحصل بعد الزوال فحق صار القرص بحيث

لا تحار

مطلب
صلوة وتر
بداء عند الفجر
والسلام

مطلب
اسفار

مطلب
ابرأ
استجاب

لا تحار فيه العين فقد تغيرت والا فلا كذا في الكافي ويستحب
ايضا تعجيل المغرب في كل الازمنة الا يوم الغيم لقول رافع بن
خديج كنت نصلي المغرب مع النبي عليه السلام فينصرف
احدنا انه ليبصر مواقع بتله وعن بن عمر بن ابي حنيفة
بداء النجم فاعتق رقبة وهو يدل على كراهة تأخيرها الى ظهور
النجم ويكره تأخير المغرب عند محمد في رواية عن ابي حنيفة ولا يكره
في رواية الحسن عنه ما لم يغيب الشفق والاصح انه يكره الا من
كالسفر والكون على الاكل ونحوها او يكون التأخير قليلا وفي تأخير
بتطويل القراءة خلاف كذا في القنية ويستحب ايضا تأخير
صلوة العشاء الى ما قبل الثلث من الليل لقوله عليه السلام
لولا اخاف ان اشق على امتي لا مرتهم ان يؤخروا العشاء
الى ثلث الليل ونصفه وتأخيرها الى ما بعد ثلث الليل الى نصف
الليل مباح وتأخيرها الى ما بعده الى طلوع الفجر مكروه اذا كان
بغير عذر لانه يؤدى الى تقليل الجماعة اما اذا كان بعذر فلا
يكره واما التأخير في الوتر والاصل فيه انه افضل انه اذا كان يشق
بانتباه او تر قبل النوم واذا كان لا يشق بالانتباه فتأخير
الى اخير الليل فصل لقوله عليه السلام من خاف ان لا يقوم
من آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر
آخر الليل فانه صلوة آخر الليل مشهور وذلك افضل واذا
كان يوم الغيم فالمستحب في الفجر والظهر والمغرب تأخيرها
يعني بالتأخير عدم التعجيل في اول الوقت لا التأخير الشديد
الذي يشك بسببه في بقاء الوقت قال في المحيط المراد من تأخير
المغرب قدر ما يحصل الشيق بالغروب والمستحب في يوم
الغيم في كل من العصر والعشاء تعجيلها والخامس عشر
النية وهي من الشروط المجمع عليها وهي قصد كون الفعل

مطلب
تعجيل المغرب

مطلب
تأخير
الصلوة في الشمس

مطلب
تأخير في يوم
الغيم

مطلب
مغيب

لما شرع له في العبادات قصد كونها لله تعالى لئلا يصح ما قال الله تعالى
وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ولقوله عليه السلام
انما الاعمال بالنيات والاخلص انما يكون بالنية قيل لابد في الصلوة
من نية عن الكعبة كنية الصلوة عند استقبال جهتها لانه
اصابت عينا فرض فلما لم يكن اصابت عينا حال الغيبة عنها
شروط نية عينا والصحيح انها ليست بشروط كذا في التجنيس
كما قال ابن ملك في شرح المجمع فيعلم ان الصلوة هي حق لو سئل
عنها اجاب بالبدئية انها ظهر او عصر كذا قال المجمع وقيل هذا
العلم هو النية وفي القنية الاصح ان العلم لا يكون نية الا يرى
ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر فيكون النية علم العلم
اقول مراد ذلك القائل ان من قصد صلوة فعلم انما ظهر او عصر
او عصر او نفل او قضاء يكون ذلك نية له فلا يحتاج الى نية اخرى
للتعيين اذ اوصلها الى التسمية وفيما اورد في وجود قصد
الى الكفر وهو لم يدع ان مطلق العلم بشيء يكون نية فلا يرد
على صاحب المجمع اعتراضه فان كان ما اذا نفل او سنة يكفيه
مطلق النية ونية متابعة الرسول عليه السلام ليست بشروط
وفي الغايبة لا ينوي في الوتر انه واجب للاختلاف فيه وانه كان
ما اذا نفل فرضا قضا كان او اذا فلا بد ان يعينه ولا اعتبار
بذكر النية باللسان في تعيين الصلوة لانه كلام لا نية لكنه لا
الافضل ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع
وفي المحيط الاول في نية الفرض مثلا ان يقول نويت ظهر اليوم لانه
لو قال ظهر الوقت او فرض حال وكان الوقت خارجا وهو لا يعلم
لا يجزيه اما اذا قال ظهر اليوم فيجزيه سواء كان الوقت خارجا
او باقيا ويضيف المتعدي الى نية الصلوة نية متابعة الامام
لانه يبنى صلوة على صلوة الامام فلا بد من التزامه حتى لحقه

ضرر الفساد من جهة امامه كان ضررا ملتزم ما ولو قال المقتدي
نويت ان اصلي صلوة الامام لا يدل على الاقتداء الاحسن ان يقول
نويت ان اصلي مع الامام ما يصليها ولو نوى الجمعة ولم ينوي
الاقتداء بجزء بعض المشايخ لانه الجمعة لا يكون الا مع الامام
ولو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمر ولا يجوز وفي صلوة الجنازة
اذا لم يعرف ان الميت ذكر او انثى يقول نويت ان اصلي
مع الامام الصلوة على الميت الذي يصلي عليه ويوصل النية
بتكبير الافتتاح وقال الكرخي يجوز بالنية المتأخرة الى ان يقع
لكن الاولى الاتصال وعدم الفصل بين النية وتكبير الافتتاح
لانه اول جزء من الصلوة اذا خلى عن النية لا يكون عبادة فكذا
بواقيتها لانها مبنية متأخرة لانه اول جزء اليوم غير معلوم
واما النية المتقدمة على التكبير فمما القايمه عنده اذا لم يفصل
بينهما بعمل ينافيها مثل شرب الحطب ونحوه ولو فصل يعمل لاينا
فيها كالوضوء والمشي الى المسجد لا يضره الا يرى ان من احدث
في صلوته له ان يتوضأ ويمشي ويمتعه عن البناء والافضل
ان ينوي الاقتداء بعد ما قال الامام الله اكبر ليصير مقتديا
بمصل كذا ذكر الحلبي في المحيط وهو قولهما وعند أبي حنيفة الا
مقارنه تكبير المقتدي لتكبير الامام كذا ذكر الحلبي ولو نوى
الاقتداء اي حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند اكثر
المشايخ وان لم يحضره النية عند الشروع ولو نوى الشروع في صلوة
الامام الامام وكبر على ظن ان الامام قد شرع وهو لم يشرع
بعد لم يجز شرعه في صلوة الامام لانه قصد الشروع في الحال
في صلوة من ليس بمصل **مسألة** رجل صلى سنين ولم يعرف
النافلة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس ان ظن ان
الكل فريضة جاز فعله وسقط عنه الفرض وان لم يعلم ان

مطلب
نيت على الميت
لا يعرف ان ذكر ام انثى

مطلب
نيت متأخرة الى الركن
جاز عند الكرخي

مطلب
نيت افصل

فضل

مطلب
مسئله

مطلب
بين علم ونية

مطلب
في الوتر

مطلب
لتعيين نية

مطلب
في الامام

فيها فريضة او علم ان بعضها سنة ولم يميز ولم ينو في الفريضة
لا يجوز وعليه قضاء صلوات سنين ثم فيما اذا ظن ان الكل
فريضة لواقته اياه اذ ان كان في صلوة لا سنة قبلها كالمغرب
صحت المقتدى وهذه كلها اي كل المذكور مما سبق وهي خمسة
عشر شرطاً بالاتفاق ولما فرغ من بيان الشرط والاركان
فقال والسادس عشر منها التسمية لقوله تعالى وربك فكبر
للمراد بتكبير الافتتاح بالنقل عن ائمة التفسير فيكبر
قائماً حتى لو ادركه الامام وهو الى الركوع اقرب فبدت صلوة
لانه القيام فرض حالة الافتتاح كما بعده كذا في التجنيس
والمراد بالفرض هنا ما لا يجوز الصلوة بدونه وان كان الامر
كذلك فلا دخول في الصلوة الا بتكبير الافتتاح للجماع الامة
على ذلك وهي قوله الله اكبر ولا خلاف فيه والله الاكبر وخالف
فيه مالك واحمد والله الكبير والله كبير وخالف فيهما الشافعي
ثم عند ابي يوسف ان كان يحسن التكبير باحد هذه الالفاظ
لا يجوز ابداله بغيره من اسماء الله تعالى وقال ابو حنيفة ومحمد
ان قال بدلا عن التكبير الله اجل او اعظم او الرحمن اكبر والله الا
الله وتبارك الله او غير من اسماء الله او صفاته اجزء ذلك
عن التكبير لانه المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكره ولقوله تعالى
وذكر اسم ربه فصللي ولوافتي الصلوة باللهم اقال يا الله يصح
افتتاحه لانه ندائه تعالى ربه التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون
للكوفيون في اللهم لانه معناه عندهم يا الله آمنا بخير فكان
سؤالاً مثل اللهم اغفر لي والقصيح مذهب البصريين انه معناه
يا الله فقط والمم المشددة عوض عن حرف النداء كذا قال الحلي
ولو قال بعد التكبير اللهم اغفر لي اللهم اغفر لي او قال استغفر الله
او اعوذ بالله ولا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح شرعه

مطلب
تحريم

مطلب
ما قال ابو حنيفة
في حق تكبير الافتتاح

مطلب
بغيره

لانه المقصود بهذه الازكار ليس من التعظيم لما يشوبه من التواضع
تقرباً او ترفيلاً وكذا لو قال بسم الله لا يصح شرعه وكذا لو ذكر
اسماً يوصف به غيره كالرحيم والحكيم والكريم الا ان ينوي به ذاك الله
وفي الكفاية الاظهر الاصح ان الشرع يحصل بكل اسم من اسماء الله
تعالى وكذا ذكره الكشي او فني به المرغيبا في انتهي ولو قال من غير
زيادة شئ يصير شارعاً وعند ابو حنيفة فقط في رواية الحسن
عنه وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعاً ذكر في الخلاصة عن التجويد
ونذكر فيه خلاف محمد وفي الكافي ان قال الله يصير شارعاً عندهما
لانه تعظيم خالص انتهى وان قال الله اكبر لا يصير شارعاً وان قال
ذلك في خلال الصلوة تفسد صلوته قيل لانه اسم من اسماء
الشیطان وقيل لانه جمع كبير بالتحريك وهو الطيل وقيل يصير
شارعاً ولا تفسد صلوته لانه اشباع واو لا حتى لو قال اكبر
بالكاف الرخوة اختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه
يصير شارعاً كذا في المنية المصلي ولو ادخل المد في الف لفظة
الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم تفسد صلوته عند اكثر
ولا يصير شارعاً به في ابتدائها ويكفر لو تممه لانه استغفرهم
ومقتضاه الشك كذا قاله الحلي في شرحه وقال محمد بن مقاتل
ان كان لا يميز بين المد وعدمه لا تفسد صلوته والاستغفار محم
يحتمل ان يكون للتقريب لكن الاول اصح كما قاله الحلي لانه مثل
هذا الجرح لا يصلح بعذر ان الانسان لا يصلح ان يقر نفسه
ولو اتمتع وكبر مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام
من قوله الله لا يصير شارعاً في ظاهر الروايات وان وقع قوله اكبر
بعد قول الامام اكبر كذا في المنية ولو قال الله مع قول الامام
الله او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر
فلا يصح انه لا يجوز شرعه ايضاً لانه انما يصير شارعاً بالجموع

مطلب
شرع باسم الله

مطلب
اكبر

مطلب
لفظة الله
مع قوله امام
لفظة الله

الله اكبر لا بقوله الله فقط واكبر فقط وكذا لو ادركه الامام ركوعاً فقال الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله الا وهو في الركوع لا يصح شروعه لان الشرط وقوع في محض القيام فانما شك المقتدى انه هل كبر مع الامام اى قبله او بعده يحكم باكثر رايه وبغالب ظنه فان استقر الظن فانه يجزيه حملاً لا مره على الصواب وقاله الحلبي الا فضل انه يكبر ثانياً لينزل الشك والسابع عشر القيام مع القدرة في الصلوة المفروضة شرط ايضاً حتى لو صلى الفريضة قاعداً مع القدرة على القيام لا يجوز صلواته وفرضيته ثابت بقوله تعالى وقوموا لله قانتين اى مطيعين والخ والمراعاة القيام في الصلوة باجماع المفسرين وان عجز المريض عن القيام حقيقة او حكماً بان كان يقدر عليه الا انه يخاف ان قام يزداد مرضه او يبطى يرويه او يجد الماء شديداً فهو يصلي قاعداً ان لم يستطع يركع ويشهد لقوله عليه السلام صلى قائماً فان لم يستطع فقاعداً فان لم يستطع فعلى جنب وان لم يستطع فمستلقياً ولو كان يلحقه بسبب القيام نوع مشقة من غير الهم شديد ونحوه لا يجوز له تركه القيام ولو قدر المريض عليه مشقة على حاد او عصاً قال الحلواني الصحيح انه يلزم القيام ولو قدر على بعض القيام لا كله لزمه ذلك حتى لو كان لا يقدر الا على قدر التحريمة لزمه ان يتخير قائماً ثم يقعد وان قدر المريض على القيام دون الركوع ودون السجود لم يلزمه القيام وعليه ان يصلي قاعداً بالاياء شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس بوله وكان به جراحة تسيل وان جلس وصلى بركوع وسجود لا تسيل الجراحة ولا سلس البول فانه يصلي يركع ويسجد اما لو كان بحال لو صلى قاعداً يسيل ولو صلى مستلقياً لا يسيل منه شيء فانه يصلي قائماً بركوع وسجود لان الصلوة بالاتقاء لا يجوز بلا عذر كالصلوة مع الحدث فيرجح ما فيه من الاتيان بالاركان وعن محمد في النوادر انه يصلي مطبوعاً وبرؤ العورة بمنزلة

الحدث

مطلب
في مقتضى
التحريم

مطلب
حديث
على قدر
القدرة

الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل **مسألة** رجل مريض لو كان بحال لو صلى قائماً ضعف عن القراءة ولو صلى قاعداً قدر عليها يصلي قاعداً بقراءة **مسألة** الشيخ الفاني الذي لا يقدر على القراءة بالقيام اصله لو كان بحال لو صلى منفرداً يقدر على القيام فلو صلى مع الامام لا يقدر عليه ينشع قائماً ثم يقعد فانما قربة وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا فيصلي منفرداً وقيل يصلي مع الامام وترك القيام ولذا عادة في شيء من تقدم اجماعاً واما الشيخ الفاني الذي يقدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزم ان يقرأ مقدار قدرته قائماً والباقي قاعداً وكذا سائر اصحاب الضعف وان صلى الصحيح بعض صلوة قائماً فحدث به في اثنا عشر مرضاً او عذر اخر يبيح له القعود يتركها قائماً يركع ويسجد ان قدر عليهما والا فيصلي قاعداً فان لم يستطع فمستلقياً على جنبه وان كان قد صلى اقل قاعداً ثم صبح من ذلك في اثنا عشر ما بنى على صلواته وامتزا قاعداً عندهما وقال محمد يستقبل ولو صلى الفريضة قاعداً عندك من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر بان يحصل له دوام الرأس بالقيام او غيره من الاعذار لانه القيام ركن فلا يترك الا بعذره وان نزل الرأس فيها غالب والغالب كالمقوف والقيام افضل عنده وكذا الخروج والصلوة على الارض افضل ان امكن والخلاف في سائر ومثلها مربوط في الجهة ان كانت تضطرب شديداً فان لم يكن الاضطراب شديداً او كانت مربوطة بالشدة ففيل هي هو على الخلاف ايضاً والصحيح عدم الجراح اتفاقاً وفي الايضاح ان كانت موقوفة في الشدة وهي على قرار الارض فصلت جان لان حكمها حكم الارض والا فلا يجوز ان امكنه الخروج لانه انما تستقر في كالدابة انتهى والناس عن هذه المسئلة غافلون ثم المصلي في التفتة يلزمه استقبال القبلة عند الافتتاح وكما دلت لانه بمنزلة البيت

مطلب
مسألة

مطلب
مقتضى
بعض
قوله

مطلب
مقتضى
التفتة

في حقه حتى لا يتطوع فيها موميا مع قدرته على الركوع والسجود كذا
 في الحلبي لا في النافلة اي لا في الصلوة النافلة يعني يجوز النافلة قاعدا
 بغير عذر لاجتماع الامة وقد فعله عليه الصلوة والسلام ويستثنى
 من ذلك سنة الفجر فانها لا تصح قاعدا بلا عذر وبعضهم
 استثنى التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح قاعدا بلا عذر لكن يكره
 وان افتتح التطوع قائما ثم اعصى اي تعب فلا بأس له ان يتوكل على
 عصا او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيجوز اتفاقا فلا
 يكره اما لو اتى بغير عذر فانه يكره اتفاقا اما القعود بغير عذر بعد
 الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عند ابي حنيفة واختار فخر الاسلام
 انه يجوز عنده بلا كراهة وهو الاصح وعندهما لا يجوز هذا ان وقع
 في الركوع الاولى والثانية اما لو وقع في الشفع الثاني فينبغي ان يجوز
 عندهما ايضا في غير سنة الظهر والجمعة ولو افتتحها قاعدا ثم قام
 جاز بلا خلاف فيجوز اقتداء القائم بالقاعد في التوافل اتفاقا من الحلبي
 واد صلوة النافلة ان يصلي قاعدا يقعد فيها من اولها وآخرها كما
 يقعد في التشهد اذا استطاع وهو قول زفر وعليه الفتوى لانه المبرور
 في الصلوة في رواية محمد بن ابي حنيفة يقعد كيف شاء وقيل يقعد
 في ما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي التشهد كسائر الصلوة والظاهر
 الاول وعند الضرورة بقدر استطاعة كذا في المنية والثاني عشر
 اقامة الصلوة قاعدا بالركوع والسجود يعني يجوز قاعدا اذا لم يقدر
 القيام فانه يصلي قاعدا لقوله عليه السلام صلوا قائما فان لم
 يستطع فقاعدا الحديث وفي الزخيرة امرأة خرج رأس ولدها
 خافت فوث الوقت توضع ان قدرت والافتمت وجعلت
 رأس ولدها في هرقدر او في خفيرة وصلت قاعدة بركوع وسجود
 فان لم يستطعها تومي ايماء يعني تصلي بحسب طاقتها ولا تفوت
 الصلوة لانه الصلوة لا تسقط عنها ما لم يخرج أكثر الولد ويخرج

مطلب
التطوع في
السنة

مطلب
نافلة بلا عذر جائز
او بعد ركعة الأصاح
عند كل سنة جائز
وكذا

مطلب
قوله زفر

الدم

الدم فيصير نفسا كذا في المنية المصلي والتاسع شر أداء الصلوة
 بالاياء قائما اذا كان قادرا او قاعدا اي يومى قاعدا اذا لم يقدر القيام
 وهو افضل اي الاياء قاعدا افضل من الاياء قائما اذا لم يقدر
 اي المومى الركوع والسجود لكن جعل السجود احفض من الركوع
 ولا يرفع الي وجهه شيئا يسجد عليه وسادة او غيرها لقوله عليه السلام
 لمريض اعاده فراء يصلي على وسادة فاخذها فمضى بها قال صل على
 الارض ان استطعت والا فاولم ايماء واجعل سجودك احفض
 من ركوعك ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز
 ايضا لكن ان كان يجرد وقوة الارض تكون صلوته بالركوع والسجود
 والا ففي الاياء ايضا والعشرون أداء الصلوة بالاياء مضطجعا
 اذا لم يستطع الاياء قاعدا او مستلقيا اذا لم يستطع الاياء مضطجعا
 لقوله عليه السلام فان لم يستطع فعلى جنب فان لم يستطع فستلقا
 الحديث وكيفية الاستلقاء على ما ذكر في الزخيرة هو ان يستلقى على
 ظهره وجعل رجله الى القبلة فاومى بالركوع والسجود ويجعل
 تحت كتفيه وسادة ليكنه الاياء بالرأس اذا استلقى على جنبه الايمن
 ووجهه متوجها الى القبلة واومى جاز ايضا والاستلقاء افضل
 عند القدرة عليه وهذا اذا لم يقدر القعود اي الاياء قاعدا
 واذا لم يقدر الاياء برأسه اصلا ووجهها من الوجوه يؤخر الصلوة
 عنه في طهر رواية ولم تقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت
 عنه بالحكمة وان كان يعقل اذا زاد عجزه على يوم وليلة ولا يومى
 بعينه ولا بقلبه ولا حاجبيه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف
 انه يومى بعينه وحاجبيه ولا بقلبه وعن زفر بقلبه ايضا وكذا
 عند الشفاعة فلا يعذب لتأخير اي لتأخير الصلوة بسبب العجز عن
 الأداء في هذه الحالة اذا قضى الصلوة التي ترك العجز بعد الصحة اذا
 لم يميت وان مات من هذه العجز سقط في رواية ثم اذا برأ وزاد عجزه

مطلب
اياء

مطلب
حديث مشرق الاياء

مطلب
كيفية استلقاء

مطلب
اختلاف ايماء
بين المدة

عن الائمة بالركن وقد عليه نظر ان كان يعقل الصلوة حالة المرض
والعجز عن الائمة بالركن فانه يلزمه القضاء على رواية الاولى وهو اخبر
عنه ولا تقطع وان لم يكن يعقل الصلوة فلا يلزم القضاء وصار كالمغني
عليه فانه اذا كان الانغماء اقل من يوم وليلة قضى ما فات من
الانغماء وان كان الانغماء اكثر من يوم وليلة سقطت عنه بالحكمة
فلم يلزمه فم يلزمه القضاء ثم الزيادة على يوم وليلة من حيث
الساعات عند ابي حنيفة واذا زاد على الزيادة ساعة سقط القضاء
وعند محمد من حيث الاوقات واذا زادت الفوايت على خمس سقط
والا وصح في المبسوط والرخية قول محمد بعد ذكر الخلاف بينه وبين
ابي يوسف ايضا ولا شك انه اخوط وبيانه فيمنى انغمى عليه عند
الزوال فاستمر الى بعد الزوال من الغد يسقط عنه القضاء عندهما
ولا يسقط عند محمد ما لم يخرج وقت الظهر وهذا اذا لم يفق
في السنة فان كان يفق ولا فاقته وقت معلوم كان يفق مرضه عند الصبح
فيفيق قليلا ثم يعود الانغماء فهو افاقه معتبرة تبطل ما قبلها من
حكم الانغماء فان لم يكن لها وقت معلوم لكنه يفوق بفترة ثم يغشى عليه
فلا اعتبار لهذه الافاقه ولزوال عقده بالبعث اكثر من يوم وليلة يلزمه
القضاء عند ابي حنيفة وعند محمد لا يلزمه كذا قاله الحلبي في شرحه
واما اذا ترك المريض الصلوة في هذه الحالة في حال العجز في الاداء ولم
يصل بالائمة وهو قادر عليه فهو اي هذا الترك في هذه الحالة استد
من تركه اي من ترك الصلوة في صحة لاحتمال الموت فيكون باقيا
في زمنه ولم يخرج عن عهده فاللايق ان يترك الصلوة اصلا وجهها
من الوجوه ولم يكن لتركه سبب حتى ان رجلا مثلت يده وليس
معه احد يؤمها ويتمه فانه يسبح وجهه وذراعيه على الحائط بنية
التتميم ويصلي ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها عن وقتها ان قدر
على الوضوء والتيمم بوجه ما فالجاء صل ان لا وسعة في ترك الصلوة

مطلب
قضاء انما

مطلب
الغنى

مطلب
بفتح

مطلب
استدرك

مطلب
لا يجوز ترك
الصلوة

مع الامكان

مع الامكان باى جبه كان فانظر ايها العاقل وتأمل في هذه الامور التي
تبينها الائمة رحمهم الله هل تجد فيها عذرا غير العجز التام لتأخير
الصلوة عن وفيها فضلا عن تركها واو لا لتأخيرها لما يلزمه لسبب
تركها من الاثم العظيم الموجب للعذاب اليم قال الله تعالى فخاف من
بعدهم خلف اضاعوا الصلوة قيل لم يقتدوا وجوبها وقيل تركوها
ولم يحافظوا عليها وعن جماعة ان معناه اخبروها عن وقتها واتبعوا
الشهوات فسوف يلقون غيا قيل ضللا وقال الحسن عذبا طويلا وقال
ابن عباس رضى الله عنهما في النار اشتها حرا وابعدا فقرا فيه
بيس يقال له الرهبوب وقيل واد في جهنم يسيل اليها الصديد والقيح
كذا في لباب التفسير وعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه ذكر الصلوة
يها كما فقال من حافظ عليها كانت له نوراً وبرهاناً ونجاة يوم القيمة
ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نوراً ولا برهاناً ولا نجاة وكان يوم القيمة
مع قارون وقرون وهامان وابي بن خلف والاحاديث كثيرة من
الحلبي والحدادي والعشرون قراءة القرآن لقوله تعالى فاقرأ ما تيسر
من القرآن والامر للوجوب والقراءة خارج الصلوة غير واجبة بالاجماع
فيجب في داخلها ضرورة والقراءة وهي تصحيح الحروف بلسانه بحيث
يسمع نفسه وان صح الحروف من غير ان يسمع نفسه لا يكون ذلك
قراءة في اختيار الهندواني والعضلي وقيل اذا صح الحروف ويجوز
وان لم يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي وفي المحيط والاصح قول الشيخين
وفي الكافي قال شمس الائمة الحلواني الاصح انه لا يجوز ما لم تسمع
اذا ناء ويسمع بقربه انتهى والقراءة فرض في جميع ركعات النفل وكذا
في جميع ركعات الوتر وكذا الفرض في كل الفرض في ذوات الركعتين كالنفل
والجمعة والجمعة ونحوها وما في ذوات الاربعة كظهر المقيم وعصر
وعشاء وكذا في ذوات الثلاث كالغروب ففرض القراءة انما هو
في الركعتين وعند الشافعي فرض في جميع ركعات الفرض وعند مالك

مطلب
ترك صلوة

مطلب
حديث في حق
مذق من
صلوة

مطلب
قراءة

مطلب
قراءة ركعات

مطابق

بقلب
قوله تعالى
ضوء

مطلب
قواعد مع
تصحيح

هو المفهوم من موضع اللغة وكذا قال صاحب المنية في كتابه وان طاء طاء
قليلاً ولم تعدل ان كان الى الركوع الكامل اقرب منه القيام جاز ركوعه
وان كان الى القيام اقرب لا يجوز انتهى لانه لا يعد ركعاً بل قائماً وفي
التاثير خاتمة وعن ابي حنيفة ان الانتقال فريضة واما رفع الرأس من
الركوع والسجود الى القيام فليس بفرض وهو الصحيح في مذهبه انتهى
فيها ايضاً وفي الحاوي اذا ركع المصلي فلم يرفع رأسه في الركوع وحسب
ساجداً وهو ساجد يحكي عن عدة من اصحابنا انه يجب عليه سجدة الشهو
مسألة رجل انتهى الى الامام وهو راكع فكبر ذلك الرجل ووقع تكبيره وهو
ان الى الركوع اقرب منه الى القيام فصولته فاسدة لعدم صحة شروعه
لان الشرط وقوع تكبيره الاحرام في محض القيام ولم يوجد مسألة
رجل احسب بلغت حد وبته الى الركوع يحفض رأسه في الركوع تحقيقاً للا
من القيام الى الركوع وذكر في عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام
واقترابه في ركعة بعد ما سجد الامام لتلك الركعة سجد فركع
المقتدى وسجد سجدتين تقسّد صلوة لانه انفرد بصلوة ركعة كاملة
في موضع فرض فيه عليه الاقتداء ولو ادرك الامام بعد ما ركع وهو
بعد في السجدة الاولى فركع وحده وسجد السجدة مع الامام لا تقسّد
صلوته وان كانت لا تحسب له تلك الركعة لان زيادة ما ركد الركعة غير
مفسدة للصلوة واذا ركع المقتدى قبل ركوع الامام فرفع رأسه قبل ان
يركع الامام لم يجز ذلك حتى لو لم يعده عند ركوع الامام ومضى صلوة
مع الامام فسدت صلوته واذا ادرك الامام وهو في الركوع بعد اجزءه عنده
خلاف الزفر واذا انتهى الى الامام وهو في الركوع فكبر ووقف حتى رفع الامام
رأسه من الركوع لا يصير مدرّاً لتلك الركعة بل هو يكون مسبوقاً بها وكذا
لو لم يقف بعد التكبير بل ركع لكن وقع ركوعه رجع مع رفع الامام رأسه
الى حد هو الى القيام اقرب وقال زفر يصير مدرّاً لتلك الركعة ثم اعلم
ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافاً للبعض ولو نوى

طال

نَقَالَ

مطلوب
اول الشايع

مطابق
مدرک امام
فخر العزیز

بتلك التكبير الواحدة الركوع لا افتتاح جاز ولغت نيته بشرط وقوعها
 في حال القيام وركنية الركوع متعلقة بآدني ما يطلق عليه اسم الركوع
 لغة عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لمن شرط الطمانينة وذكر في الشرح الاستحباب
 انه ان لم يعقل ثلاث تسبيحات او لم يكت مقدار ذلك لا يجوز ركوعه وهذا
 قول شاذ كقول أبي مطيع البلخي بفرضية التسبيحات الثلاث في الركوع
 والتجوز حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوعه ولا سجوده كذا قال الحلبي
 والثالثة والعشرون السجود لقوله تعالى واسجدوا للآية قال في التاتارخانية
 قد اختلف الروايات عن أبي حنيفة ذكر في بعضها انه رفع الرأس في الركوع
 والسجود فرض واما عوده الى القيام عند رفع الرأس من الركوع والجلوس
 بين السجودتين ليست بفرض وهو ما قول محمد انتهى او قال في الهداية
 وكلما في مقدار الرفع والاصح انه اذا كان الى السجود اقرب لا يجوز لانه
 يعد سجداً وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه يعد سجداً جالساً
 فتحقق الثاني وقال في النهاية في السجدة رفع الرأس ليس بركن
 وانما الركن هو الانتقال لانه لا يمكنه أداء الثانية الا انه لا يمكنه
 الانتقال الى الثانية الا بعد رفع الرأس فيلزمه رفع الرأس ضرورة
 امكان الانتقال الى غيره حتى لو امكنه الانتقال من غير رفع الرأس بان
 يسجد على وسادة فازليت الوسادة حتى وقع جبهته على الارض اجزءه
 وان يوجد الرفع بهذا قال الشيخ أبي الحسن القدوري في التجريد واما
 الركوع فالانتقال الى السجود يمكن من غير رفع اصلاً فلا يجعل رفع الرأس
 عنده ركناً انتهى كذا ذكر محمد البركوي في معدل الصلوة وهي فريضة
 ثلثاً في موضع الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض
 الذي يدعى نهاية الركوع مع الخروج عن الحد القيام والكمال فيه وضع الجبهة
 والاذن والقدمين واليدين والركبتين لقوله عليه الصلوة والسلام امرت
 ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين
 والاذن داخل في الجبهة لانه اعظمها واحداً وان وقع جبهته دون انفه جاز

مطلب
روايات
مختلفة في جواز
الركوع والسجود

مطلب
ذكر ركوعي
في القعدة

مطلب
سجود على الجبهة

سجود

سجوداً بالاجماع ولكن ان كان ذلك من غير عذر يكره ذكره في المزيد
 وغيره وذكر في التحفة والبداية انه لا يكره والدول اظهر لما روي
 انه كان اذا سجد امكن انفه وجبهته من الارض وان وضع انفه دون
 جبهته يجوز سجوده ولكن يكره ان كان بغير عذر عند أبي حنيفة
 وقال لا يجوز بالاذن وحده الا اذا كان بجبهته عذراً وهو رواية
 اسد بن عمر عن أبي حنيفة وفي الزاهد ذكر الانف وهو اسم لما صلب
 دليل على انه لا يجوز السجود على رقبته اربعة انفه وان عليه ان يمكنه
 ما صلب منه وفي كفاية المجالس عن أبي حنيفة اذا وضع رقبته انفه لا يجوز
 وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع حذو في السجود او دونه لا يجوز
 سجوده بالاجماع وان كان من عذر بل يومي وركنية السجود متعلقة
 بآدني ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع الجبهة على الارض وذكر
 في زاد الفقهاء وكذا في غيره ادنى تسبيحات الركوع والتجوز الثلاث
 وان الاوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات لقوله عليه الصلوة والسلام
 اذا ركع احدكم فليقل سبحان ربّي العظيم ثلاث مرات
 وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربّي الاعلى ثلاث مرات وذلك
 ادناه والمراد بآدني ما تحصل به السنة وكذا ولذا ذكره النقص عن الثلاث
 وان كان الثلاث ادنى والمستحب الاتيار ان يكون الاوسط خمساً والا
 ويزيد المنفرد ما شاء مع الاتيار واما الامام فلا يزيد على الثلاثة
 الا رضي الجماعة كذا في كتاب الحلبي والرابعة والعشرون القعدة الاخيرة
 قدر ما يقرأ التشهد اي القعدة التي تكون في اخر الصلوة سواء تقدمها
 قعدة كما في ذوات الاربعة والثلاث او لا كما في ذوات الركعتين وقد فرض
 فيها مقدراً داني قراءة التشهد لقوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت
 هذا فقد تمت صلوتك علق التمام باحد الشيئين اما يقول التحيات الى اخره
 واما بالقعود قدر قول التحيات الى عبده ورسوله لما زعم البعض انه
 لفظ الشهادتين فقط كذا قاله الحلبي وتظهر شرعية القعدة في المسا

كل سبعاً

مطلب
ادنى تشهد
قراءة

نل

التي ذكر في النية المصلي وهو رجل على الظهر خمسا ولم يقعد على راس
الرابعة بطلت فرضية صلوة وتحوّلت صلوة نفلًا عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وأما عند أبي محمد بطل أصل صلوة وخرجت من كونها صلوة وكذا
لو لم يقعد على ثلثة المغرب أو ثمانية الفجر حتى قعد ركعة أخرى بالسجدة والثانية
من المسائل المسافر إذا قعد بالمقيم في صلوة فأنته لا يصح اقتداؤه
لأن القعدة الأولى فرض في حق المسافر فيكون اقتداء المفترض بالمتنفل وهو
غير جائز عندنا والثالثة من المسائل التي تظهر فرضية القعدة الأخيرة
إن تذكر بعد تمام الصلوة سجدة التلاوة فعاد اليها ارتفعت القعدة
حتى إن لم يقعد قدر التشهد بعد سجد التلاوة فسدت صلوة
والرابعة من المسائل المذكور إذا نام المصلي في القعدة الأخيرة كلها
فلما استب له يقعد قدر التشهد وإن لم يقعد فسدت صلوة
لأن الأفعال في الصلوة حالة النوم لا تحتسب ولا تقبل كما إذا قرأ في الصلوة
نائما أو قام أو ركع أو سجد نائما وهذه المسئلة يكثر وقوعه لاسيما
في التراويح خصوصا في ليالي الصيف والناس عن هذه المسئلة غافلون
والخامسة والعشرون وضع القدمين على الأرض في السجود في حال
السجود فرض حتى لو سجد ولم يضع قدميه على الأرض لا يجوز سجود
ولو وضع أحدهما جاز كما لو قام على قدم واحد كذا ذكره الحلبي وقيل
فيه روايتان وذكر القمّي أن اليمين والقدمين في عدم الفرضية
ونكر الأكل أنه الحق والمراد من وضع القدم وضع أصابعها وإن وضع
أصبعاً واحداً أو وضع ظهر القدم بلا أصابع إن وضع مع ذلك إحدى
قدميه صح والآفلو فهم منه أن المراد بوضع الأصابع توجيها نحو
القبلة ليكون الاعتماد عليها والآفلو وضع ظهر القدم وقد جعلوه
غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه وأكثر الناس عنه غافلون وأما وضع
اليدين والركبتين في السجود ليس بواجب ولا بفرض بل هو سنة عندنا
خلافاً لغير الشافعي فإنه ذلك عندنا ولو سجد رافعاً يديه وركبتيه

لا يجوز

مطلب
وضع القدمين

مطلب
مراد أكل من
وضع القدم

مطلب
مراد أكل من
وضع القدم

لا يجوز سجدة عندهما وكذا عند الإمام أحمد للحديث المتقدم ولنا أن السجود
يتحقق بدونه كذا ذكر في الحلبي وهكذا ذكر في الجواهر أي في جواهر الفقه
والكافي والخلاصة والهداية والنهاية على التقاية وفي الارشاد أنه أي
وضع القدمين على الأرض فرض وفي شرح النية الحلبي وعلى فرضية وضع
القدم مشي الكرخي والقدرتي والمحا والخصا في بيان الخصا في الدرر والفر
وفي شرح النية المراد وضع الرجل لا وضع ظهر الرجل أي القدم كذا ذكره
تقي الدين محمد البركوي في رسالته والسادس والعشرون تقديم القيام
على الركوع والسابعة والعشرون تقديم الركوع على السجود وهذا الأخير
أي تقديم القيام على الركوع وتقديم الركوع على السجود من الجواهر حتى علل
وقال أي صاحب الجواهر أن الصلوة لا توجد إلا بذلك الترتيب وتقديم
الركوع على السجود ثابت بقوله تعالى واركعوا وسجدوا الآية والثامنة
والعشرون خروج المصلي بصلته فرض من الصلوة بأي وجه كان يعني
خروجه بالفعل الناشئ من المصلي سواء كان ذلك التسليم أو الحدث قبل
أن يسلم عند أبي حنيفة وعند الشافعي التسليم فرض فقط لقوله عليه السلام
تحليلها التسليم ولنا ما روي أنه عليه السلام قال إذا قعد الإمام في آخر صلوة
ثم أحدث قبل أن يسلم فقد تمت صلوة وما روى لا يدل على الفرضية لأنه
خبر الواحد بل يدل على الوجوب يعني وجوب الخروج منها بسلام وعندهما
لا يجب هو كما يجب عندنا ودليل فرضية عند أبي حنيفة أنه لا يتوصل
إلى فرض آخر الأدب وما لا يتوصل إلى الفرض الأدب يكون فرضاً وأما التسليم
يميناً وشمالاً مرة تلقاه وعند مالك يسلم مرة جهة وجهه لما روى
أنه من كان يسلم تلقاه وجهه ولنا ما روى كثير من الصحابة أنه عليه السلام
كان يسلم يمينه وشماله حتى يرى بياض خديه ثم ولو سلم تلقاه وجهه
يصرف ذلك إلى اليمين عندنا فيعيد عن يساره كذا في المحيط وينوي الإمام
في التسليمتين الرجل جال والحفظة هم الملائكة الذين يحفظون صلاة الإمام
يميناً جاءت الرب صار بمنزلة الغائب والثاني جميع الصالحين فلما فرغ منها

مطلب
مراد أكل من
وضع القدم

مطلب
خروج بصلته

مطلب
خروج بصلته

يسلم الحاضرين وينويهم وقيل ينوي بالاول الحاضرين وبالثاني جميع الصا
 لحين ذكر صدر الاسلام في الجامع الصغير هذا تركه الناس لعمرى قد قال
 حقا لان النية في السلام صار كالشريعة المنسوخة لا يكاد ينويهم احدا
 الا الفقهاء وفيهم نضر وينوي المأموم ايضا اي كنية الرجال والحفظة
 وانما خص المأموم بالنية مع فصل دخول في الحاضرين لانه احسن اليه
 بان يلتزم صلوة صحيحة وفسادا وينوي المنفرد بالحفظة كذا في ابن ملك
 شرح مجمع كذا في شرح النية والواقاية والنقاية والكنز والدرر والفر
 هكذا ذكره والتاسعة والعشرون تعديل الاركان في الركوع عند ابي يوسف
 الحديث ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزي
 صلوات لا يقيم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود وفي رواية صلته
 مكان ظهره والجواب انه ظني لا يثبت به الف الفريضة كذا ذكره الحلبي وهو
 في الشرع الطمانينة وزوال اضطراب الاعضاء واقلة قدر تسبيحة وعندهما
 اي عند ابي حنيفة ومحمد روايتان في رواية واجب يعني التعديل في الركوع
 في رواية واجب وفي رواية مشهورة عنهما هو سنة لا واجب وفي القومة
 يعني التعديل في القومة فرض والمراد من القومة القيام بين الركوع
 والسجود عند ابي يوسف وعندهما هو واجب او سنة اي على الروايتان
 عندهما على ما مر وتعديل الاركان في السجدة الاولى عند ابي يوسف فرض
 ايضا للحديث المتقدم ايضا وعندهما على الروايتان في رواية واجب وفي
 رواية سنة على ما مر في تعديل القومة وتعديل الاركان في السجدة
 الثانية فرض عند ابي يوسف ايضا وعندهما واجب في رواية او سنة
 في رواية على ما مر وفي الجلسة اي التعديل في الجلسة فرض ايضا
 فان القومة والجلسة ركنان عندهما اي عند ابي يوسف والثاني
 والمراد بالقومة القيام بين الركوع والسجود وبالجلسة الجلوس بين
 السجدين ثم انه مراد صدر الشريعة بقوله وقدّر بمقدار التسبيحة
 تقدير ادائه وقد صرح به الزيلعي رحمه حيث قال وادناه مقدار تسبيحة

مطلب
نية سلام

مطلب
تعديل
الركان

مطلب
تعديل اركان
في السجدة الاولى

مطلب
تعديل اركان
في السجدة الثانية

فيقتضي

فيقتضي افضل التفضيل مرتين اخرتين اعلى واوسط ولما اقول الفقهاء
 في هذه الاشياء فمحتاج الى تفضيل وهو ان ههنا سنة اشياء
 احدها الركوع والسجود ولا خلاف ولا شبهة في ركنيتهما وثانيها
 تعديلهما اي تكبير الجوارح حتى تظلم من المفاصل وقد ذكر ادناه
 وهو ركن عند ابي يوسف والثاني في سنة على تخرج الجرجاني وواجب
 على تخرج الكرخي كذا في الهداية وقال في النهاية فوجه قول الجرجاني
 ان هذا تعديل طمانينة مشروعة لا كمال الركن فتكون سنة كالتطمانينة
 في الانتقال ووجه قول الكرخي ان هذه الطمانينة مشروعة لا كمال ركن
 مقصود بنفسه فتكون واجبا قيا ساعا على القراءة بخلاف الانتقال فانه
 ليس بمقصود وانما المقصود به امكن اداء ركن آخر فقلت بالفرو ليظهر
 التفاوت بين الطمانيتين انتهى كلام صاحب النهاية وفي التاتارخانية
 وفي صلوات الاثر عن هشام عن محمد بن محمد تدل على ان قول
 محمد مثل قول ابي يوسف انتهى وقال ابن هشام سئل محمد عن ترك الاعتدال
 في الركوع والسجود فقال اني اخاف ان لا يجوز صلوة كذا في الخلاصة وكذا
 روى عن ابي حنيفة رحمه ذكره في شرح النية وفي الظهيرية قال القاضي
 الامام صدر الاسلام ابو اليسر ان من ترك الاعتدال في الركوع والسجود
 يلزمه الاعادة واذا عار يكون الفرض الثاني دون الاول وذكر الشيخ الامام
 شمس الدنمة السرخسي انه يلزم الاعادة ولم يتعرض ان الفرض هو الثاني
 او الاول انتهى وقال ابن هشام رحمه والاشكال في وجوب الاعادة اذ هو
 الحكم في كل صلوات اريدت مع كراهة التحريم وتكون جارية للاول لان الفرض
 لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وهو لازم ترك الركن
 لا الواجب الا ان يقال ان ذلك امتنان من الله تعالى او يحسب الكامل
 ولا تأخر عن الفرض بما علم سبحانه وتعالى سيوقع له انتهى كذا حققه بركوي
 محمد افندي في معدل الصلوة عند ابي يوسف وعندهما واجب في رواية او سنة
 في رواية ايضا كما مر انفاً والانتقال من ركن الى ركن مثلاً من القيام

مطلب
قوله الكرخي

مطلب
اعتدال في الركوع
والسجود

الى الركوع ومنه الى السجود ومنه الى القيام فرض عند ابي حنيفة ومحمد خلافاً
 لابي سفيان قاله في الجوهر اعلم ان اكثر الناس تركوا القومة والجلوس فضلاً
 عن الطمأنينة فيها فانها كانت كالشريعة المنسوخة ونحن نجعل بترك
 تعديل الاركان بطريق الاعتبار عنواناً للآفات فانه على ما عرفت في المقدمة
 شامل الطمأنينة الركوع والسجود والقومة والجلوس وان كان ترك
 طمأنينة الاولين قليلاً بين الناس فنقول آفات كثيرة ظاهرة لا يحتاج
 الى ذكرها الا جاهل مغرور بعادة العوام او سكران يحب الجاه وكثرة
 الخطام او غافل مشغول بمصالح الامام والتي تحضر الذنوب بالي من ضرر
 تعذر ترك تعديل الاركان الصلوة وتعظيمها من اقوى الاسباب الجالبة
 للرزق وتركه والتهاون بها من اسباب السالبة له كذا ذكر في صفة تعليم
 التعلم والثاني ايراث البغض لمن يرى من علماء الآخرة وسقوط الحرفة
 عندهم فيمتون في دينه ولا يعتمدون عليه في الاقوال والافعال والثالث
 محاضرة حقوق الناس بسقوط الشهادة فانه من اعتاد ترك
 القومة والجلوس او الطمأنينة في احدهما صار مصراً على المعصية فلا
 يترك ولا يعدل والرابع ايجاب النكار على كل قادر يرى فاذا لم ينكر صار
 سبباً للمعصية الغير والخامس اظهار المعصية للناس في كل يوم وليلة
 خمس مرات او اكثر وهو بعد من المغفرة لكونه معصية اخرى بخلاف
 اخفاءها فانه اقرب الى الجاه في الاخبار ان الله تعالى يقول لبعض عباده عند
 عرض ذنوبه سترتها عليك في الدنيا وكذلك استترها اليوم والسادس
 وجوب الاعادة او فرضيتها على ما ذكر في المقدمة فاذا لم يعد صار
 المعصية سنتين والسابع الموت على غير صلة محمد صلى الله عليه وسلم
 العباد بالله تعالى لمن ذكر في المطلب والثامن صحة اطلاق الساقية
 عليه بل هو اسو السراق لما ذكر فيه ايضاً والتاسع الحرمان من نظر
 الله تعالى الى صلته لما ذكر فيه والعاشر عدم قبول الصلوة لما روى
 الاصبهاني عن ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ان الرجل يصلي سنتين

مطلب
 ترك تعديل
 اركان مع قسرة

مطلب
 تعديل اركان
 تعديل اركان

سنة وما تقبل له صلوة لعله يتم الركوع ولا يتم السجود ولا يتم الركوع ويكون
 الصلوة جزءاً لما روى الطبراني في الاوسط عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 عليه الصلوة والسلام يوماً لا يصح ابر وانما حاضر لو كان لاحدكم هذه
 السارية لكره ان تجزع كيف يهد احدكم فيجمع صلاة التي هي لله تعالى
 فاعملوا صلواتكم فان الله تعالى لا يقبل الا تاماً والثاني عشر ضرب الوجه بالصلوة
 وعدم عروجهما لما روى الاصبهاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعاً
 من مصل الا ويكك عن يمينه ويكك عن يساره فان اتما عرجا بها وان
 لم يتقها ضربا بها على وجهه والثالث عشر سوء الادب في مناجاة الرب
 وترك امره فيها لما روى ابن جرير عن ابي هريرة قال صلى بنا بيان بنار رسول
 الله عليه السلام الطهر فلما سلم نادى رجلاً كان في آخر الصفوف فقال
 يا فلان لا تنسني الله الا تنظر كيف نصلي ان احدكم اذا قام نصلي انما قام
 يناجي ربه فلينظر كيف يناجيه والرابع عشر الخيبة والخسرة
 لما روى الترمذي عن ابي هريرة مرفوعاً ان اول ما يحسب به العبد
 يوم القيمة من عمل صلواته فان صلحت فقد افلح وانجح وان فسدت
 فقد خاب وخسر فان كان المراد بالفساد البطلان كان هذا آفة على قول
 ابي يوسف رحمه الله عليه والشافعي واحمد وما لك لكن الظاهر ان المراد به
 تغير الوصف المرغوب يقال فسد الثوب اذا اصفر وفسدت الخمر اذا انتن
 ومنه بيع الفسك الفاسد فيكون آفة على قول ابي حنيفة ومحمد والخامس
 عشر كونه سبباً لفساد سائر الاعمال لما روى الطبراني في الاوسط عن
 عبد الله بن قزط مرفوعاً اول ما يحاسب به العبد يوم القيمة الصلوة
 فان صلحت صلح سائر عمله وان فسدت فسد سائر عمله والمراد
 ظهور فسادها وعدم السترة والاعراض كما ان المراد بصلاح سائر
 عمله السترة على فسادها وعدة صلاحها لا فسادها ما صلح من سائر
 عمله فانه حبط العمل بالمعصية ولا تقول به والسادس عشر
 ان من صلى النوافل بترك تعديل الاركان يكون عاصياً مستحقاً للعقاب

مطلب
 ضرب الوجه
 على الوجه

مطلب
 تعديل اركان
 في السراقة

بالتارويجب عليه اعادةها فاذا لم يعد يكون معصية اخرى مثل الاول
ولو نزلنا الى النية كان مستحقا للعتاب وحرمان الشفاعة فيكون
من الذين يحسبون انهم يحسنون صنعا وبدا لهم من الله ما لم يكون
يحتسبون وهذا هو الخسران المبين من الجهل والغرور نفوذ بالله من
الشروع والسابع عشر ان يقتدى به الجاهل ويظن ان التعديل ليس
بلازم والا لما تركه هذا العالم والذاهد فيكون عليه مثل كل وزير من
اقتدى عليه الى يوم القيمة فيموت ويبقى وزير الى آخر الدهر لما روى مسلم
والنسائي وابن ماجه والترمذي عن جرير رضي الله عنه مرفوعا من سنة
شرا فاستتر به كان عليه وزير ومثل اوزار في اسلام سنة سيئة
كان عليه وزير ووزر من عمل بها من غير ان ينقض من اوزارهم شيئا
وما رواه امام احمد والحاكم عن حريفة مرفوعا من سنة شرا فاستتر
به كان عليه وزير ومثل اوزار من تبعه غير منتقض من اوزار
هم شيئا وهذا الافة يختصم بالعالم والذاهد والثامن عشر
كونه سببا لمسابقة الافعال وهو حرام بل يبطل للصلاة عند ابن عمر
وزنبري في الخاتمة ان شاء الله تعالى والتاسع عشر كونه سببا
للتيان الاذكار المشروعة في الانتقال بعد تمام الانتقال مثل اذا ترك
القومة او الطمأنينة فيها يقع سمع الله لمن حمده او ربنا لك الحمد
او هما معا والتكبير حين الانخفاض بل قد يقع التكبير بعد السجود
والسنة ان يقول ان يقع سمع الله لمن حمده حين رفع الرأس من الركوع
وربنا لك الحمد حين طمأنينة القومة والتكبير حين الانخفاض
وكذا اذا ترك الجلسة يقع بعض التكبير الاول حين الانخفاض
بل قد يقع بعض التكبير الثاني بعد السجود وحين الانخفاض وهذا
التيان مكروه قال في التاتارخانية ويكره تحصيل الاذكار المشروعة
في الانتقال بعد تمام الانتقال وقال في النية وفيه اي في التيان
لاذكار المشروعة والانتقالات بعد تمام الانتقال كراهته تركها

مطلب
رواية
مسلم

عن موم

عن موضعها وتحصيلها في غير موضعها والعشرون اراهم احدا لا مور
المكروهة في الاذكار اما التحن الجلي بترك الحركة بل الحروف من غاية
السرعة ليشكل الجميع لا يسمى المنفردة فانه يجمع بين التسميع والتحميد
والتكبير وهو الثلاثة لا يسع بين رفع الرأس من الركوع والسجود
اذا ترك القومة او الطمأنينة فيها الا بالادباج والحن قال في البرازية
والحن حرام بلا خلاف واما تحصيل بعضها في السجود وقد عرفت
كراهته واما ترك البعض وهذا هو الشرور والتظم الى ما ذكرنا ما
الفقيه ابو الليث في تنبيه الفافلين في باب الذنوب من ان كل سيئة واحدة
لها عشرة عيوب فنقول والحادي والعشرون استحاط خالقه عليه
بخالفة امره والثاني والعشرون التفريح عدوه وعدو الله تعالى اليه
لعنت الله تعالى والثالث والعشرون بعده من الجنة والرابع والعشرون
قربة من جهنم والخامس والعشرون جفاء من هوا حب الله وهو نفسه
والسادس والعشرون تنجيس نفسه وقد جعلها الله طاهرة والسابع
والعشرون ايداء الحفظة الذين لا يؤزونه والثامن والعشرون اخزان
النبي عليه السلام في قبره والتاسع والعشرون اشهادته على نفسه
الارض والليل والنهار وايزاؤهم بذلك والثلاثون الخيانة لجميع
الحلاليق لانه المطرئيل بالذنوب **الفصل الثاني** في بيان واجبات الصلوة
وهي اى واجبتها اثنان والعشرون شيئا وقال ابن كمال يا شاذ احمد احدى
وعشرون شيئا منها ما يعم جميع المصلي والصلوة وهي سبعة ومنها
ما يختص ببعض المصلي المصلتين وبعض الصلوة وهي اربعة عشر
اما العامة فلفظ التكبير في التسمية والقعد الاول والثشهد في القعتين
وطمأنينة الركوع والسجود والتيان كل فرض في موضعه وكل واجب
كذلك والخروج بلفظ السلام واما الخاص فتعين الاولين للقراءة
وتعين الفاتحة لها واقتصار بها على مرة وضم سورة او ثلث
آيات او آية طويلة معها وتقديم الفاتحة علنا عليها وهذه

ذكر

مطلب
واجبات الصلوة

مطلب
عامة

مطلب
خاص

على من عليه القراءة والقنوت في الوتر والجهر في موضعه جماعة والخافة
كذلك وانصات المقتدى وقت قراءة الامام ومتابعته على حال
وجده وان لم يكن محسوساً من صلته وسجدة التلاوة على الامام
والمنفرد وتكبير العيدين وتكبير ركوعها وسجدة الشروع على الامام
والمنفرد بترك واجب من الثمانية الاول من القسم الاخير وفي
جميع الصور من الاول الاطمانينة قائما هي واجبة للفرقة انتهى كلامه
الاول قراءة الفاتحة قارة قراتها واجبة عندنا وتركه لا تفسد الصلوة
لكن يوجب الاثم ان كان عمدا او سجدة الشروع ان كان سهوا فلا تفسد
الصلوة بتركها عندنا خلافا للشافعي فانها فرض تفسد الصلوة بتركها
عنده لقوله عليه السلام لا صلوة الا بفاتحة الكتاب ولنا اطلاق
وقوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن فيجوز الصلوة باى قراءة كانت
والزيادة على النص يكون نسبا لا اطلاقة ولا غير جائز ولا يجوز ان يجعل
بيانا للذمة لانه لا مجال فيها اذا لم يجز ما يتعد العمل به قبل البيان والآية
ليس كذلك وتعيين قراتها اى قراءة الفاتحة في الاوليين في الفرائض
واجب ايضا لقوله عليه الصلوة والسلام كل صلوة لم يقرأ فيها فاتحة
الكتاب فهي جلع اى ناقصة وتقدم قراءة الفاتحة على قراءة السورة
واجب ايضا واقتصارها اى اقتصار الفاتحة في الركعتين الاوليين
على مرة واحدة في كل واحدة يعنى يجب ان يكون الفاتحة في كل ركعة من
الاوليين واحدة حتى لو كررها في ركعة كره ان عمدا ووجب سجود الشروع
لوسهوا المخالفة للتوارث وقتنا بالاوليين لانه اقتصار فيهما على مرة
واحدة واجب وفي الاخيرين ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود شرو
تكرار الفاتحة فيهما ولو تعد لا يكره ما لم يؤت الى التطويل على الجماعة
اول طالة الركعة على ما قبلها وقراءة السورة معها اى يضم السورة مع الفاتحة
او يضم ثلث آيات معها اى ثلث آيات التي تعدل سورة للمواظبة ايضا
وهو ستة عند الذمة الثلاثة وادنى ما يؤدى فرض القراءة آية قصيرة

مطلب
قراءة الفاتحة
في الكتاب

مطلب
تعيين فاتحة
في الاوليين

مطلب
قراءة السورة

عند

عند اى حنفية رحمة الله عليه لو كانت تلك الآية كلمة ككلمات
او حرفا واحدا كص وقت وقت فالاصح انه لا يجوز لانه يسمى عادة الاقاربا
على ما تقدم وعندهما آية طويلة او ثلث آيات لانه ما مور بالقراءة
وبعدون هذا القدر لا يسمى قارئاً عرفاً فاشبه بما دون الآية والجهر
في القراءة فيما يجهر فيه بها كالنحر والجمعة وغيرها ان كان اماما اما لا
منفردا فهو محتر بين الجهر والخفاء في القراءة فيما يخافه فيه بها
كالظهر ونحوها مطلقا يعنى سواء كان اماما او منفردا وقراءة القنوت
في الوتر واجب ايضا ودعاء القنوت على ما هو المشهور هو اللهم
اذا انا نستعينك الى اخره والمعنى يا الله نطلب منك العون على الطاعة
وترك المعصية ونطلب مغفرة الذنب ونثنى من الثناء وهو المدح
وانتصاب الخبر على المصدر والكفر نقيض الشكر وقولهم كفرت فلانا
على حذف المضاف والاصل كفرت نعمة ونخلع من خلع الفرس رأسه
اذا القاه وطرفه وفعلا ان موجها الى من ويفجر كيعصيك ويخالفك
والسعي الاسراع في المشي ونحفظ اى نعمل لك بطاعتك من الحقد وهو
الاسراع في الخدمة والحق بمعنى الحق وملحق اى لاحق وقيل المراد ملحق
بالفار غيرهم وهذا وجه الاستيلاء الذي معناه التعليل وليس في الوتر
دعاء موقت سوى هذا والصحابة اتفقوا على قراءته والاولى ان يأتى
بعده فاعلم رسول الله عليه السلام الحسن من على رضه وهو
اللهم اهديننا فيمن هديت الى آخره والقعدة الاولى واجب ايضا
في الثلاثى اى في زوات الثلاث والرباعى اى زوات الاربعة وقراءة
التشهد واجب ايضا فيهما اى في القعدة الاولى في ظاهر الرواية وفي
ظاهر الرواية قراءة التشهد واجبة في القعدة الثانية فقط وفي الاولى
سنة والاصح غير ظاهر الرواية من انها واجبة في القعدتين كذا
ذكره في الحلبي وسجد الشروع اذا سجد فيها يعنى اذا سجد المصلي
في الصلوة يجب سجود الشروع بعد التسليتين في رواية وبعد التسليمة

مطلب
قراءة قنوت

مطلب
قعدة الاولى
قراءة تشهد

الاولى في رواية وهو الاصح كذا قيل الانتقال من فرض الى فرض مثلاً من
القيام الى الركوع فانه واجب من غير تأخير ومكث حتى اذا دخل به
كما اذا ركع ركوعين يجب عليه سجود الانتقال من الفرض الى
غير الفرض الذي بعده وهو السجود ذكره ابراهيم الحلبي وكذا في شرح
المنية وكذا اذا سجد ثلث سجدة او قعد عن النهوض الى الثانية
او الرابعة ثم قام ونحو ذلك مما يتجمل فيه بين الفرضين شيء ليس
بفرض وكذا رعايت الترتيب فيما شرع مكرراً من الافعال في صلوة
او في كل ركعة والخروج من الصلوة بلفظ التمام واجب ايضاً وقراءة
الفاتحة بعد الاولى الفريضة رواه الحسن عن ابي حنيفة وهذا غير
ظاهر الرواية وفي ظاهر الرواية ان المصلي اذا قرأها في الاخرين مخيراً
بين الاتيان وتركه كذا ذكر في شرح التحفة والتوضيح وتعديل الاركان
في الركوع واجبة عندهما وفي رواية عنهما سنة وتعديل الاركان
في السجود واجبة ايضاً عندهما وطائفة من الركوع والسجود على قول
ابي حنيفة ومحمد سنة عند الجرجاني وواجب عند الكرخي حتى يجب
سجود بتركه ويكره تركه عمداً على قولين من اصلاح ايضاح لابر كان
ياشافي شرح على الوقاية وانصت المقتدي اي سكوت وقت قراءة
الامام واجبة ايضاً حتى لم يكت خلف الامام وقراء يكون اثماً
مطلقاً ويجب متابعة المقتدي الامام على اي حال وجدة مثلاً وبعد
المقتدي الامام في السجود او في الجلسة يتابع ولم تأخر الى الركعة التي
بعده فانه مأمو بها فان تأخراً ثم وان لم يكن اي ان لم يكن ما ذكرته
محسوباً من صلوة فانه المأثور كذلك وقراءة الفاتحة في جميع ركعات
السنن سواء كان سنن الرواتب وغيرها والوتر في ركعات الثلث
واتيان كل واجب في محله اي لا يتقدم ولا يتأخر كقراءة القنوت
مثلاً في القيام وقراءة السورة في جميع ركعات السنن اي مع الفاتحة
واجب ايضاً والتسليم بعد الدعوة المأثورة واجبة ايضاً وهو اي

ما يكون

مطلب
انتقال

مطلب
تعديل الاركان
في الركوع

مطلب
متابعة
امام

ما يكون التسليم واجباً الصحيح وقيل سنة وقيل فرض وتكبيرات
للعديد واجبة ايضاً للمواظبة من غير ترك ايضاً والركعات
الزوائد واما تكبيرات الاحرام ففرض وتكبيرات الركوع والسجود
سنة الا تكبير ركوع الركعة الثانية فان تكبيره واجب للاتصال
بالواجب وهي من الزوائد وكذا واجبة ايضاً للمواظبة تكبير ركوعهما
اي ركوع العيدين واتيان كل فرض في موضعه واجب ايضاً كذا ذكر
في الكيداني الفصل الثالث في بيان سنن الصلوة وهي اي سننها ثمانية
ومخسنة اكثرها اي السنن مؤكدة اي سنة مؤكدة واقلها اي اقل السنن
مستحبة سبعة عشر منها في القيام الاول رفع اليدين لتكبير الافتتاح
سنة والا فضل كون الرفع مع التكبير ابتداءً وعند ابتداء وانتهاء
عند انتهائه وذكر في الهداية انه يرفع يديه اولاً ثم يكبر انتهى والمعينة
اختيار شيخ الاسلام وصاحب التحفة وقاضيان واخرين وذكر
الذهبي عن الباقي انه قال هذا قول اصحابنا جميعاً وقيل يكبر اولاً ثم يرفع
يديه ولو ترك الرفع رخصاً من غير عذر يا ثم لا يثم ان تركه احياناً وتكبير
العيدين يعني يرفع يديه في تكبيرات العيدين وهو سنة ايضاً ويرفع
يديه ايضاً لتكبير القنوت وهو سنة ايضاً ونشر الاصابع ونصبها اي
الاصابع في حال الرفع لكن لا يفرج كل التفريج كما انه لا يضم كل القم بل يتركها
على العادة ووضع اليدين تحت السرة للرجال سنة ايضاً عندنا وعند
الشافعي يضع على الصدر كالمراة وهو رواية عن مالك واحمد كذا ذكر
في الحلبي وللتساء على الصدر يعني تضع النساء على الصدر بالاتفاق
لانه استلها ثم الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر سنن عند ابي حنيفة
وابي يوسف وعند محمد سنة لكل قيام فيه قراءة فيض في حال الشاء
والقنوت وصلوات الجنارة عندهما لا عنده ويرسل في القومة بين الركوع
والسجود وبين تكبيرات العيدين اتفاقاً وسنن رفع اليدين خذ
شخصية للرجال يعني يسن رفع اليدين عند التكبير بخذ شخصي ادنيه

مطلب
ركعة ثانية

مطلب
سنة صلوة

مطلب
نشر اصابع
مع نصبها

مطلب
خذ شخصي ادنيه

للرجال وفي فتاوى قاضيخان يمتن طرف ابهاميه شحتي اذنيه وعند
 اللثة الثلاثة ترفع يديه الى منكبيه ولا شاك ان يديه اذا اريد منها
 اللسان فاذا كانا خذاً، منكبيه يكون طرف ابهاميه خذاً شحتي اذنيه
 وخذاً منكبيه للنساء، يعني ترفع يديها عند التكبير خذاً، ثدييها
 بحيث يكون رؤس اصابعها خذاً، منكبيها لانه استرها وقيل هذا
 في حق المرأة اما الامة فكان رجل وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة ان المرأة
 كالرجل والصحيح الاول ومقارنة المقتدى تكبير الامام يعني المقتدى
 يكبر تكبيراً مقارناً بتكبير الامام عند ابي حنيفة وعندهما يكبر بعد تكبير الامام
 والخلاف انما هو في الافضلية لا في الجواز كذا في المنية وقيل في الجواز فعلى
 مذهب ابي حنيفة انه ينبغي ان يوافق تكبير الامام لانها فرض من
 فرائض الصلوة ولا خلاف في سائر الفرائض انه ياتي به مع الامام وجه
 التبع فذلك تكبير الافتتاح واما على مذهب ابي يوسف اذا اتى
 بتكبير الافتتاح مقارناً لتكبير الامام فانه لا يصح دخوله في الصلوة
 ما لم ياتي بالتكبير بعد تكبير الامام متصلاً بتكبير الامام وينبغي
 له ان يكث حتى يقول الامام الله اكبر ويوصل الف الله براء اكبر يعني
 انه لما قال الامام الله اكبر ثم يقول المقتدى الله اكبر ويوصل الف الله براء
 اكبر يعني انه لما قال الامام الله اكبر يقول المقتدى في جاء هكذا يصح
 الدخول في الصلوة ومتى جاء قبل ذلك لا يصح دخوله في الصلوة فاما
 اذا وجدت المقارنة عند قول الله مع قول الامام ثم سبق الامام بقول
 اكبر فانه يصير داخل في صلوة الامام على قول ابي حنيفة ولا يصح على
 قول محمد والاشكال على قول ابي يوسف انه لا يصير داخل في صلوة الامام
 واما ان سبق قول المقتدى الله قول الامام الله وسبق قول الامام اكبر
 فالجواب على عكس الاول على قول ابي حنيفة لا يصح دخوله في صلوة
 الامام وقول محمد يصح دخوله في صلوة الامام لان المذهب عند ابي
 حنيفة الاقتداء انما ينقد بقول الله بعد ان ياتي به على وجه مقصود

مطلب
 موافقة المقتدى
 بتكبير الامام فرض
 من الصلوة

مطلب
 اشكال على قول
 ابي يوسف

اذ يريد

انه يريد الشروع في الصلوة لا على وجه الدعاء كذا ذكر الشعبي في الكفاية
مسألة القاضي الامام عن المقتدى في فرض اذا كبر قبل الامام هل يصير
 داخل في صلوة الامام ام لا فقال الحجة فيه ان فرض المنفرد غير فرض
 المقتدى وفرض المقتدى غير فرض المنفرد لان الاقتداء في حالة الانفراد
 يوجب افساد الصلوة الا يرى ان الامام اذا سلم وخلفه مسبقاً
 وقاموا الى قضاء ما سبقوا به واقضى بعضهم ببعض فانه صلوات
 امامهم جائزة وصلوة المقتدى فاسدة لانهم لما قاموا الى مكابرة
 صاروا منفردين وكما هذا اقتداء في موضع الانفراد فوجب الفساد
 ثم لا شك في هذا وانما الكلام في انه هل يصير داخل في صلوة
 نفسه ام لا قال ينظر ان كان في الوقت الذي يشرع في الصلوة نوى
 الدخول في صلوة نفسه او في صلوة الامام والوقت الذي به فانه لا يصير
 داخل في صلوة الامام ولا في صلوة والد مقتدى به فانه لا يصير داخل
 في صلوة الامام ولا في صلوة نفسه اما لا يصير داخل في صلوة
 الامام لانه لا امام له لانه اما له انما يكبر اماماً بعد الشروع في صلوة
 ولا يستقيم ان يصير داخل في صلوة نفسه لانه صلوة المنفرد بتفريق
 صلوة المقتدى ولا يستقيم ان يصير داخل لانه اذا كان مقتدياً
 يسقط عنه فرض القراءة وان كان منفرداً فانه يلزمه القراءة كذا ذكر
 الشعبي في الكفاية ووضع يده اليمنى على الشمال سنة ايضاً لقوله عليه
 السلام ان من السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرة وهذا الحديث
 حجة على مالك في ارسال وعلى الشافعي في الوضع على الصدر ذكره في الهداية
 ولانه هذا الوضع اجمع لهمة من الارسال واقرب الى الخضوع وكما ان القائل
 قال في الخلاصة الاخذ من الوضع واستحسن كثير من الشايخ
 على طاهر كفة اليسرى وتأخذ الراس بالخنصر والابهام ويرسل الباقي
 على الزراع ثم ان الوضع سنة لكل قيام فيه ذكر مسنون عندهما وعند
 محمد سنة قيام فيه قراءة حتى اذا فرغ من التكبير يرسل يديه عند
 الشاء فاذا شرع في القراءة يضع اليمنى على الشمال فيضع في حال الشاء والقف

مطلب
 مسند في حق
 المقتدى

مطلب
 وضع اليمنى
 على الشمال

ضع

وصلوة الجنازة عندها لا عنده ويرسل في القومة بين الركوع والسجود
 وبين تكبيرات العيدين اتفاقاً انتهى والنظر الى موضع السجود يعني
 ينظر المصلي في حال القيام الى موضع سجوده وهو سنة ايضاً لقوله عليه
 السلام يا انس اجعل برك حيث تسجد وفي زين العرب المستحب
 ان ينظر حال قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى قدميه وفي حال
 سجوده الى انفه وفي حال شهادته الى حجره وفي التسليم الى كتفيه وفي
 التبرؤ الى يديه ولو تركه لا ياتم وهذا كله في المكتوبة وفي النفل الامر سهل
 لانه يمتد على اليسرى في الاركان فكيف في الادب وذلك تقتضي الخشوع
 لانه الخاشع لا يتكلم بعينه ازيد من ما يقضيه اصل الخاشعة واذا تركت
 العين على اصل ما خلقت عليه لا يتجاوز نظرها في حال المذكور غير الموضع
 المذكور وينبغي ان يكون بين قدميه حال القيام قدرا ربع اصابع مضمومة
 والثناء سنة وهو قوله سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك
 ولا اله غيرك كذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واكثر الصحابة
 وان زاد بعد قوله تعالى جنتك وجل ثناؤك لا يمنع وان سكت لا يؤمر به
 لانه لم يذكر في الاحاديث المشهورة والدولة تركه الا في صلوة الجنازة
 ويقول ايضاً بعد الثناء او قبله اني وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 خنيفاً وما انا من المشركين قل اة صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي لله
 رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين عنداني يوسف
 وعندنا شفعى يقتصر عليه ثم في رواية عن ابي يوسف بقوله النوبة قبل
 التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما بقوله التوجه ان شاء
 قبل الافتتاح يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل التكبير بالبحر
 هو الصحيح كيلا يفصل بين النية والتكبير كذا في شرح النية للحلي والتعقود
 يعني ثم بعد الافتتاح يتعقود لقوله تعالى فاذا قرأ القرآن الآية ثم انخار
 في لفظه عند صاحب الهداية استعد بالله الى آخره وهو اختيار الفقيه ابو
 ابو جعفر وعند غيره اعوذ بالله الى آخره ومجمله اقل الصلوة فلو نسيه
 حتى قرأ الفاتحة لا يتعقود كذا في الخلاصة ويفرغ منه انه لو تذكر قبل

الصلوة

مطلب
ثناء

مطلب
نية بعد الثناء
او قبله

مطلب
تعقود

أكملها

اكملها يتعقود وينبغي ان يستأنفها اما التعقود فيتبع الثناء عند
 ابي يوسف فكل من يأتي بالثناء يأتي به سواء كان ليقرأ او لا لانه يدفع
 الوسوسة والكل يحاجو به اليه حتى انه يأتي به المقتدى كما يأتي به الامام
 والمنفرد وفي العيدين يأتي به قبل التكبيرات الثناء لانه تتبع له وعند
 ابي حنيفة ومحمد تبع للقراءة فكل من يقرأ يأتي به بعد لانه شرعية لها
 بالآية فلا يأتي به المقتدى لانه لا يقرأ بخلاف الامام والمنفرد يؤخر
 عن تكبيرات العيدين لانه القراءة بعدها واما السبحة فلا يأتي به
 عندهما الا بعد مفارقة الامام لانه محل قراءة وعندنا يأتي به مرتين
 لانه يثنى مرتين كذا ذكره في المصنف الملتقط لانه القيام الى قضاء ما سبق
 كتحريمه اخرى لتغيير الحال وما ذكرنا من انه يتعقود مرتين اختيار الخلاصة
 وفي غيرها انه المسبوق يتعقود عند ابي يوسف عند التشرع فقط واذا ادرك
 الشارع في الصلوة عند شروع الامام وهو يحضر بالقراءة لا يأتي بالثناء بل
 يستمع وينصت للآية وقال بعضهم يأتي بالثناء سكناً للامام كلمة
 او كلمتين بحسب ما يمكنه لانه لا يمكنه الاتيان بالسنة مع رعايات الامر
 وعن الفقيه ابي جعفر الهندي انه قال اذا ادرك الشارع الامام في الفاتحة
 يثنى بالاتفاق واذا ادركه في السورة يثنى عند ابي يوسف لا عند محمد ذكره
 في الزخيرة وهو بعيد لمخالفة ظاهر الامر اما في الجمعة والعيدين اذا كان
 المقتدى بعيداً حال الجهر عن الامام بحيث لا يسمع صوته فقد اختلف
 للتأخرون فيه في اختلافوا في وجوب الانصاب على البعيد حال الخطبة قال
 بعضهم يجوز القراءة والذكر البعيد والاصح انه يجب الانصاب عليه فكذا
 ينبغي ان يكون هنا كذا ذكره في الحلبي وكذا التسمية سنة ايضاً وهو
 ان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فيأتي بها في اول كل ركعة يقرأ فيها ونكر
 الزيلعي في شرح الكفاة الاصح انها واجبة وكذا في التهدي وغيره
 ويقتضى عليه وجوب سجدة السهو بتركها وهي آية من القرآن انزلت للفصل
 بين الصورتين ليست جزء من الفاتحة ولان سورة بعدها لا بدسوة

مطلب
قراءة
فقرآن

مطلب
ثناء عند كنهات
الامام

مطلب
تسمية

التمل خلافاً للشافعي فأنها عنده هي آية من الفاتحة ومن كل سورة
أيضاً ثم في رواية عن أبي حنيفة أنه لا يأتي بها في أول ركعة من الصلوة
والصحيح أنه يأتي بها في أول كل ركعة يقرأ فيها احتياطاً لآلاف الشائخ
على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن وتحفي عندنا وعند أحمد خلافاً للشافعي
فإنه عنده يجهر بها في الجهرية أمّا الإمام إذا جهر فلا يأتي بها جهراً
عندنا وإذا خافت يأتي والمنفرد مثل الإمام في ذلك كله وأمّا التسمية عند
ابتداء السورة بعد الفاتحة فإنه عند أبي حنيفة لا يأتي بها في حال الجهر
ولاً في حال الخفية وكذلك عند أبي يوسف وعند محمد يأتي بها في أول السورة إذا
خافت بالقرأة ولا يأتي بها إذا جهر للجمع بين الجهر والخفية في ركعة
واحدة كذا في النية والتأمين أي قول المصلي آمين عند قراءة الإمام
ولذا الضالين ستة أيضاً لقوله عليه السلام إذا أمرت الإمام فامتثل فإنه من
وأفوق كما تأمينه تأمين الملائكة غفر ما تقدم من ذنبه ولما روي عن
النبي عم أنه قال فاذا كبر الإمام فكبروا وإذا قرأ فانصتوا وإذا قال
ولا الضالين فقولوا آمين ويخفون الإمام والمؤمن التأمين خلافاً
للشافعي لأنه دعاء والأصل فيه الإخفاء لقوله تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفيةً
ومحليها إذا قال الإمام في آخرها ولا الضالين يقول الإمام والمؤمن آمين
كما ذكره الإمام والمنفرد والمقتدي أن يخفيهن أي التأمين عند تكبير
تقدم في صلوة الجهرية كما يخفيهن في الخفية وقراءة القرآن بالترتيب
ستة أيضاً وقيل الترتيب واجب لكنه والقراءة أكثر من ثلاث آيات سوى
الفاتحة إلى أربعين آية ستة أيضاً أعلم أن السنة على ثلاثة أوجه
أحدها أن يقرأ في السفر حالة الضرورة من خوف أو عجلة لهم بفاتحة
الكتاب وأتى سورة ما شاء وثانيها أن يكون في السفر حالة الاختيار
يقرأ في صلوة الفجر مع الفاتحة سورة البروج ونحوها ويقرأ في الظهر
كذلك وفي العصر والعشاء دون ذلك نحو سورة الطارق والشمس
وفي المغرب يقرأ بالقصار جداً كالعصر والكوش وثالثها أن يكون في الحضر

مطلب
إمام في الجهرية

مطلب
آمين

مطلب
أخفاء التأمين

باب في بيان
الترتيب في الصلاة

إذا خاف

إذا خاف فوت الوقت يقرأ في صلوة الفجر في الركعتين بأربعين آية وهو أدنى
في السنة أو خمسين أو ستين آية وهو الأوسط والادعى الزيادة على التين
إلى المائة فقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الفجر بقراءة
مائة آية كان في الفجر بالصفاء واحدة كان يصلي فيها بالتين إلى المائة وذكره في الصلاة
أنه يقرأ بالاربعين مائة وبالكسالى أربعين وبالأوسط مائتين خمسين
إلى ستين وقيل إن كان الليالي قصاراً فأربعين وإن كان طويلاً فمائة وما بينهما
ما بينهما وقيل ينظر إلى طول الليل وقصرها وتوسطها كذا ذكره في الحلبي ويقرأ
في الظهر ثلاثين آية يعني في الركعتين وفي العصر عشرين آية انتهى ويقرأ في
والعشاء كذلك وعن النبي عليه وسلم أنه كان يقرأ في العشاء والتين وقال
القدوري يقرأ في الفجر بطول المفضل لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب
إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن يقرأ في المغرب بقصر المفضل وفي العشاء
بوسط المفضل وفي الصبح بطول المفضل أمّا الطوال فمن سورة الحجرات إلى
سورة البروج وأمّا الأوسط فمن سورة البروج إلى سورة لم يكن وأمّا أقصر
القصار فمن سورة لم يكن إلى آخر القراء هذا هو الذي عليه الجمهور وقيل
طواله من ق وقيل من الفتح وقيل من القتال وقيل من الجاثية
وقيل من الحجرات إلى عبس والأوسط إلى الضحى والباقي إلى آخر القصار وط
والمنفرد كالإمام في جميع ذلك كذا ذكر في شرح النية وقراءة الفاتحة
فيما بعد الأولين المفترض في المشهور والمتنفل في جميع ركعات سنة
وتكبيرات انتقالات ستة أيضاً وجه الإمام بالتكبير في كل
ركعة ركعة تكبير يسمع المقتديين تكبيره وهو أيضاً ستة وعشرة
في الركوع يعني عشرة من الستين المذكورة حال الركوع الأول منها
قول التكبير أي قول الله أكبر من القيام من غير تراجم يعقوب بكسر التكبير
في القيام ثم يركع وينبغي أن يكون ابتداء تكبيره عند قول الحرور ويكون
الفراغ منه عند استواء ركعاً وقال بعض المشايخ إذا تم القراءة حالة
الحرور لا بأس به بعد أن يكون ما بقي من القراءة حرفاً واحداً أو كلمة

مطلب
قيل في حق الليالي

العصر

مطلب
طوال المفضل

مطلب
تكبيرات انتقالات

مطلب
عند الحرور

واحدة لا أكثر من ذلك ويلزم من القول وقوع التكبير بعد الركوع والاصح
ما ذكره نالدة النبي م كان يكبر حين يركع واخذ الركبة ستة ايضاً يعني
يضع يديه في الركوع على ركبتيه معتمداً بها وتفريج الاصابع ستة ايضاً فيه
اي في الركوع يعني يفتح اصابع كل التفريج ولا يندب التفريج الا في هذه الحالة ولا
يندب الضم الا حال السجود وفيها سواها وهو حال الرفع عند التحرية والوضع
عند التشهد بترك على ما عليها العادة من غير تكلف ضم وتفريج على ما تقدم
وبسط الظهر مع الرأس ستة ايضاً م يعني بسط ظهره ويسوي رأسه
بفتح وهو يفتح العين الرحلة وبضم الجيم وبعده زاء هو معنى الآلية الانسان
ولا يرفع رأسه ولا ينكسه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع
سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر وانته كان اذا ركع لا يصب
رأسه ولا يقنعه ويسن ايضاً الضاق للعين واستقبال الاصابع القبلة وهذا
كله في حق الرجال اما المرأة فتحي بالركوع قليلاً ولا تعتمد ولا تقرج اصابعها
بل تضمرها وتضع يديها على ركبتيها وضماً وتحتي ركبتيها ولا تجافي عضدها
لانه ذلك استقر لها ذكر الزهدي والتسبيح للمقتدي ان يقول المقتدي ثلثاً
وذلك اذناه لقوله م اذا ركع احدكم فليقل سبحان ربّي العظيم ثلث مرة
وذلك اذناه الحديث وللإمام اي التسبيح للإمام خمساً اي خمس مرة
وهو افضل وعين سفيان رضي الله عنه يقول الامام خمساً حتى يتمكن القوم من
الثلث وقال الشافعي لا يزيد الامام على الثلث في الركوع وانما هو افضل
عندنا لقوله م وذلك اذناه اي ادنى المسنون ولا شك ان الزيادة افضل
واذا زاد فالسنة ان يختم على الوتر لانه الله تعالى يحب الوتر وانه اقتصر
في التسبيح على مرة واحدة وترك بالكلية جازت صلوة لعدم فرضيته ولكن
يكبر وروى عن ابي مطيع البلخي ان تسبيح الركوع والسجود ركعتان حتى
لو ترك لا يجوز صلوته وهو شاذ ولا ينبغي للإمام ان يطيل التسبيح
على وجه يخل به القوم لانه سب التغيير عن الجماعة وانه مكروه كذا في
المنية لانه مؤثر في خرمه ثواب الجماعة الزايد على صلوة الفرد بسبع

مطلب
أخذ ركبة

مطلب
رأس مع
الظهر

مطلب
تسبيح للمقتدي

مطلب
تسبيح امام

وعشرين درجة وان رضي القوم بالزيادة لا يكره ولا ينبغي لهلاقتهم
غير مقدورين فيه ولما طال الامام الركوع لادراك الجاني تلك
الركعة لا تقرباً لله تعالى فهو مكروه كراهة التحريم ويخشى عليه
منه امر عظيم ولكن لا يكره سبب ذلك لانه لم ينويه عبادة لغير الله
وقيل ان كان لا يعرف الجاني فلا بأس ان يطيل قدر ما لا يثقل على القوم
وكذا ان طال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة والاصح ان تركه على
واما لو طال الركوع تقرباً لله تعالى فلا بأس به وقال بعضهم اذا احسن
بالجاني يطيل التسبيحات بان يتأق في التلطف بها من غير ان يزيد
في عددها ولا يفرق بين هذا وبين ذلك كذا ذكر في شرح المنية وينبغي
للمنفرد ان شاء اي التسبيح المذكور في الركوع او السجود ان يقول ثلث
مرات او خمسا او سبعا وهو الاحتياط وادنى السنة للإمام والمقتدي
والمنفرد في التسبيح ثلث مرات اي التسبيح الركوع والسجود كما قال
عليه السلام والادنى خمسة والاعلى سبعة او تسعة وكذا في التسبيح
السجود ثلث مرات وهو الادنى وخمس مرات وهو الاوسط وسبع
مرات وهو الاعلى في تسبيح السجود يعني يقول في سجوده سبحان
ربّي الاعلى ثلاثاً وذلك اذناه وان زاد على الثلاثة فهو افضل ويترك
على وتر كما في الركوع وفتح العين حين صلى سنة ايضاً ويكره تغريض
عينيه لورود النهي والنظر الى ظهر القدمين في حالة الركوع سنة ايضاً
والقومة بين الركوع والحروك سنة ايضاً وهو اطمينان قاعداً
واسكان اضطراب اعضاء وللإمام سماع الله من حمد يعني والمقتدي
التحميد يعني يقول المقتدي اللهم ربنا ولك الحمد والهم ربنا لك
او ربنا ولك الحمد كذا في الكافي ولا يأتي المقتدي بالتسبيح عندنا خلافاً
لشافعي لقوله عليه السلام اذا قال الامام سمع الله من حمد فقالوا
ربنا لك الحمد وللمنفرد جميع التسبيح والتحميد وهو الصحيح يعني اذا
كان المصلي منفرداً يأتي بهما في الاصح ذكره في الهداية وقيل يأتي

مطلب
منفرد

مطلب
نظر القدمين

مطلب
المنفرد يأتي
بالتسبيح والتحميد

بالسمع فقط عند ابي ح وصح في المحيط عنه انه ياتي بالتحديد لا غير
وتصحح الهداية اولها اما الامام فياتي بعد التسميع بالتحديد ايضا على قول
ابي يوسف ومحمد وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة في ظاهر الرواية عنه
انه ياتي بالتحديد واختار كثير من المتأخرين قوله ثمانية عشر
في السجود من السنن المذكور الاول قول التكبير من القومة يعني اذا
انظر اطمأن بعد رفع رأسه من الركوع قائما وسكن اضطراب اعضاءه
الحاصل من الركوع كبر تكبيرا في حالة المذكور وهو ايضا سنة والحجود
الى السجود من غير تأخير ومكث بعد التكبير يعني يكبر تكبيرا متصلا
بالحرور بان يكون ابتداء مع ابتداء الحرور وانتهاؤه مع انتهائه
ويضع ركبته اولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الارض كذا في النية
وكذا قال المصنف ووضع الركبتين قبل اليدين سنة ايضا ووضع الانف
قبل الجبهة سنة ايضا في السجود وبالعكس للقيام يعني اذا رفع رأسه
من السجدة رفع جبهة اولاً ثم انفه ثم ركبته ثم يديه هكذا روي
والتجدة على سبعة اعضاء سنة ايضا لقوله عليه السلام امرت ان
اسجد على سبعة اعظم في الجبهة لانه اعظمها واحداً وفي الجواهر واقتصر
على الانف دون الجبهة يجوز عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر
اما الاقتصار على الجبهة فيجوز مطلقاً باتفاق علمائنا وان كان ذلك
بغير عذر يكره وفي كفاية المجالس عن ابي حنيفة اذا وضع اربعة انفه
لا يجوز واذا يجوز اذا وضع عظم انفه وذكر في بقية الفتاوى ان كان على
جبهة وانفه عذر صلى بالاماء والمراد باطراف القدمين اصابعها وكذا
المراد من وضع القدمين وضع اصابعها ولو وضع اصبعاً واحداً او وضع
ظهر قدميه بلا اصابع او ظهر قدميه صحح والا فلا قال قاضيان ولو وضع
احدى رجليه دون الاخرى يجوز ويكره ولو رفعها معاً تبطل صلواته
كذا ذكره الكرخي وهذا بناء على ان وضع القدم فرض في السجود وكما هو
رواية القدوري وذكر الامام الترمذي ان وضع اليدين والقدمين

مطلب
سنة ثمانية
والتسجود

مطلب
وضع انف

مطلب
سجدة على
سبعة اعضاء

مطلب
ضيقان
على وضع احدى
رجله

سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في
مبسوطه وهو الحق كذا في العناية وفتح العينين سنة ايضا والنظر
الى اربعة الانف سنة ايضا يعني يسن للتاجدان ينظر في حال سجدة
الى اربعة انف هكذا روي ووضع يديه في حال السجود خذ اي مقابل اذنيه
وهو سنة ايضا وابعد الضبعين من البطن يعني يبدئ عضديه عن البطن
لقوله عليه السلام اذا سجدت وضع كفيك وارفع مرفقيك ويجافي
ويبعد بطنه عن فخذه ورواية الهداية يشير الى ان المصلي
اذا كان في الصيف لا يبدئ ضبعيه كيلا يوزي جارية واذا كان امرأة فلتصق
بطنها بفخذيها ولا يبدئ ضبعيه لانه استترها ويجافي البطن من
الفخذ ويجافي ايضا الفخذ من الساق والساق من الارض في حال السجود
وبالعكس للنساء يعني المرأة تنخفض في السجود وتلف بطنها بفخذيها
لاسترها وتوجه اصابع اليد والرجل في حال السجود نحو القبلة اي
جانبيها في الجلسة مع يعني واطمان قاعدة وسكن اضطراب اعضاءه
كبر وسجد ثانياً وهما سنة ايضا والتسبيح ثلث مرات سنة ايضا
يعني وتقول في سجود سبحان ربّي الاعلى ثلاثاً وذلك اذا كان
زاد على الثلاثة وهو افضل كما تقدم وهو يترك على وتر كما في الركوع
ثم يرفع رأسه من السجدة الاولى مكبراً ويقعد مستوياً وهو معنى
قوله والجلسة وثلاثة عشر من السنن المذكور كائن في القعدة الأخيرة
القول افترش رجله اليسرى والجلوس عليها اي على اليسرى ونصب
عنايه اي رجله اليمنى نصيباً وكذلك اي مثل ما في القعدة الأخيرة في القعدة
الاولى ايضا بلا فرق بينهما وايضا اي مثل الجلوس في القعدتين والحج
في الجلسة بين السجدة بلا فرق ايضا وتوجه اصابع رجل اليمنى
في حال النصب نحو اي جانب القبلة في هذه المواضع هذه كيفية الجلوس
المسنون للرجال في القعدتين عندنا وعند مالك يتولى قيهما وعند
الشافعي واحده في القعدة الاولى كقولنا في الأخيرة كما لك يضع القاعد

مطلب
جافي بطن
من الفخذ

مطلب
عشر في القعدة
الأخيرة

مطلب
كيفية جلوس

يديه على فخذه بحيث يكون اطار الاصابع عند ركبتيه موجه اصابع
 يديه نحو القبلة هذا عند محمد وعندهما يضع يديه على ركبتيه كما في الركوع
 كذا ذكر في الشريعة ووضع اليدين على الفخذ لكن مبسوط الاصابع بلا
 تحريك شيء منها احتراز عن قول الشافعي فانه عنده يقبض الخنصر
 والبنصر مع تحريك الوسطى مع الابهام عن اليد اليمنى ويرسل المبتدئة
 ويبسط اصابع اليسرى وهل يشير بالمبتدئة كما يسه توجده الاصابع
 الرجل الى جانب القبلة في هذه المواضع ايضا لانه عليه السلام فعل كذا في
 حال التشهد وان ياخذ راسه اصابع اليدين مساوي راس الفخذ وهو
 سنة ايضا والنظر الى نظر القاعد في التشهد الى جهة اي جانب سنة ايضا
 هكذا روى والصلوة على النبي عم بعد التشهد الاخير ويقول اللهم صل
 على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
 مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم
 انك حميد مجيد فانه قلت قوله كما صليت على ابراهيم يوم تفضيله
 على نبينا عليهما السلام بناء على قوت المشبهة قلنا المراد مقابلة
 الجملة بالجملة وذلك انه يدخل في آل ابراهيم حلديق كثيرة لا تحصى
 من الانبياء وغيرهم ولا يدخل في آل محمد بنى قط فطلب هذه الجملة
 التي فيها بنى واحد بتلك الجماعة التي فيها حلديق لا تحصى من الانبياء
 وغيرهم او نقول قال الامام الشافعي معناه اللهم صل على
 محمد وشم الكلام هنا ثم سألناه وقال محمد كما صليت الخ فاسألنا مثل
 ابراهيم وآله هم آل محمد لانفسه كذا ذكره مشكاة الانوار وهذا
 سنة ايضا في الصلوة عندنا وعند الجمهور وقال الشافعي فرض فيها
 ولا خلاف انها في العمرة مرة وقال الطحاوي يجب كلما ذكر وقال الكوفي
 لا يجب وقول الطحاوي صحيح وهو المختار لقوله عليه السلام رغم انف
 رجل ذكرته عنده ولم يصلي على وقوله عليه السلام من ذكرته
 عنده فليصل على والحاديث في ذلك كثيرة جدا ولو تكررت ذكره

عليه السلام

مطلب
 في تأويل
 روى راس الفخذ
 منظر صلوة
 على النبي

روى
 في تأويل
 روى راس الفخذ

عليه السلام في مجلس واحد قال في الكافي لم يلزم الا مرة واحدة في
 في الصحيح لكن يند بالتكرار بخلاف سجدة التلاوة لانه لا يند بتكرار
 بتكرار التلاوة في مجلس واحد والتسميت كالصلوة وقيل يجب
 لكل مجلس ثناء على حدة ولو ترك لا يقضى بخلاف الصلوة على النبي
 عليه السلام لا يحلوا عن تجديد نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يخاصر
 وقت القضاء بخلاف الصلوة على النبي عم والمختار في صفة الصلوة
 بعد التشهد ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
 ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد
 كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم ربنا انك حميد مجيد كذا ذكره
 في الحلبي والتماء بعده اي بعد الصلوة على النبي عليه السلام لنفسه
 خاصة بان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب
 الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت الغفور الرحيم
 لما قال ابو بكر رضي الله عنه للنبي عليه الصلوة والسلام علمني دعاء
 ادعوه في صلوتي فامر بهذه الدعاء واذا كان اماما يجمع ضمائر التكلم
 بل الاولى جمعه مطلقا وكذلك قاله والجميع ولو اذنيه ان كانا مؤمنين
 والجميع المسلمين والمسلمات فيقول ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم
 تقوم الحساب ونحو ذلك ويدعوا بالدعوات الماثورة عن النبي عليه
 السلام نحو اللهم اغفر لي ما تقدمت وما تأخرت وما أسررت وما
 اعلنت وما أسرقت وما انت اعلم مني انت المقدم وانت المؤخر
 لا اله الا انت وانت على كل شيء قدير اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا
 ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك انت
 الغفور الرحيم ويدعوا ايضا بما يشبه الفاظ القرآن كقوله تعالى ربنا
 آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ربنا لا تفرغ
 قلوبنا بعد اذهبيتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
 ونحو ذلك فانه يقصد بها الدعاء لا القرآن فهي تشبه الفاظ القرآن

مطلب
 صلوة على النبي عم

مطلب
 دعاء النفس

مطلب
 دعاء ما سئل ابو بكر
 عن النبي عليه السلام

مطلب
 دعاء ما يشبه الفاظ
 القرآن وليس بقرآن

وليس بقرآن حتى جازت الدعاء بها مع الجنبات والحوض كذا ذكره
 في الحلبي والسلام يميناً ويساراً سنة أيضاً يعني اذا فرغ من الادعية
 الماثورة بعد التشهد يسلم عن يمينه ويساره ويقول السلام عليكم
 ورحمة الله ولا يقول وبركاته في سلام الصلوة كذا ذكره في المحيط
 بخلاف السلام الذي في التشهد فانه يقول السلام عليك ايها
 النبي ورحمة الله وبركاته والنظر الى كتفه وقت السلام اي في حال
 السلام يميناً ويساراً سنة أيضاً ونية الامام بسلامه الحفظه
 سنة ايضاً اي ينوي الامام في خطابه بعلينكم بالتسليم الاولى من هو
 عن يمينه من الملائكة والجماعة اي المؤمنين المشاركين له في صلوته
 دون غيرهم في السلام يميناً ويفعل كذلك في السلام شمالاً اي
 يقول السلام عليكم ورحمة الله والتسليم الاولى للتحية والخروج
 من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم والتحية ثم قيل ان الثانية
 سنة والاصح انها واجبة كالاولى وبجهد السلام يخرج ولا يتوقف كذا
 ذكره في الحلبي وقال بعضهم كما قال المصنف ينوي من الملائكة الحفظه
 وقال بعضهم ينوي جميع من معه من الملائكة ليعتم الحفظه وغيره
 لانه قد اختلف الاخبار في عدد هم قيل ان مع كل مؤمن خمساً من
 الملائكة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد امامه يلقيه الخيرات
 وواحد وراءه يدفع عنه المكروه وواحد عندنا صيته يكتب ما يصلي
 على النبي عم ويبلغه آياته وقيل مع كل مؤمن ستون ملكاً وقيل مائة
 مائة وستون وقيل مكان وقيل غير ذلك فلذلك ينوي من معه
 عموماً من غير تعيين عدد وعن ابي ندرسة ما من مصلي الا ومالك
 عن يمينه وملك عن يساره فان اتمها خرج بها وان لم يتمها خسر بها
 بها وجهه والمقتدي ينوي الامام ايها يعني ينوي المقتدي امامه
 في التسليم الاولى مع ينوي فيها ان كان الامام عن يمينه او بخذائه
 عند ابي يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابي حنيفة ينوي في التسليمتين

مطلب
سلام

مطلب
تسليمه الاولى

مطلب
ملائكة مع مؤمن

مطلب
مقتدي

وينوي في التسليم الاخرى ان كان عن يساره وكذا قال الشاعر كان
 بيني او يسرى فاعلم وان كان الامام بخذائه اي في مقابلة المقتدي
 ينوي اي المقتدي امامه بتسليمتين عندهما او بتسليمه الاولى
 عنده والمنفرد ينوي الحفظه فقط فلا ينوي سواه والسنة للامام
 في السلام ان يكون التسليم الثانية اخفض صوم من الاولى في الصلوة
 فان الجهر لاجل الاعلام بالانتقالات وهو محاج اليه في التسليم
 الاولى دون الثانية لانه الاولى تدل عليها لانتها عقبتها غالباً
الفصل الرابع في بيان مستحبات الصلوة وهي اي مستحباتها
 نية عشر الاول قول المصلي يعني يقول بعد الشاء او قبله وفي رواية
 عن ابي يوسف يقول المتوجه قبل التكبير والنية وفي رواية بعد التكبير
 وعندها يقف قبل الافتتاح يعني قبل النية ولا بعد النية قبل التكبير
 بالاجماع هو الصحيح كيلا يفصل بين النية والتكبير وقوله تعالى
 في سورة الانعام اتى وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض
 خنيفاً وما انا من المشركين قل ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي
 لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين اليه
 وعند الشافعي يقتصر عليه كذا ذكر في النية وتكبير المأموم اي
 المقتدي سراً المراد به ما عد المؤمنون فانه للمؤذن يستحب ان يأتى
 التكبير جهراً اذا كانت الجماعة يسمع كثيرة بحيث لا يسمع تكبير
 الامام واما اذا كانت الجماعة يسمع تكبير الامام فانه لا يجهر
 بلامد الف لفظة الله ولو صعد في هزة لفظة الله تفسد صلوة
 عند اكثر الشافعية ولا يصير شارباً في ابتداءها وان تعد ذلك
 كفر لانه استقرها ومقتضاها الشك وقام محمد بن مغازي ان كان
 لا يميز بين وعدمه لا تفسد صلوة والاستفهام يحتمل ان يكون
 للتقرير لكن ما قاله المصنف صحيح لانه مثل هذا الجمل لا يصلح بعذر
 ان التشاؤن لا يصلح ان يقر نفسه وترك الالتفات مساوئاً

مطلب امام
نية السلام

مطلب
النية
بعد تكبير افتتاح

مطلب
مدح

مطلب التفات
الله

فانه مكروه فالمستحب الترتيب لقوله عليه السلام حين سئل عنه هو
اضلا من تحت الشيطان من صلوة العيد ولقوله من لا ينسب رضى الله عنه
يا بنى ايتك والالتفات في الصلوة فانه الالتفات في الصلوة من مكروهات ولقوله
لا يزال الله تعالى مقبلا على المصلي وهو في الصلوة ما لم يلتفت فالتفت
اعرض عنه ذكرها في المصباح قال بعض الشارحين وما ذكره انما هو
الالتفات او ان الترتيب فيها فان التفت في أثناء الصلوة بان يلوى
عنقه يمينا وشمالا حتى يخرج وجهه من ان يكون جهة القبلة لانه
يكبره ولو نظر في الصلوة بموخر عينيه لا يكبر ولو حوّل صدره عن جهة
القبلة تبطل صلواته كذا في الكفاية شرح الهداية ويستحب تغطية
القدم بيده او بكفه فانه الشيطان يدخل فانه اذا لم يغطيه وتخصيص القدم
مع قدرته على الدخول من غير الالتفات بفعل مكروه شرعا يكون مدخلا
له كذا في العرب في شرحه على المصباح عند غلبة التشاوب لانه حاله
مكروه لا تليق بالصلوة وقال قال عليه السلام التشاوب من الشيطان
يعني يكبر للمصلي ان يغطي فاه الا عند التشاوب فانه يكبر تغطية فاه
يستطع كظمه والمستحب عند التشاوب ان يكظمه اي يمسكه ويمنعه
عن الانفتاح ان قدر على نكث لقوله من اذا تشاوب احدكم في الصلوة
فليكظم ما استطاع فانه الشيطان يدخل فيه وان لم يقدر فلا بأس
ان يضع يده او بكفه على فاه كذا روى عنه عليه السلام من النية ورفع
السعال ما استطاع والمستحب ايضا دفع السعال ان قدر على دفعه
من غير ضرر ويلحقه رعاية للدب اما اذا كان له ضرر او شغل قلبه
يدفعه فاولى عدمه لانه السعال الغير المدفوع اي المضطر اليه ليس
بمكروه ووضع ركبتيه قبل يديه في المروء الى السجود وهو مستحب
ايضا فان عكس هذا مكروه الا من عذر ووضع يديه قبل الانف
ووضع الانف قبل الجبهة في السجود فانه هذا وضع مسنود كذا روى
عنه من وعكس ذلك اي ذلك الوضع للقيام وترك مسح التراب

مطلب
تغطية القدم

مطلب
دفع السعال

في الجبهة

في الجبهة

في الجبهة أثناء الصلوة فان المسح مكروه وتركه مستحب واداب وترك
مسح العرق قبل الفراغ من الصلوة فانه تركه مستحب واداب لانه
عمل لا فائدة فيه حتى لو كان فيه فائدة بان كان العرق يدخل عينيه
فيؤلمها او نحو ذلك لا يكبر لحصول الفائدة وهي دفع شغل القلب
اما بعد السلام فلا يكبر لما روى انه عليه السلام كان اذا قضى
صلواته مسح مسح جهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان محمدا اله
الا الله الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الخزي كذا ذكر في الحلبي
والفصل بين القدمين قد راى اصابع في حالة القيام مستحب وفي الحديث
كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يفر شيئا ولا يلقمها الا يفر شيئا
بالحاء المهملة الا بفتح بين رجلية ويباعد بينهما وفي التبرازية ينبغي ان
ان يكون بين قدمي المصلي اربع اصابع ان شئى وينبغي ايضا ان لا يقدم
احدى رجلية على الاخرى ويحول الوجه يمنة ويسرة عند السلام فانه
مستحب ايضا واخراج الكفين من الكمين عند التحريمة اي عند اتيان
الصلوة للرجال مستحب ايضا لا يستحب للنساء فانه عدم الاخراج
لها استرواء القراءة على قدر المروء للامام على ما تقدم هو مستحب ايضا
وزيادة التبيحات في الركوع والسجود على الثلث وترا للمنفرد على
ما تقدم والزيادة على الثلث للامام خمسا او سبعا بالترتيب وانتظار
المسبوق فراغ الامام مستحب ايضا فانه عدم الانتظار مكروه الا
في خمسة مواضع كذا روى عن الفقهاء والادعية الماثورة بعد الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد مستحب ايضا وكونه السلام
الثاني مرة من السلام الاول اسفل صوتا اي اخفض الصوت الثاني
الفصل الخامس في بيان اداب الصلوة وهي اياتها احد عشر
الاول توجه الكفين نحو القبلة اي جانبا في وقت الرفع عند التكبير
في الافتتاح وينبغي ان يستوي قائما عند تكبيرة الافتتاح وفي جميع
الفتاوى ولا يطاء طاء رأسه عند التكبير لانه التكبير يؤتى به حالة

مطلب
فصل بين القدمين

بيان يلقمها

مطلب
قراءة على قدر المروء
مع زيادة تبيحات

الانتصاب كالقراءة ونصب اصابع اليدين في الرقع عند التكبير ايضا وانه لا يتحرك
 رأسه وبدنه لما روى عنه عليه السلام اذا صلى احدكم فليكن طرفه
 ولا يتمايل غايل اليهود وذكر في المحيط انه يكره التمايل على عناه تارة وعلى
 يسراه تارة اخرى واذا كان الامر كذلك فينبغي للصلي ان يسكن طرفه فانه النبي
 عليه السلام رأى رجلا يعبت بالحجته في الصلوة فقال لو خشع قلب هذه
 الخشعت جوارحه وروى عن ابي بكر الصديق رضيه الله عنه قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول اذا صلى احدكم فليكن طرفه ولا يتمايل غايل اليهود
 وليكن عليه السكينة والوقار والاستكانة والانكسار واعلم ان اصل الصلوة
 التعظيم والاحترام فلا بد للصلي من كمال تعظيم الله تعالى وهما آداب الصلوة
 يناقض التعظيم والاحترام وهما في التعظيم حالة للقلب يتولد من معرفتين
 احدهما معرفة جلالة الله وعظمته فانه من لا يعتقد عظمة لا تزرع نفسه
 لتعظيمه والثانية معرفة حقارة النفس وحستها وكونه عبدا مستورا
 مربوبا حتى يتولد من المعرفتين الاستكانة والانكسار والخشوع لله تعالى فيعتبر
 عنه بالتعظيم لانه مؤد اليه وبالم يتمزج معرفة حقارة النفس بمعرفة
 جلال الرب لا ينتظم حالة التعظيم كما لا يخفى كذا قال الامام في الاحياء قال
 بعض الصحابة يحشر الناس يوم القيمة على مثال هياتهم في الصلوة من الظل
 الطمانينة والتكون ومن وجوب النعيم بها واللذة ولقد صدق فانه يحشر
 كل على ما مات عليه ويموت على ما عاش عليه ويراعى في ذلك حال قلبه
 لاحال شخصه فمن صفات القلوب تصاغ الصور في الدار الآخرة ولا ينبغي
 الا من اتى الله بقلب سليم انتهى وروى انه زاهد دخل المسجد
 وشرع في الصلوة فجاء سارق وسرق رداءه من كتفه وجاء به الى صاحبه
 فلما نظر الى الرداء عرفه فقالوا اين وجدته قال رفعته من كتف فلان
 الزاهد فقالوا رده عليه فانه لو فرغ من صلوته ولم يجد رداءه فرغ
 كتفه دعا فترك جميعا بدعا انه قال فرده السارق ووضعوه على كتفه
 فلم يعلم به فطر السارق انه لو رجع بجبي سارق اخر فيسرقه فيدعو

مصل
 لا يتحرك رأسه
 ولا بدنه

ماله فليكن

مصل
 تعظيم للصلوة

مصل
 ما قال الامام
 في الاحياء

زاهد

الزاهد

في دعواته هدهلاك السارق فيملك هذا السارق الزاد فتكت حتى فرغ
 من صلوته فاخبره فقال الزاهد هب يرحم الله امرئ شعروا بربهم ولم
 اشعر شغل الصلوة في قلبي ذكره في الروضة وقراءة السورة الكاملة
 آداب ايضا وفيه اشعار بآداب قراءة بعض السورة او نصفه او ثلثه
 او اربعة مكروه وجمع اصابع اليدين وقت السجدة نشرا لا ضمرا
 آداب ايضا واحضار القلب في الصلوة يعني ان يشغ في الصلوة خاسعا بقلبه
 خاضعا ببدنه مقبلا عليه بهمة ويعلم انه تعالى له ويشاهد وجهه وجميع
 احواله من حركاته وسكناته ويطلع على ما فيه ظاهرا او باطنا من خير
 وشر ويعقل ما يجري على لسانه من ذكر وقرآن عبادة ومعنى ان
 انه كاد قادرا عليه والا فلا يكون اقل من ان يلاحظ ويتخيل عبادتهما
 لانه يناجي مع من يشاهد ويبصر ما يفعله ويسمع ما يقوله ولا يفوت
 عن علمه زمرت في السموات ولا في الارض فكيف يصنع بدونه ذلك وذكر
 في المصاييح ان النبي عليه السلام صلى صلوة وقراء فيها فلما سلم قال
 لمن خلفه من الصحابة هل تدرون ما قرأت فلم يقدر احد على الجواب
 غير ابي كعب رضي الله عنه قال قرأت سورة كذا يا رسول الله فالتحسنة
 التي هي ثم غايه التحسين روعده وهدى لباقيه على ذلك وتحويل الوجه
 يمنة اى الى الجانب اليمنى وقت السلام حتى يرى بياض خده الايمن
 ويسمى لانه عليه السلام كان يلم عن يمينه وشماله حتى يرى بياض
 خديه كذلك اى مثل ما في يمينه بحيث يباض خده الايسر ومسح الوجه
 بعد السلام لما روى انه عليه السلام مسح وجهه بعد على ما تقدم
 ويقول بعد المسح على الوجه اللهم انت السلام ومنك السلام
 تباركت يا ذا الجلال والاكرام والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام
 عند الفراغ منها بعده ثم يقرأ آية الكرسي والتسبيح ثم يقول بعد قوله
 تقا وهو العلي العظيم سبحان الله والمجد لله والشناء يعني الله اكبر
 ثلاثا وثلاثين بعد الفراغ من الصلوة اعلم انه يستحب للامام والمفتي

مصل
 حدة الصلاة
 اشعار بآداب

مصل
 حركات ومكانات
 في الصلوة

مصل
 تحويل الوجه

مصل
 تسبيح

ان يقرأ التسبيح والتحميد والتكبير اعقاب صلوة الخمس ثلاثاً وثلاثين وفي تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير كما في البرهان والقنية وذوي الاحكام وروى عن حديث هو فيه قال لها غفرت خطاياها وان كان زيد البحر كما في صحيح مسلم وقراءة الفاتحة وآية الكرسي فانهما من آدابها ويستحب للامام والمصلي قراءة آية الكرسي في دبر كل صلوة مكتوبة اعطاه الله تعالى قلوب الشاكرين واعمال الصديقين وثواب النبيين وبسط عليه يمينه بالرحمة رواه ابن النجار من ابن عباس وفي حديث كان في زمرة الى الصلوة الاخرى رواه الطبراني باسناد حسن وفي حديث لا يحافظ عليها الا نبي الله او صديق او شهيد كما رواه البيهقي عن انس رضي الله عنه كما ذكره الحافظ السيوطي في الدار المنيرة ومن المستحبات الاستغفار بعد الصلوة ثلاثاً كما في البرهان الذين في الغنية وفي حديث من قال دبر كل صلوة سبحان الله العظيم وبحمده ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قام مغفوراً رواه البرزنجي عن انس رضي الله عنه كذا في الترغيب ومن قال في دبر كل صلوة مكتوبة اللهم اعط محمد الوسيلة واجعله من المطلقين محبة في العالمين درجة وفي المقربين وله حلت له الشفاعة كما ورد في حديث رواه الطبراني عن امامه كما ذكره المنذري والحتم بقوله تعالى سبحان ربك الخ مستحب كما في غنية وفي حديث من قال لها دبر كل صلوة ثلاث مرة فقد اکتال بالمكيل الا وفي من الاجر رواه الطبراني عن زين ابن ابي كما في الدرر وشهد الله انه لا اله الا هو الذي عند الله السلام وقل اللهم مالك الملك الى قوله بغير حساب فانه مستحب كذا روى عنه علي بن ابي طالب وفتنم الدعاء بعد المكتوبة فانه مستحب لقوله عليه السلام دبر الصلوة المكتوبة حين قيل له اي الدعاء اسمع يا رسول الله وقد قال النبي عليه السلام في حديث رواه ابن عباس

رضي الله

هذا الحديث في صحيح مسلم

هذا الحديث في صحيح مسلم

هذا الحديث في صحيح مسلم

رضي الله عنهما ومن لم يفعل ذلك فهو محتاج اي من لم يدع بعد الصلوة رافعاً يديه الى ربه مستقبلاً ببطونهما وجهه ولم يلقب حاجته قاله قائل يا رب يا رب فما فعله من الصلوة ناقصة عند الحق سبحانه كذا حقق في الثوب روى عن الباقر انه قال الا فضل ان يشتغل بالدعاء ثم بالسنة وعلى الرواية من غير ان الا فضل ان يشتغل به بعد السنن والدورات كما هو المشهور في زماننا واللازم على الداعي ان لا يرفع يده الى السماء ولا يرمي اليها عند الدعاء لقوله من ينتهز احوام من رفعهم ابصارهم عند الدعاء في الصلوة الى السماء ولتتفطن ابصارهم وذلك لما فيه من الالتفات وابهام نسبة العلو المكان اليه تعالى عن ذلك علواً كبيراً قيل هذا في الصلوة وما غيرها فلا يكره لان السماء قبلة الدعاء ومحل نزول البركات **الفصل السادس** لو ترك المصلي شيئاً مما سميته شرطاً يعني لو ترك من الشروط المذكورة فيما تقدم من الوضوء وطهارة البدن وثوبه ومكانه الذي يصلي فيه واستقبال القبلة والنية لا يصح دخوله اي دخوله المصلي في الصلوة سواء كان التارك عامداً اي قصداً او كان التارك ناسياً اي سهواً ولو ترك اي المصلي شيئاً مما سميته ركناً اي شرطاً وهو في الصلوة ان كان ما يترك مما يمكن قضاءه في الصلوة فقضاءه لازمة عليه كالحزرة والتجويد وان كان مما لا يمكن ان يترك مما لا يمكن قضاءه فسدت صلوته كالركوع فانه اذا ترك ولم يوجد في محله لا يقضى أبداً وان ترك اي المصلي شيئاً مما سميته واجباً وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة وحكمة حكمه كحكم الفرض عمداً لا اعتقاداً حتى لا يكفر جازمه كمن لا مطلقاً بل ان كان تركه سهواً يجب عليه اي على المصلي التارك سهواً سجدة السهو وان كان تركه عامداً اي قصداً لا يجب عليه سجدة السهو ولكن تكون صلوته اي صلوة تارك الواجب عمداً يكون على التقصان ونفسه اي نفس التارك آثم ومسيئ ولو ترك اي المصلي شيئاً مما سميته سنة فهو

مطلب رواية بقا

مطلب قصدي

هذا الحديث في صحيح مسلم

صور الحيوان اشد فاشتم تصوير صوته اكثر واما تصويره مالا روح فيه
في خض فيه واد كان مكرها من حيث انه اشتغال بما لا يعنى وكذا
يكره لبس النقش بانواع الوان سواء نقشه في التسبيح او بعد الثوب
الرقيق الذي ينظر عورته فانه لبسه ايضا مكروه وان كان عورته
تري منه اى من الثوب الرقيق فسدت صلواته لانه في حكم انكشاف
العورة فانكشافه بلا شك مفسد للصلوة فانه ايضا يوجب
الغسلة لانه نوع كشف العورة وفي الحديث من رقة ثوبه رقة دينه
فلبس الثوب الرقيق من علايم ضعف الدين قال الامام كرم السلف
الثوب الرقيق خوفا من سر بانه اتباع الشرعات في المباحات الى
غيرها من المكروهات والمحظورات انتهى وقيل كان عمر رضى الله
عنه اراى على رجل ثوبين رقيقين علاه بالدرة وقال دعوا هذه
البراقات للنساء نعم قد رخص في ذلك علمه لا يلزم بالذهب ويقف
على رخصة الشرع وقال رجل ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا
ونعله حسنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم حب الجمال وتكون هذه
الرخصة في حق من يلبسه بهوى نفسه تلك مفتحة ومتحيلة
فانه من لبس الثوب للتفاخر بالدنيا والتكاثر بها فقد ورد فيه وعيد
الى هتافه من العورات واما من يدعى الذهب فلا رخصة في حقه
روى انه جاء عبد الله بن عامر في برد الى النبي صلى الله عليه وسلم
ابور زراحتة على فيه وجعل يضرب به ثم اعرض عنه ولم يكلمه
فغضب ابن عامر وشكا الى ابن عمر رضى الله عنه فقال له تاني آنا
ذر هذه الشيايب وتسال عن الذهب وهم يقولون الشيايب الرقاق
اي الشيايب الفساق نظرا لرفع ابن عمر الى بشير بن مروان على
منبر الكوفة وهو يوعظ فقال انظر الى اميركم يوعظ الناس وعليه
ثياب رقاق كذا في شرح الخطيب والحياء ويجب على المرأة ان
تلبس ثوبا غليظا لا يرى منه عورتها قال في النية المرأة تصلي

مطلب
ثوب ينظر
عورته

مطلب
عمر

مطلب
سؤال
عنه الذهب

في ثلثة

وفي ثلثة اثواب قيص وخمار ومقنعة وفي الخلاصة قيص واذا
ومقنعة وهو الاول لانه الاثار فيه زيادة ستره والمقنعة تسد مسد
الخمار وهي بكسر الميم يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والقناع
اوسع منها بحيث يعطف ومن تحت الحنك ويربط من الوراء والخمار
اكبر منهما بحيث يغطي به الرأس وترسل اطرافه على الظهر والصدر
والمستحب ان يصلي الرجل في ثلثة اثواب اذار وقيص وعمامة ولو صلى
في ثوب واحد متوقفا به جميع بدنه كما فعله القصار في المقصر جاز
من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وان لبست اى المرأة ثوبا
رقيقا يرى بدنها اى بدنه المرأة فسدت صلواتها اى صلوات المرأة
لانه كشف العورة وبها فسدت صلواتها والثوب المقصوب فان
الصلوة معها لا ينبغي لانه حق الغير بل لا يجوز معها في قوله والثوب المسروق
فانه لا يليق بها الصلوة لانه حق الغير ايضا والثوب الامانة والتعدي
بها لا يجوز فان هلك بعد التصرف ضمن فانه الصلوة معها لا يليق
ايضا لانه حق الغير وهذا في التقوى واما في التقوى فروى عن بعض
اهل الله انه لا يلبس الاعارية كما روى عن ابى بازيد البسطامي
قدس سره انه مات ولم يترك الا قيص الذي كان عليه وكان عارية
فرقة الى صاحبه وحكى عن بعض المشايخ انه بقى ما لا يلبس الثوب
الاستلج حتى كان لا يلبس على ملك نفسه شيئا كذا في العورات والثوب
اليهودى ايضا مكروه للتنجيسه فانه اليهودى لا يبالي بالنجس والصلوة
بثوب الخلو طيب النجس لا يجوز ولئن سلم انه طاهر ولكن في استعمال اشد
كراهة وكذلك الثوب المجوسى فانه مبالاة في ثوبه لا يوجد منه
ايضا وثوب غيره اى غير المجوسى من الكفار كالتصاريق والوشى
في العرب والعجم فانه ثوبها غير طاهر لانه في الباسه تشبها لهم
وذما مكروه في الاسلام وفي التنجيس قال بعض مشايخنا يكره القلعة
في ثياب الفسقة لانهم لا يتوقفون الحجاب الا ان الاصح انه لا يكره

مطلب
ثوب ينظر
عورته

مطلب
رقيق

مطلب
فتوى وثقوى
في حق الثوب

مطلب
ثوب كفار

مطلب
فسقة

لأنه لم يكن من ثياب أهل الذمة إلا السراويل مع أنهم يستحلون
 الحمر كذا في الطريقة الحمدية والحرام الحريد للرجال لو ردت انتهى
 عنه والثوب العتيق أيضاً لبسه مكروه مع وجود الجديد قال في
 المنية يكره أن يصل في ثياب البذلة بكر الباء والذال المعجمة وهو
 ما لا يصان ولا يحفظ من الدنس ونحوه وكذا يكره في ثياب المهنة
 أي الخدمة والعمل انتهى والبذل العريان أي لا يجوز مع وجود
 الثوب الذي يستبد به وأيضاً لا يجوز الكلاة مع وجود العمامة
 لأن لبس العمامة علم ووقار وفي لبسها شرف وفضل وفي الحديث
 صلوة مع عمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة وهي بنجان العرب
 وقال عليه السلام عمامة سواد قيل وقع منه ذلك أخياناً
 لأنه لبسها دائماً أو كثيراً ولا يجوز أيضاً بالثوب الواحد مع وجود
 الآخر وكذا في المنية ويكره أن يصل في أزار واحد أو في السراويل
 فقط لقوله عليه السلام لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد
 لبس في عاتقه منه شيء إلا بعذر بانه لا يجد ولا يجوز أيضاً
 بالأزار الواحد مع وجود الثوب بل مكروه أشد كراهة والثوب
 المحيط بالذهب والكلاء الحريد أيضاً للرجال والنساء وتعالى الآية
 جمع سلاح التي تحلى بالذهب كالسكين والخنجر والتيف مكروه
 أيضاً وبالثوب الهندى مع وجود الثوب الفارسي مكروه أيضاً
 ولبس الثوب على الرأس ونهى النبي عليه السلام عن الاقتطاط
 بالقاف والعين والطاء المهملتين أي شد العمامة على الرأس من
 غير رادة تحت الخنك وفي الحديث أنه نهى عن الاقتطاط وأمر
 بالتلحي أي تطويل العمامة تحت الخنك كذا في الصحاح وفي طرف
 الثوب على الكتف بانه لا يلبس الكمين فإنه هذا اللبس أيضاً مكروه
 لأنه من اخلاق الجبابرة عموماً لأنه الصلوة مقام التواضع والتذلل
 والخنوع والتكبر والتجبر ينافيها وإن لبس إحدى الكمين

وروي الكمين الآخر فكذلك مكروه اختار قاضيان وغيره وهو الصحيح
 وقيل لا يكره كما اختار صاحب الخلاصة وكذا اللبس بثوب الحمام
 فإنه مكروه لأنه يوطئ ثوبه يحتمل أن يكون مخلوطاً بالدم السائل
 عند الحمامة فإنه لا يصان عن الدم وقتها ضرورة وبهذا الاحتمال
 يكون مكروهاً تنزيهاً لعدم الضرورة في لبسها وأما إذا لم يوجد
 غير هذا الثوب فلبسه أولى للستر إذا لم يكن ما فيه من الدم مانعاً
 للصلوة فإن كان مانعاً لها بان كان ما فيه زائداً قدر الدرهم
 فيشذ يصلي عرياناً ولم يصل مع الثوب المذبور وكذا اللبس بثوب
 الحمامة بفتح الحاء المهملة والميم المشددة أي صاحب الحمامة فهذا
 مكروه أيضاً لأنه ثوبه مخلوط بفرقة الحمام وشائبة بوله فإنه
 الصيانة عنه غير ممكن ضرورة ولهذا يكون مكروهاً وكذا اللبس
 بثوب تارك الصلوة فإنه ثوبه غير طاهر الاحتمال أن لا يسهل في ثوبه
 فلهذا يكون مكروهاً احتياطاً ووضع الثوب على الرأس كالنساء
 فإنه في حق الرجل غير لازم وإنما يلزم هذا للنساء للستر عن الرجال
 ويسمى هذا الوضع الاعتبار في اصطلاح الفقهاء وهذا هو المكروه
 في فتوى قاضيان وغيرها وهو الموافق لاعتبار المرأة وكراهة
 التشبيه بها وتغطية الوجه كالنساء مكروه أيضاً لتشبيهها
 أي تغطية المصلي وجهه كالنساء أي كتغطية النساء وجهه بالحجاب
 عند الخروج إلى الطريق لمصالحها فهذا مكروه أيضاً لتشبيهه بها
 وإن نهى عنه وبثوب الطفل يعني الصلوة به مكروه لاحتمال أن
 يكون الثوب نجساً لعدم الصلوة منه في ثوبه وإنما كان الأكثر
 فيه نجساً لعدم مساك بوله وعدم مبالاة في ثوبه لاحتمال
 أن يختلط بالنجس وإنما الغالب فيه أنه يكون لباسه نجساً
 لعدم صونه الثوب الذي في بدنه وبثوب الأمة لعدم مبالاة لها
 في ثوبها أيضاً لأنها الطباخة فإنه ثوبها مخلوط بالدم والسم والتمن

مطلب ثوب حمام

مطلب ثوب حمام
 ثوب تارك الصلوة

مطلب تغطية الوجه
 كالنساء

مطلب ثوب طفل

مطلب ثوب أمة

الحاصلين من مسح يديها على لبا سها عند الصبح الطلوع وفي مسح الكفين
 على ثوبها عند قطع اللحم والبصل للطعام ومن رشاشة الماء الذي
 عند غسل الأواني المخلوط بباقي الطعام في يكون ثوبها نجسا
 فيكون مكروه كراهة تنزيها والتحرز عنها أولى من لبسها عند
 الصلوة لاحتمال المذكور وبثوب القصاب لاحتمال تخلطه بالدم
 السائل عند الذبح لانه الدم السائل اذا زاد على قدر الدبرهم يكون
 مانعا لجواز الصلوة ومعلوم ان ثوب القصاب الذي زنج الحيوان
 مكرها بالدم السائل لا محالة فالتحرز عنها أولى واليق من لبسها عند
 الصلوة لاحتمال المذكور وبثوب من هو مع الفيل يعني مصاحب
 الفيل لا شك انه ثوبه مخلوط بفرقة ولعدم الصلوة من بوله
 فلهذا يكون مكرها وبثوب من هو في البارية مع الغنم لانه
 ثوبه ايضا مخلوط برشاشة فيه بوله وغيره اي غير الغنم
 من البقر والابل وبثوب التراك الذي لا يعلم شروط الصلوة
 والوضوء بل لا يعلم الايمان والاسلام اذا عنهما لا يجاب عنهما
 فاذا كان حاله كذلك يكون لباسه نجسا مانعا لجواز الصلوة
 فالتحرز عنه أولى لاحتمال علم الصلوة عن ثوبه عند التبول ط
 والخطوط وبثوب الاعمي لعدم صونه في ثوبه وبثوب المجانين جمع
 مجنون ولا شك انه لا يوجد منها الصلوة والمبالاة في حقها
 ثوبه فانه مخلوط بالنجاسة المانعة فلهذا يكون مكرها
مكروهات الوقت الصلوة فيه وهي سبعة عشر يكره التنفل بعد
 الصبح الصادق اي لا يتنفل بعد الطلوع الفجر الثاني باكثر من سنة
 الفجر لما روي انه عليه السلام قال اذا طلع الفجر فلا تصلوا الا
 ركعتي الفجر وفي التنجيس المتنفل اذا صلى ركعة فطلع الفجر كانت
 الاتمام افضل لانه وقع في صلوة التطوع بعد الفجر لا عن قصد
 وفي التحفة والحانية الاوقات المكروهة اثني عشر ثلاثة منها

مطلوب
ثوب قصاب

مطلوب
ثوب اعمي

مطلوب
ثوب اعمي

مطلوب
ثوب اعمي

مطلوب
ثوب اعمي

وقت

وقت الطلوع والادستواء والغروب والكراهة فيها المعنى في الوقت ولهذا
 آثر في الفرائض والتفل وفي البواقي لمعنى في غير الوقت ولهذا آثر في التنفل
 لا في الفرائض وتلك البواقي تسعة وهي بعد طلوع وبعد الفريضة قبل
 الطلوع وبعد صلوة العصر قبل التغير وقبل صلوات الغروب
 وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الإقامة فيه وعند خطبة العيد
 وعند خطبة الكسوف وعند الاستسقاء خطبة الى هنا كلامهما
 لكنه غير ظابط لانه ما قبل صلواتي العيدين مكروه والثالث الاخيرين
 الليل لانه العشاء مكروه وما بعد شروع الامام مكروه للتطوع
 الاربعة الفجر فانه يصليها اذا لم يخف فوت الجماعة وبعد خروج
 الامام للخطبة قبل الشروع فيها مكروه عند أبي خنيفة من ابي
 ملك شرح مجمع البحرين لا القضاء اي لا يكره القضاء بعد الطلوع
 الفجر الثاني ولا يكره ايضا سنة الفجر بعد الصبح الصادق ولا يكره
 ايضا اي لا بأس بهما في هذا الوقت للحديث المتقدم آنفا اعلم ان
 صلوات التطوع بجماعة اذا كان سواها الامام ثلاثة لا يكره وفي الاثر
 اختلاف والاصح انه يكره قال الحلواني كذا في شرح المنية
 التنفل بجماعة على سبيل التداي مكروه كما في شرح المنية والبرازية
 وغيرهما التداي هو الاداء والاقامة جهرا كما في الفتاوى البها
مكروهات الوقت الصلوة فيه وهي سبعة عشر يكره التنفل بعد
 والمقتدى معا متقلبين وكان على سبيل التداي كذا في الكافي ذكره
 في شرح الصغير والكبير قال الشمس الائمة الحلواني انما تكرر اذا
 كان على سبيل التداي قاله المسكين وفي الاصل للمصدر الشهيد
 اذا صلوا بجماعة بغير اذان واقامة في ناحية المسجد لا يكره
 كما قاله ابن النجيم في البحر كذا في البداية وذكر ايضا في عزانه الفتوى
 كما في نذر الامام مفاتيح الجنان **مكروهات** لو اراد ان يصلي التنفل

مطلوب
قبل صلوات العيدين
ثوب مكره

مطلوب
ثوب قصاب مع صلوة
التطوع بجماعة

مطلوب
ثوب مكره
بداية الصلاة

بجماعة بلا كراهة نذر الامام والمجاعة كما في جامع الفضائل وفي المحتصر
 البحر لو اراد ان يصلي نوافل بنذرهما شتم ثم يصليهما كما هي قال مشرف
 الائمة المكي اداء التنفل بعد التذرية افضل من اداؤه بدولة التذرية
 كما في شرح النية في الصغير والكبير كذا في غنية الفتوى كما ذكره
 ابن وهبان ونقله في شرح ابن السنية في عقد الفوائد في كتاب
 الصلوة وما روى من الصلوة في الاوقات الشريفة كليلة القدر
 وليلة نصف شعبان وليلة العيد وعرفة وجمعة وغيرها تصلي
 فردي قاله الحاروي المقدسي كما قاله في البحر **لا** يكره الاقتداء في
 صلوة الرغائب والبركات والقدر الا اذا نذرت كذا ركعة بمرثاة الامام
 بالمجاعة كذا في التبرازية **ولا** يكره التنفل ايضا بعد صلوة الفجر
 الى طلوع الشمس **ولا** يكره الله القضاء بعدها وكذا صلوة الجنائز
 وسجدة التلاوة يؤدى مع النقصان اذا حضرت او تليت فيها
 لا يجوز لانها وجبت كاملة فلا يؤدى ناقصة كذا ذكر في شرح
 المجمع وفي نصف النهار لا يجوز الصلوة اى لا يجوز فيها كما لا يجوز
 الصلوة في وقت الطلوع ووقت الغروب لما ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن الصلوة في هذه الاوقات ذكر في الاصل ما لم يتفق الشئ من قدر
 رنج فهي حكم الطلوع اى لا يجوز الصلوة اى صلوة كانت الاعصر يومه
 اى لا يجوز في وقت الغروب الا العصر اى يجوز في وقت الغروب الا
 العصر اى صلوة العصر الذي اخرجت الى هذه الوقت بسبب من
 الاسباب فيكون المعنى يترك الصلوة فرضا كان او نفلا في هذه الاوقات
 الاعصر يومه فانها لا يترك بل يصلي مع النقصان ويكره التنفل ايضا
 بعد صلوة العصر الى وقت الغروب وتأخير الله العصر ايضا مكروه
 ويكره التنفل ايضا بعد الغروب قبل صلوة المغرب ايضا ولا يكره
 القضاء بعده الى غاية التغيير لا الى الغروب كما في البحر يلحقه بغيره

هذا هو مقتضى ما في
 هذا هو مقتضى ما في
 هذا هو مقتضى ما في
 هذا هو مقتضى ما في

المنذور وبالقضاء في عدم الكراهة حتى ان نذر من نذر ان يصلي
 ركعتين فادأوها بعد العصر لا يكره وقال لا يكره له ان القضاء كان
 لا يكره ككونه واجبة فالمنذور ايضا واجب فلا يكره ولم يمان ان النذر
 كان ليحل فرض هذا الوقت عن مزاحمة غير جنسه والقضاء كان
 من جنسه لانه واجبة بايجاب الله تعالى والمنذور ليس من
 جنسه لانه بايجاب العبد فيكون وقعا للمزاحمة كذا ذكر في شرح
 المجمع وتأخير صلوة العصر الى وقت العصر الا الصغير مكروه والمستحب
 تعجيلها ويكره التنفل ايضا وقت خروج الخطبة لاجل الخطبة
 على المنبر يوم الجمعة لما روى عن ابي القحافة كالحلفاء الراشدين
 ونحوهم انهم كانوا يكرهون الصلوة والكلام بعد خروج الامام
 للخطبة تركوها ويكره التنفل والكلام في وقت اذان المؤذن فان
 ابتها لازمة والشروع اليها مانعة عن الايجابية ولهذا يكره
 وكذا يكره التطوع عند الاقامة في يوم الجمعة كذا خصه قاضي
 وصاحب الخلاصة وغيرها اما في غير الجمعة فلا يكره بمجرى الاخذ
 في الاقامة ما لم يشرع الامام في الصلوة وبعد شروعه ايضا لا
 لا يكره سنة الفجر اذا علم انه يدرك الركعة الثانية والتشهد
 على قوله من الخلاف وكذا لا يكره بقية السنة اذا علم انه يدركه
 قبل الركوع في الركعة الاولى ذكر السروجي وقبل صلوة عيد الفطر
 لانه وقت كراهة وكذا تكرر التطوع ايضا وقت خطبة عيد
 الفطر وكذا بعد خطبة في المصلي ولا يكره بعد رجوعه منه من
 الحلبي وكذا يكره التنفل قبل صلوة عيد الاضحية ايضا لانه وقت
 كراهة واشتغال مباشرة صلوات العيد وكذا عند خطبتها في
 المصلي وكذا يكره وقت ان يصلي في ضيق الوقت كمن شرع النافلة
 في آخر وقت الظهر مثلا التكى فيه اداء الظهر مع سنتها لا غير
 ومع هذا لو صلى النافلة خرج وقت الظهر ويكون سببا للخروج الو

مطلق عصر الاضحية
 وقت ركعة

مطلق
 ويكره التنفل وقت
 اذان المؤذن

مطلق
 يكره التنفل
 قبل صلوة العيد

مطلق
 في وقت
 قية

عن وفيها فان لازم عليه ان يصلي الفرض في هذه الوقت الذي
يسع فيه الظاهر مع ستمها فقط فاذا عكس صار مكرها وكذا
يكره التطوع وقت السكر الذي لا يعلم يمينه ولا شماله فاذا سئل
عن السماء اجاب عن الارض وسئل عن الارض اجاب عن السماء
وعن الرجل اجاب عن المرأة وعنهما اجاب عنه واذا مشى تميل
الى الجدران التي في الطريق هذا حد السكران فان هذا الوقت ليس
وقت العبادة لعدم تعقله في هذا الحال وكذا يكره التطوع ايضا
قبل صلوة الجنائز فان تعجيلها مستحبة واتباع التطوع افضل
ان لم يحضر الجنائز في المصلي فحينئذ يكون مكرها فلهاذا يكره اعلم
ان الصلوة على الميت مشروعة بالكتاب والسنة والجماع كذا في
التأريخا ركانية كما في الاحكام **مسند** يكفر من انكر فرضيتها
كما في الفنية والفوائد الشاجية كما في البحر في فرض كفاية كما في الكنز
وغیره فاذا قام به البعض واحدا او جماعة ذكر او انثى سقط
عن الباقيين واذا ترك الكل اثموا كذا في التائا ركانية كما في الاحكام
الجنائز روى الطبراني وابو نعيم عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم صلوا على ما قال لا اله الا الله وفي رواية صلوا
على كل ميت رواة ابن ملجاء عن ابي هريرة ذكره السيوطي وفي رواية
رواة البيهقي عن ابي هريرة صلوا على كل ميت وفاجر ذكره في الجامع
روى البخاري ومسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه انه قال قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من شهد الجنائز حتى يصلي
عليها فله قبر طاه قيل ما الفير طاه يا رسول الله قال منها الجليلين
العظيمين وقد جاء في رواية مسلم اصغرهما مثل اخد مامن رجل
مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا
لا شفعتهم الله منه اى قبل شفاعتهم في حقته ورواية مائة
رجل رواة مسلم واحمد والنسائي والترمذي وصححه عزرا

مطلب
جنائز مع من
انكر فرضيتها

مطلب
قول رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم

مطلب
مقابل هضم
يوت

يشة

عائشة رضي الله عنها كما في الصابغ وكذا يكره التنفل ايضا وقت
ان يصلي الامام صلوة الفرض فان اللازم عليه الاقتداء اليه
والترك كان مكرها والله اعلم **مكرها** **مكان** اربعة ونحو
الاول ان يصلي على الارض الفصوب لانه حق الغير والصلوة فيه
اذن صاحبه بغير مكره ومكره اى يكره الصلوة على الارض الخصوة
فانه لا يرخص الصلوة فيها فكذا مكرها ايضا وكذا يكره ان يصلي
على الارض الناس بلا اجازتهم فان الارض لهم فيتوقف الى اجازتهم
وكذا يكره ايضا ان يصلي على محل سكنوتهم اى سكونه الناس
فان الصلوة يتوقف الى اجازتهم ايضا وكذا يكره ايضا ان يصلي
في المسجد الذي يخاف المصلي فيه وقوع خيطه عليه اى على نفسه
للاحتيال ان يهدم الحائط وهو واقع التهلكة فاللازم عليه
ان يتقي عن موضع التهلكة فلذا قالوا اتقوا مواضع التهلكة
فلذا يكون مكرها وكذا يكره ان يصلي على سطح المسجد وعلى
سطح البيت اذا صلى عليه اى على سطح يتحرك لانه مواقع التهلكة
ايضا والاجتناب عنه لازم عليه كقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
الى التهلكة وكذا يكره ان يصلي ايضا على المسجد الذي عنده اى عند
المسجد كل ما ان لورد الشرى عنه وكذا يكره على السطح الذي تحته
نجاسة او روث وهو نجاسة ذوى القوايم الاربع من الفرس
والفيل وغيرهما لورد الشرى عنه ايضا وكذا يكره الصلوة على مكان
الدبل والبقر والغنم والخيل لعدم طهارة هذه الاماكن لتوث
هذه الاماكن ببول هذه الحيوانات وكذا يكره الصلوة في مقابل
الغنم كشابرة عبادة عبادة الغنم لانه عباد الغنم تعبدوا الى
مقابله الغنم لانهم وضعوا الاصنام في مكان مرتفع في الكسا
وتعبدوا متوجهين اليها ونلك مكره للشابرة لها في العبادة
وكذا يكره الصلوة في الحمام وكذا في المفصل لانه الحمام متلوث بالماء

مطلب
مكرها

مطلب
مكرها

مطلب
مقابل نجاسات

مطلب
مقابل هضم
يوت

مطلب
حرم

للتسليم وسائر القازورات من الشعر الغير المطاهرة وسائر الثنابات
والوسخات النجاسات واذا كان كذلك فيلزم الكراهة في هذا
الموضع فانه طهارة المكان للصلوة وكذا يكره الصلوة في المقبرة اما
اذا اعتد المكان للصلوة فيها فيجوز الصلوة بلا كراهة في هذا المكان
وكذا يكره ايضا في سطر الطريق لانه الموانع موجودة في وسطها فاذا
وجد المانع فيها يكون الصلوة فيها مكروها لانه عليه السلام نهى
عنها وكذا يكره في البتخانه لانه معبد الكفار لانه لا يبالي لغوا
في طهارة المكان الذي يتعبدوا فيها فاذا كان كذلك فيلزم الكراهة
في الصلوة اذا صلى فيها اولاد المصلي اذا صلى فيها يتشبه لعبادها
ولهذه المشابهة يكون مكروها وكذلك يكره في الكنيسة اليهودية
والنصارى لهذه المظهور والمشابهة ايضا وكذا يكره في مقابلة
صورة ذي روح لانه فيه تعظيما وكذا ان يكون فوق رأس المصلي
في الصنف او بين يديه قريبا منه او بخذائه وان لم يكن قريبا تصاوير
مرسومة في جدار او في غيره او صورة موضوعة او معلقة بخلاف
ما اذا كان خلفه لانه اهانة لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة
غير مقطوعة الرأس واما اذا كان مقطوعة الرأس او كانت
صغيرة جدا بحيث لا يبذل الناظر فلا يكره ان يكون بين يدي
المصلي او فوق رأسه ونحوه لانه لا تعبد فان في التشبيه بعباد
الصور وفي الخلاصة المختار ان الصورة اذا كان على وسادة
او بساط لا بأس باستعمالها وان كان يكره اتخاذها وانه كانت
على الارض والستر فمكروه ويكره التصاوير على الثوب فيه
اولم يصل اما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا بأس به لانه مستور
صلى بشيابه وكذا لو كان على خاتمه ولو رأى صورة في بيت غيره
يجوز لها محوها وتغيير صورتها انتهى ذكره ابراهيم الحلبي
في شرح على النية المصلي وكذا يكره الصلوة في مقابل النار المشابهة

مطلب
مقبرة

مطلب
بتحان

مطلب
كنيسة اليهود

مطلب
صوت ذي
روح

مطلب
تصاوير
في البيت
غيره

عباد

عبادها ويسمى بهذه هي بتعبد النار مجوسيا لا يكره الصلوة في مقاب
الشمع وهو ما يحرق في الشمعدان والستراج اي القنديل بكسر السين
وراء المهملة وهو القنديل وفي فتاوى الحجة الاولى عدم مواجهة
الستراج وكذا يكره ان يصلي وبين يديه تنويرا كان موقدا وكذا
يكره الصلوة في الصبح من غير سترة اذا خاف المصلي من الناس
اي من يراه بين يديه وينبغي للمصلي في الصبح ان يتخذ سترة
قدر ذراع في غلظ اصبع ويقرب منها ويجعلها قبالة احد جانبيه
لدين عينيه وان القى العصا بين يديه ولم يفرر وخط خطا قيل
يجزى عنه السترة وقيل لا وعلى قول المجوز فقيل يخط خطا
كالحراب وقيل من جهة يمينه واما الوقوف في الكفاية بطول عرضها
ليكون على مثل الفرز ويدرك المار اذا اراد ان يمر في موضع سجود
او بينه وبين السترة بالاشارة او بالتسبيح لانهما معا وثرة
الامام يكون سترة للقوم ويجوز ترك السترة في موضع يامن
المرو فيه وفي القنية قام في آخر الصف من المسجد بينه وبين
الصفوف مواضع عالية فالداخل ان يمر بين يديه ليصل الصفوف
لانه اسقط حرمة نفسه فلا ياتى المار بين يديه كذا ذكره
في ابراهيم الحلبي وشرح على النية المصلي وكذا يكره الصلوة ايضا
في المذبة بفتح الميم وكون الذاء وفتح الباء هي المواضع التي يلقي
فيها الزيل اي السرقين وكذا يكره الصلوة في الجزرة ايضا بفتح
الميم وكون الجيم بعد ذاء معجمة ثم راء مهملة بعد ذاء هو موضع
الجزرة وهو الموضع الذي يذبح فيه الحيوانات من الغنم والبقر
وغيرها اي المواطن الذي هو يسمى بصر بسليخا لانه عليه السلام
نهى ان يصلي في سبعة مواطن في المذبة والجزرة والمقبرة وقارة
الطريق وفي الحمام وفي مواطن الدبل وفوق ظهر الكعبة ولانه هذه
المواضع مواضع النجاسة وكذا يكره الصلوة ايضا في بيت فيه منامير

مطلب
صباح يكره

مطلب
قنية

مطلب
مذبة

مطلب
مواضع سبعة

مطلب
منامير

بفتح الميم والزاء المعجمة بعدهما الف جمع من زمار معروف وفي بيت يلعب
 فيه الشطرنج لانه الوعيد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم يلاعبها
 لكونها آلة اللهو واللعب فانه التبرها اذا وجد في بيت يكون الصلوة
 في ذلك البيت مكروها وكذا يكره الصلوة ايضا في مقام فيه راحة
 كريهة تعظيما لها كالدباغ خانه والزيتن خانه وغيرها وكذا يكره
 في بيت المنقش بصورة الحيوانات من الطيور وسائر الحيوانات
 اما اذا كان الصورة غير ذي الروح كالشجر ونحوه فبالاتفاف لا يكره
 وان سجد عليها وكذا يكره الصلوة في بيت الظلام لا يرى موضع
 السجدة فيه للمفروض فان راء موضعه لازمة عليه ليكون سجدة
 فارغاً عن الشك وفي قوله للمفروض اشارة الى ان التافاف اذا صلى
 في بيت الظلام الذي لا يرى موضع السجدة لا يكون مكروها
 وقيل يكره ايضا وكذا يكره الصلوة في بيت يصلي منفردا اعلم ان
 العلماء اختلفوا في الجماعة قال بعضهم انما فرض كفاية وقال
 بعضهم انها فرض عين وهو قوله احمد واحد واحد وعطاء وجنود
 حتى قالوا لو صلى وحده مع امكان اداؤه مع الجماعة لم يجز كذا
 في القنية وفي الغاية قال عامة مشايخنا انها واجبة وتسميتها
 ستة لوجوبها بالسته وفي البدائع تجب على العقلاء البالغين
 النهر والقادرين على الجماعة سنة مؤكدة في قوة الواجب كذا ذكره
 ابن الرهام وهذا القول اي كونها سنة مؤكدة غالتا كيد هو الصحيح
 حيث لو تركها اهل ناحية وجب قتالهم بالسلاح لانها من
 شعائر الاسلام ولو تركها واحد منهم بغير عذر تجب تعذيبه
 ولا يقبل شهادته ويا ثم الجيران والامام والمؤذن بالسكوت عنه
 واول التعزير ثلاثة اسواط وقال صاحب الخلاصة سمعت
 من ثقة التعزير مطلقا باخذ المال ان راي القاض او الوالي جان
 من لا يحضر الجماعة يخوفه على ذلك باحراق البيت كما في الخطاب

مطلب
 راحة كريمة
 مطلب
 لقول
 حيوانات
 مطلب
 سجدة
 في بيت المظلمة
 مطلب
 منفرد في البيت
 مطلب
 ما في البدائع
 في حق المنكر
 مطلب
 ما في البدائع
 في حق المنكر
 مطلب
 ما في البدائع
 في حق المنكر

ومن

ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعذيبه باخذ المال
 لانه اكثر تأثير فيه من الضرب كذا في الحواهر والمنازلة السبب عنه
 ما لم يمت ثم وفعله لا يخفى على التمسك كما قال ابن النجيم في يجمع
 بلا عذر شرعية وفي هذا المعنى آيات واحاديث كثيرة قال عليه
 السلام اذا تقصوا العبد واسبع الوضوء ثم خرج الى المسجد وصلى في
 جماعة المسلمين لم يضع رجله ولم يرفع الا ومالك ينادي اللهم
 اغفر ذنبه واكشف غمته وارفع خذنه فانما صلى صلوة الامام وانظر
 قد غفر الله له واذا ادرك بعضا وقائه بعضا ذكره في بدر الواعظين
 ولا تترك الصلوة منفردا في البيت بعذر كالمرض والظلمة اي الشديدة
 وكذا الطين والبرد الشديد عذر ايضا والخوف من العدو والسلاط
 الجبار والوكلاء والظالم وكذا يكره ان ينصرف الامام عن القوم اي
 عن المقتدى في مكان اعلى من مكان القوم اذ لم يكن بعض القوم معه
 اي مع الامام وانما يكره لانه فيه التشبيه باهل الكتاب في امتيان
 الامام بما كان مخصوصا اما اذا كان مع الامام بعض القوم فلا يكره
 وكذا يكره وقوف الامام في الاسفل من مكان القوم او وقوف الامام
 في العلوي اي في الاعلى من مكانهم قال الطحاوي لا يكره لعدم التشبيه
 باهل الكتاب فانهم اتماما لخصوة اما مهم بالمكان المرتفع والظاهر
 الرواية الكراهة لانه فيه اذراء الامام ومقدار الارتفاع الذي
 يحصل به كراهة الانفراد قيل مقدار ذراع وعليه الصمت وقيل
 ما يقع به الامتياز مقدار قامة وهذا معنى وقوله وفي رواية
 مقدار قامة الرجل وكذا يكره ان يقوم الامام في الطاق اي طاق
 المحراب بان يكون قدما في المحراب لانه فيه التشبيه باهل الكتاب
 وكذا يكره بين صف المفترض اي صلى سنة او نفلا يعني يكره للمفرد
 ان يقوم في خلل الصف بين المقتدين فيصلي صلوة التي هو فيها فيخا
 لفهم في القيام والقعود والركوع والسجود وانما يكره لمن الفتهم آية

مطلب
 ما من صلي مع
 الجماعة من المسلمين
 مطلب
 ما من جماعة
 مطلب
 انفراد امام بلد قوم
 مطلب
 فوق الامام
 مع الاسفل
 مطلب
 ارتفاع
 مقدار ذراع
 مطلب
 طاق
 في هذه الصلوة
 في هذه الصلوة

في الدكان وكذا الوقوف في وراء الصف مكرمة لكن لا مطلقا بل اذا كانت
 في الصف الاول موضع اي فرجة يسع فيه ويمكنها القيام فيها الماروى
 انه عليه السلام لما رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فامر
 ان يعيد الصلوة فبعض العلماء ذهبوا بفساد صلواته والجمهور على
 كراهة هذا اذا وجد فرجة قبله واما اذا لم يجد في الصف الاول
 فرجة والمختار انه ينتظر الى الركوع فانه جاء رجل فيها والافالقيام
 وحده أولى من جذب رجل من الصف في زمانا لقلبة الجهرل فرما
 يفضي الجهرل الى فساد الصلوة المجذوب ذكر ابراهيم الحلبي في شرحه
 على النية المصلي سئل القاضي عن وجد فرجة في الصف الاول هل له
 ان يجاوز الصفوف حتى يستد تلك الفرجة ام لا قال ان امكنه ذلك
 من غير ان يؤذى احدا فالواجب عليه ان يجاوز الصفوف ويستد
 تلك الفرجة لانه جاء في الاخبار الا خطي خطوة حتى يستد الفرجة
 في الصف الاول فانه يعطى له من الثواب ما لا يعرف قدره الا الله تعالى
 وجاء في الاخبار خمس خطوات لا يعلم ثوابها الا الله تعالى احدها
 ان يخطو الستة الفرجة في الصف الاول والثاني ان يخطو الطلب
 العلم والثالث ان يخطو اصلة والرابع ان يخطو من صف
 المسلمين خطوة الى صف الكفار مقابلة لهم وقت القتال والخامس
 لا يعرف ثوابها الا الله فاما في الخطوة الاولى فانه ينال ثلاث فضائل
 احدها ثواب الخطوة في سبيل والثاني انه يستد الفرجة وهي وضع
 الظان لانه اذا كان في الصف فرجة فانه يدخلها الشيطان كما جاء
 في الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تراصوا بينكم بالصفوف كيلا يتخللها
 الشيطان كانتهاينات حذف قيل وماينات الحذف يا رسول الله فقال
 ضاءة سور صفار تكون باليمين والثالث ببيان ثواب الصف
 الاول لانه روي عن عائشة رضي الله عنها قالت لو كنت
 رجلا لا تغتات ان ادخل الجنة قيل لها كيف عالت كنت عمل اربع

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

مطلب
سئل القاضي
عن فرجة

مطلب
خطوات

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

فعال

احوها الي كنت اجالس العلماء والثاني كس الاسم الصف الاول
 الثالث اوتت والرابع كنت اخذها لعداة قلت وجدت في الاخبار ان فضل
 الصف الاول على سائر الصفوف كفضل النبي عليه السلام على غيره
 ذكره الشعبي في الكفاية وفي جامع الجوامع وينبغي ان يحاذي الامام افضله
 افضله وفي الخلاصة اذا دخل المسجد والامام في الركوع لا يدخل في
 الركوع ما لم يصل الى الصف انتهى وفيها ايضا وفضل مكان المأموم حيث
 يكون اقرب الى الامام فاذا تساوت المواضع فعن يمين الامام وفي
 الخلاصة لم يجد في الصف الاول فرجة يقوم في الثاني اي الصف الثاني
 لانه اقرب الى الصف الاول قال الشافعية سالت ابا الفضل الكرماني
 وعلى بن ابي حمزة عن فضل الصفوف في حق الرجال فقال في صلوة الجنازة اخرها
 وفي سائر الصلوات اولها انتهى قال ابن همام رحمه الله من سنن الصف
 النواص ملاحق فيه والمقاربة بين الصف والصف والاسراء فيه فف
 صحيح ابن خزيمة ربح عن البراء رضي الله عنه كان عليه السلام ياتي ناصية
 الصف فيستوي صدور القوم ومناكبهم ويقول لا تتخللوني فتخالف قلوبكم
 فلو بكم وان الله وملائكته يصلون على الصف الاول وروي الطبري
 من حديث علي رضي الله عنه قال وما استوا واستوي قلوبكم وتماستوا
 تراحموا وروى مسلم واصحاب السنن الا الترمذي وروى ابو داود ورواه
 عن ابن عمر رضي الله عنه قال اقموا الصفوف وحاذروا بين المناكب وسئلوا
 الحلال ولينوا يا ايدي اخوانكم لا تدروا فرجات الشيطان ومن وصل
 صفه وصله الله ومن قطع صفه قطع الله وروي البراء بن اسامة
 رحسن عنه من سد فرجة غفل وفي ابى داود عنه من قال خياركم
 اليكم مناكب في الصلوة كذا ذكره كوي محمدا فذى ويكره ان يصل
 منفردا مع وجود الامام وانما يكره كثره لان الجماعة تسقط بعذر
 لا تسقط وتكره رافقه ومطاعته كنه عذر اذا لم يكن عن تكاسل وقلة
 مبالاة بها وليوا طبع على تركها بل يقع الترك احيانا لا شغلا بالفتنة

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

مطلب
جذب رجل
من الصف
الاول

تدريجاً
للا مائة
الفرض

عليه السلام

المتوجه على الصلوة الوجه حال الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا خلاف
عليها وقال بعضهم يجعل كل كفه الى الكفة الاخرى واذا عكس صار مكروها
ولما فرغ من بيان مكروهات التحريم شرع في بيان افساد التحريم فقال الاول
من السبعة التي هي افساد التحريم وان كبر الى اللفظ لا يفسد نفسه
تكميمه فسدت صلوة فان تكبير الافتتاح فرض وادنى ما يجوز به اللفظ
نفسه واذا لم يسمع نفسه فسدت صلوة سواء كان المكبر منقرا
او مقننا او اماما وهو اي يقول بفسادها الصحيح وقيل لم يفسد والاف
لو كبر المصلي مع الامام ورفعه من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله
لا يصير شارعا فان لا يسمع عليه ان ينتهي مع الامام لا قبله فاذا فرغ
قبل الامام من هذا اللفظ الذي ياء ومعه يكون مكروها في اظهر الروايات
ولو وقع لفظه لو وصل قوله اي الشارح اكبر بعد الامام اكبر والتالت
منها ولو قال الشارح الله مع قول الامام الله وبعد قول الامام الله ولكن
ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قول اكبر فلا يصح انه لا يجوز شرعا
ايضا لانه لما يصير شارعا لكل اي مجموع الله اكبر لا بقوله الله فقط واكبر
فيقع الكل فرضا فينبغي للصلاة ان يبدء مع الامام وينتهي معه ولا يتقدم
الامام في اللفظ بالتكبير فان لا يسمع على المقنن ان يكون حاله كذلك لانه
يكون صلوته مكروها والرابع منها لو كبر الشارح حاله الانحاء للركوع
يعني لو ادرك الامام ركعا فقال الله في حال القيام ولا يفرغ من قوله اكبر الا في
في الركوع فسدت صلوته لان الشرط وقوع التحريم في خفض القيام والظاهر
وكذا منها ادخال المدة في همزة لفظه الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم وشبهه
فسدت صلوته ان حصل في اثنا عشرها عند المشايخ ولا يصير شارعا في همزة
اكبر فسدت صلوته لتغير معناه بالمدة والسابع منها ادخال اللفظ في اكب
يعني بادخال الالفين الباء والراء قيل يفسد لانه لم يسمع الشيطان في قوله لانه
جمع كبر بالتحريك وهو الطبل وقيل يصير شارعا ولا يفسد صلوته لا بطبعه وان
اصح ولو ادخل الشارح المدة في لفظه الله او في اكبر نسبيا او سهوا من قصد واعتماد

مطل
افتتاح التكبير

مطل
مفسد صلوة
سببها
تكميم

مطل
الحال للركوع

مطل
ادخال الالف في باء اكبر

فسدت

فسدت صلوته وان تقدم ذلك الادخال في الموضوعين يكفر بخوض بالله
لانه استغفار ومقتضاه الشك **مكروها القيام ثمانية عشر** الاول لا ينظر
المصلي في حال القيام موضع السجود اي الى موضع الذي يسجد فيه فان
المستحب في حال القيام ان ينظر الى موضع السجود واذا عكس صار مكروها
وان لا يفصل المصلي في حال القيام بين قدميه قدر اربع اصابع لا اكثر
عليه ان يفصل بين قدميه هذا المقدار فاذا لم يوجد الفصل يكون صلوة
مكروها وضوء الرجلين في القيام ايضا مكروها فان لا يسمع عليه ان يفصل
بينهما قدر اربع اصابع ووضع اليدين على السرة مكروها ايضا فان حلة
تحت السرة فاذا لم يوجد الوضع في موضع يكون صلوته مكروها وايضا قوله
السرة مكروها لمخالفة المسنون ووضع يده اليسرى على اليمنى فانه مكروها لفظه
اصل الوضع المسنون والقاء اليدين مكروها لمخالفة اصل الموضوع فان السنة فيه
وضع احدهما على الاخرى فيضع على الموضوع المزبور دون الارسل والتمثال عينا
وشمالا فانه مكروه في الصلوة لانه من البعث المنافي للحشوع والاتقائميناء
وشمالا يعني التقب بوجهه يمينا وشمالا فانه مكروه لقوله عم حين سئل عنه هو
احتلاس يحتلسه الشيطان من صلوة العبد ولو التفت بصدده فسد صلوة
وان التفت يمينا ويمينه فلا يكون والاستراحة من رجل الى رجل مكروها ايضا فان السنة
فيه ان يقيم على القدمين على السوية دون الميل على احدهما فاذا لم يوجد السنة صلا
مكروها والوقوف على عقبيه بغير عذر مكروها ايضا ووضع القدم تحت على القدم
في القيام مكروها ايضا واخذ اليد على المنطقة فوق السرة وحلته السرة فاذا تجاوز
موضعه يكون مكروها والتضرع ايضا مكروها وهو وضع اليد على حاضيته لثبته
عليه السلام عن الخضر في الصلوة وهو مفسد بذلك على الاصح كما قاله الحلبي
ووضع اليد خلفه مكروها ايضا لمخالفة المسنون والاتكاء على الجدار بلا عذر
والاتكاء على الاسطوانة اي العماد الذي ينصب تحت السقف من الارض نصبا
ليبقى البناء ولا يتحرك السقف وما عليه او على عصا لا من عذر او ما لو كان
من عذر فلا يكره كما تقدم في الظاهر لافي النوافل والتحت اي يكره ايضا ان يخطو

مطل
مكروها قيام

مطل
فصل بين قدميه

مطل
ضم الرجلين

مطل
وضع على اليمنى

مطل
الله

مطل
وقوف على عقبيه

مطل
وضع يده

مطل
تحت

خطوات ثلثا فصاعدا الى اربع او خمس وغير ذلك لا يكره ما اذا كان
 بعد ذلك لا يكره كما اذا سبقه الحدث فمضى للصلاة وكما لو مضى لقتل الحية وا
 لعقرب على قول السرخسيتين بعد اذا كان لو ادى بعد كل خطوة ركنا من
 اركان الصلوة كالقيام والركوع والسجود فانه يكون مكروها
 واما اذا لم يقف بل خطى ثلاث خطوات متواليات فنسب صلاته لانه كل
 كثير هذا اذا كان غير عذرا اما اذا كان بعذر فلا تقصد فالحاصل ان المشي اذا كان
 بعذر لا تقصد ولا تتركه وان كان غير عذر فاذا كان ثلث خطوات متواليات
 تقصد والأتكره ولا تقصد وتكره ايضا الخطى اقل من الثلث سواء كان
 واحدا او اثنين متواليات واما اذا كان ثلثا فنسب صلاته بالثلاث
مكروهات القراءة سبعة وعشرون مكروها الاولى القراءة من تحت
 فوق كقراءة سورة الاخلاص ثم قرء سورة تبت الى فوقها فانه مكروه في القراءة
 وكذا يكره العجلة بالقراءة في الصلوة او خارجها فان الترتيل في القراءة واجب
 فاذا ترك كان مكروها وكذا يكره اخفاء الامام بالقراءة فيما يجهر وكذا يكره
 جهرا لاما بالقراءة فيما يخفى لخالفة محملها بل يرد سجد السجود اذا كان
 اخفاء او جهرا ناسيا واما اذا كان هاهنا يكون صلاته ناقصا وسبب
 النقصان يكون مكروها بل يكون اثما ومسيئا وكذا يكره تطويل القراءة لاما
 قيد به لان تطويل المفرد جائز فلا كراهة لقوله عم اذا صلى احدكم لنفسه
 فليطول كما قرأ معاذا بن جبل رضي الله عنه وهو من اصحاب الرسول صلى
 سورة البقرة وال عمران وسورة النساء في ركعة واحدة فاذا طال الامام
 القراءة يلتزم منه الجماعة لاطالتهما ويكون سببا لتقليل الجماعة فان اللازم على
 الامام ان يخفف بالناس الصلوة لقوله عم اذا صلى احدكم للناس فليخفف
 فان فيهما السقيف والضعيف والكبير والحاجة ولا يكون الخفيف كل الى
 التخفيف بل يكون تمام اركانها وسننها واجباتها وتخفيف الصلوة
 عبارة من عدم تطويل قراءتها بان قراء او ساط المفصل او قصاره وعز
 ترك التعوات الماثورة كيلا يحصل الملالة الجماعة عن الاطالة المؤدية الى

مطلوب
مكروهات القراءة

مطلوب
قراءة جهرا

مطلوب
تطويل القراءة

مطلوب
تخفيف قرات
للجماعة

ترك الجماعة وتماها اتيان جميع اركانها وسننها والثلث راعا وساجدا
 بقدر ما يسجد ثلاثا وكان النبي عم اخف في القراءة والاركان لا تتم في الركعة
 والسنن في النبي عم سمع في الصلوة بكاء صبي فحقف وقال من لم يقم فله
 فليصل صلوة خفيفة فان خلفه المريض والكبير والحاجة كما ذكر في
 الجامع الشروح وكذا يكره ترك سورة بين سورتين مثلاً قراء الكثرة وتكرارها
 وقرء في الركعة الثانية اذا جاء واما اذا ترك بينهما سورتين فلا كراهة وكذا
 يكره وان لا يقرأ سورة كاملة يعني يكره قراءة نصف الاية الصغيرة في ركعة
 ونصف الاخرى في ركعة اخرى واما اذا كان كبيرا فلا كراهة بتتصيفه في الركعتين
 وكذا يكره عدا الاية في الفرائض يعني العدا بالاصابع وهذا عدا بالي خفيفة وقال
 محمد وابو يوسف لا بأس به لانه يحتاج اليه ومراعاة سنة القراءة في بعض الموضع
 وله انه ليس من اعمال الصلوة وفيه ترك الموضع المسنون وقال بعض المشايخ وله
 خلاف في التطوع ولا خلاف في المكتوبة بل يكره فيها اتفاقا وقال الفقيه ابو
 جعفر الهندواني الخلاف فيها وفي فتاوى الحاقانية ان عمر بن رؤس الاصابع لا
 يكره وذكر في موضع اخر من الحاقانية انه لو احتاج الى عدها باشارة او قبلها
 لا يكره ذكره جلي وقراءة السورة مع الفاتحة في الركعتين الاخيرتين في فان لا يكره
 في الفرائض ولا يكره في النوافل فان القراءة في جميع ركعاتها واجب واما في التطوع
 فالقراءة واجبة في الاولين لافي الاخيرين وفيها اختيار بين قراءة الفاتحة والسكوت
 والتسبيح فلذا يكره قراءتها مكروها فيها وكذا يكره ايضا ان يتعين سورة معينة
 للصلوة الا اذا كان التعيين مروي عن النبي عم موقولا او مؤثرا فعلا كالمروي من قراءة
 سبح اسم ربك الاعلى في الاول وقل يا ايها في الثانية والاخلاص في الثالثة في الوتر
 فلا يكره مكروها وكذا يكره جمع السورتين مع ترك سورة بينهما في ركعة واحدة
 ولو كان الجمع بين السورتين مع ترك سورة بينهما في الركعتين وعلى الرواية الصحيحة
 ليس بمكروه وان كانت اي ولو كانت السورة المتروكة بينهما قصيرة وكذا يكره الانتقال
 من اية الى اية اخرى وان كان اي ولو كان بينهما اي بين الايتين سورة لعدم الترتيب
 وكذا يكره جمع السورتين مع تقديم سورة مؤخرة على سورة متقدمة مثلاً قراء

مطلوب
تكرارها

مطلوب
عدا الاية

مطلوب
قراءة في الركعتين
في النوافل

مطلوب
سورة البقرة في
الوتر

المصلي في ركعة سورة الكوثر ثم قراء في ركعة سورة الماعون وقراء سورة
 الكوثر ثم قراء سورة الماعون في ركعة واحدة فانه مكروه لعدم الترتيب
 وان كان ذلك الجمع في الركعتين وكذا يكره ان يجهر بالقراءة في نافلة النهار
 لمخالفة الوضع المسنون اعلم ان الامام اذا رجع عليه في موضع من المواضع
 فالمستحب ان ينتقل الى سورة اخرى ولا يخرجوا القوم الى ان يفتحو عليه لان
 الله تعالى اغناه عن ذلك لان القراءة كلمة كلام الله تعالى وصفاته غير مخلوق
 فهو من اوله الى آخره شيء واحد لا يجوز التفضيل لبعض اية من القرآن على
 البعض لانه انما يفضل الشيء على الشيء اذا كانا مخلوقين فاما ليس مخلوق
 فانه لا يفضل البعض على البعض ومن اعتقد تفضيل القرآن بعضه على بعض
 فهو من المعتزلة حذره الله تعالى فاذا علمت انه شيء واحد فان على الامام وعلى
 من كان في الصلوة ان لا ينتقل الى سورة اخرى فان كان قراء مقدار ما يجوز الصلوة فاذ
 السبيل له ان يركع ولهذا قال المصنف هذا اي كونها مكروها اذا قراء مقدار ما يجوز به
 الصلوة والمقدار عندنا في حقيقتها واحدة قصيدة او طويلة وعندنا ان كانت
 طويلة يكفي لاداية واحدة مثل اية الكرسي واية المداينة واما عند الشافعي
 ما لم يقرأ فاتحة الكتاب في كل ركعة لا يجوز صلواته وعندنا الفاتحة وغيرها
 سواء في جوكونه فرض ولكن نفس الفاتحة واجب فان كان المصلي في المكتوبة
 فالواجب عليه ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاولين وهو في الآخرين بالخيار
 بين القراءة والتسكوت فان قراءة الفاتحة في الآخرين فهو سنة واما في التطوع
 يقرأ فاتحة الكتاب في الاربعة كلها مع السورة ولا فرق بين التطوع وبين الفرض
 من حيث انه اذا قراء اية واحدة فانه يجوز انما يفرق في موضع واحد وهو ان
 القوم في الاربعة ليس يفرض في الفريضة وفي التطوع والسنة فرض في الاربعة
 كلها فان ترك القراءة في احدى الركعتين في التطوع تفسد صلواته واما اذا كان في القراء
 في احدى الاولين في الفريضة فانه يقضى في احدى الآخرين ولو صلى اربع ركعات
 بتسليمه واحدة تطوعا فقرأ في الاولين ولم يقرأ في الآخرين وقراء في احدى الآخرين فان
 كان قد قدر الشاهد في الاولين جاز الاوليان وتفسد الآخرين وان ترك الشاهد في الاولين

مطلوب
فانما هو من صلاة
بجود

مطلوب
اما اذا قراء
صلى في الركعة

مطلوب
تسليم في الركعة

تفسد

تفسد الاربعة كلها واما في الفريضة ان ترك في الاولين او في احدهما لا تفسد
 صلواته ما لم يصل الآخرين فاذا صلى الآخرين ولم يقرأ فيها فعند ذلك يحكم
 بفساد صلواته وهذا بخلاف ما اذا كان يصلي الفجر فترك القراءة في احدى الركعتين
 حتى رجع فانه ينظر ان عاد الى القراءة في احدهما حتى رجع قبل تقييد الركعة بالسجدة
 فانه لا تفسد صلواته واما اذا قيد الركعة بالسجدة تفسد صلواته وكذا صلواته
 للجمعة واما المسافر فانه ينظر ان كان في صلواته الفجر فترك السجرات واما اذا كان في
 الظهر والعصر والعشاء فان ترك القراءة في احدى الاولين فان على من لم يحج وزفر
 تفسد صلواته وعلى من لم يحج يكون موقوفا فان نوى الاقامة قبل ان يسلم فقام
 الآخرين فقرأ فيها لا تفسد صلواته واما اذا لم ينو الاقامة ولكن سار على رأس الركعة
 تفسد صلواته وهذا كله بناء على ما ذكرنا انه يجوز للامام الانتقال من السورة الى السورة
 والركوع وليس له ان يلجأ الى ان يفتحو عليه ما لم يكن وكذا يكره الجاء الامام القوم
 للفتح اي يوجههم الى الفتح عليه في القراءة يعني اذا رجع عليه في القراءة ينبغي ان يرفع
 هذا اذا قراء مقدار ما يجوز به الصلوة يعني ينبغي ان يركع ان كان قد قراء مقدار المسنون او
 ينتقل الى اية اخرى ان لم يكن قراءه ولا يجوز القوم ان يفتحو عليه ويجب على الامام
 ان يقرأ ما ليس عليه قراءه من القرآن من القرآن دون ما هو عسر عليه مما لم يحكم حفظه
 وان عسر له شيء من الحصر انتقل الى اية اخرى ويركع ان كان قد قراء ما يهينه قدر السنة
 وقيل قدر ما يجوز به الصلوة كما قال المصنف وقيل قدر الواجب كله من المنية وكذا
 يكره قراءة الامام اية السجدة في صلواته الظهر والعصر فان الامام اذا قراء اية
 السجدة وان خاف يلهو بالمقتدى اي يسجد لان صلواته المقتدى متعلقة بصلواته الا
 فاما الامام اذا فعل فعلا يوجب ذلك فساد صلواته فانه تفسد صلواته وصلوات
 القوم فاما المقتدى فانه فسد صلواته بفعله فانه لا يوجب ذلك فساد صلواته
 الامام الا ترى ان سهوا الامام يلهو بالمقتدى وسهوا المقتدى لا يلهو بالامام وكذا سجدة
 التلاوة واما المقتدى اذا قراء سجدة التلاوة فان خاف القراءة ليس له ان يسجد تلك
 السجدة في تلك الصلوة واما اذا فرغ من الصلوة لخفاها فيه على قول ابي ج وابو يوسف
 ان لا يسجد ها وعلى قول محمد يسجد بعد ما فرغ واما اذا جهر لا يجب عليه ولا على غيره

مطلوب
في ركعات

مطلوب
قراءة اما في الركعة

مطلوب
في ركعات

مام

الا ان يكون هناك من ليس في الصلوة سمع فانه يجب عليه واما الحائض اذا قرات
 اية السجدة او سمعت فانه لا تسجد عليها الا في الحال ولا في ثا في الحال بخلاف الجنب
 فانه اذا سمع او قراء اية السجدة فانه يجب عليه بعد الاغتسال ثم انما لا تجب
 السجدة على الجنب في الحال لانه لا يجوز اداء السجدة في حاله الحدث لانه السجدة
 في حاله الحدث لا تصير طاعة ولو انه سجد متعمدا في الحدث يخاف عليه الكفر لانه
 روى عن ابي في النوادر ان من صلى محدثا في حاله الحدث لا يكون طاعة كذا ذكره الشعبي
 في كتابه الا في اخر السورة اي لا يكره قراءته الا ان يكون اية السجدة في اخر السورة
 كاخرا في سورة فانه لا يكره وكذا يكره تكرار اية من الفرج كايه الرحمة والجنة او من الجحيم
 كايه العذاب والغضب لانه معناه هذا في الفرائض واما في النوافل فلا يكره تكراره
 ولو في ركعتين وكذا يكره تكرار السورة في ركعة واحدة في الفرائض وكذا في ركعتين اذا كان قادرا
 على قراءة سورة اخرى اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكره تكرارها في الركعة الثانية للضرورة
 وهذا اذا كان قصدا واما اذا وقع التكرار من قصد كما اذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس
 فانه لا يكره ان يكررها في الثانية ولا يكره تكرار السورة في ركعة او في ركعتين في التطوع وكذا
 يكره القراءة اقل من ثلاث ايات سوى الفاتحة لان السنة لم يوجد اقل من الثلاث ولذا وجدنا قل منها
 يكره مكرها وكذا يكره ان يقرأ كلمات كثيرة من اول الاية ثم يترك تلك الاية بغير عذر ويبدلها
 القراءة بالثامن الى الاية الاخرى كلمات كثيرة ثم يترك باقية هذا مع القصد واما فعل بهذه
 الكيفية بحرص غير فلا يكره فان يذكر ينبغي ان يعود ذكره في القينة وان لم يعد فلا كراهة
 ايضا لعدم القصد كذا نقل وكذا يكره ترك التاء وهو قوله سبحانك وهو سنة وتركه مرجح
 الكراهة وكذا يكره ترك التقوى اي قوله اعوذ بالله وترك التسمية اي بسم الله والتأمين اي قوله
 امن فانه سنة وتركها مرجح الكراهة وكذا يكره الجهر بها بالتأمين كما قال الشافعي وكذا
 يكره القراءة بالنعمة بفتح النون وسكون الغين المعجمة بمعنى التقى على وجه من الوجوه بترك
 التثنية وهو اخرج الحرم وخرجها والاداء بالتثنية فيها وكذا يكره القراءة في ركعة الثانية اكثر
 من الاولى يعني تطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى بالقراءة في جميع الصلوة فلو كان او فيها
 مكره وقيل انه غير مكره في النفل والاول اصح واما اطالة الثالثة منه على ما قبلها فلا يكره
 لانه شفع اخرى كذا ذكره في الحلبي وهذه الكراهة اذا كانت على الزيادة على الركعة الاولى مقدار

مطلقا
 تكرار اية من الفرج

مطلقا
 تكرار اية من الفرج

مطلقا
 جهر بها بالتأمين

مكره

ثلاث ايات او اكثر واما اذا كانت اقل من ثلاث ايات فلا يكره الزيادة على الركعة الاولى وكذا يكره
 اتمام القراءة في الركوع لان محل القراءة القيام واما ان يوجد القراءة في محله يكون مكرها
 لان النبي عم قال وقد انى نيتان اتمام القراءة في الركوع صدق رسول الله **مكره في الركوع**
 اربعة وعشرون الاول ان لا يكره في الركوع وهو سنة وتركه مكره وكذا يكره ان
 اى وضع اليدين فوق الركبتين في حال الركوع لان السنة فيه ان يضع يديه على الركبتين لا فوق
 ولا تحته واذ تغير الوضع المسنون يكون مكرها وسببه يكون مسيئا واما ان يضع
 اليدين تحت الركبتين في الركوع ايضا لانه غير محله وكذا يكره ان لا يفرج الاصابع لاختار الركبة
 لان التقرب في هذه الحال سنة فاذا ترك المصلي السنة يحصل له فعل مكره لمخالفة
 وكذا يكره ان يرفع رأسه وان ينكسه وهو في الركوع لمخالفة الهيئة المسنون فيه ولورود الوعيد
 فيه حتى شبه النبي عم رأس فاعل هذا الفعل رأس الخنزير وكذا يكره ان لا يستوى ظهره
 بفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء وفتح الراء المهمل ضد البطن مع العجز بفتح العين المهمل
 وضخم الجيم والراء المعجمة بمعنى الالية والسنة فيه ان يستوى رأسه بعجزه ولا يرفع رأسه ولا
 ينكسه لما روى ان النبي عم كان اذا ركع سوى ظهره حتى لو صب عليه الماء لاستقر
 وانه كان اذا ركع لا يصبو برأسه ولا يقنع ويكره ان يسبح في الركوع اقل من ثلاث تسبيحات
 فان ادنى السنة فيه الثلاث لقوله عم اذا ركع احدكم فليقل سبحان ربى العظيم ثلاث
 مرات في الركعة السنة في ذلك يكون مكرها وكذا يكره غرض العينين لورود النهي عنه
 عم لان السنة فيه ان ينظر المصلي في القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهره
 قديمه وفي السجود الى ارضية يده وفي القعدة الى حجره وكذا يكره ان لا يستريح بين التسبيح
 اي سمع الله لمن حمده في نفس الركوع يعني ببدء تسبيح سمع الله في الركوع فاذا تركه يكون مكرها
 وكذا يكره ان لا يتمها حمدا اي سمع الله لمن حمده في القومة وكذا يكره ان لا يستريح همة الله
 في القومة وكذا يكره ان لا يتم راء الكبر في السجدة وكذا يكره ترك تسبيح الركوع لانه سنة قوية
 يشبه الواجب تركه مرجح الكراهية وكذا يكره ان لا ينظر الى القدم في الركوع وكذا ان
 لا يقيم فالسنة فيه ان يقيم بحيث لو رآه ينظر انه لا يصلي وهو الاصح للقومة لان تعديل
 الاركان في هذه الحال سنة او واجب عندها فاذا لم يوجد التعديل فيه لم يوجد السنة
 وهذا مكره واما عند ابي يوسف ففرض فلزم عنده افساد الصلوة كما تقدم ذكره في محله

مطلقا
 تكرار اية من الفرج

مطلقا
 تكرار اية من الفرج

مطلقا
 تكرار اية من الفرج

مطلقا
 تكرار اية من الفرج

وكذا يكره ان لا يستقر بعد القومة لانه واجب في رواية او سنة في رواية مؤكدة عندها وتركه
اشد كراهة مقدار السجدة وهو فرض ايضا عند ابى يوسف كما مر آنفا وكذا يكره ترك التسليم وهو
قوله سمع الله لمن حجه لان اتيانه سنة وتركه مكروه وكذا يكره ترك التمجيد اى ربنا الله الحمد
فانه اتيانه ايضا سنة وتركه مكروه ايضا وكذا يكره في الفرائض اكثر من خمس تسبيحات اللهم
فى الفرائض وتركه موجب الكراهة كما تقدم ذكره فى موضعه قيد بها لان فى النوافل ايا
ما شاء من التسبيح وكذا يكره رفع الرأس من الركوع قبل الامام وكذا يكره خفض الرأس
للسجدة قبل الامام لمخالفة الامام لان شأن المقتدى ان يتبع الامام ولا يخالف فى جميع
افعاله واركانه فان الرقع والخفض قبل الامام يخالف الاقتداء ولذلك صار مكروها
وكذا يكره جرات التوب الى الفوق من رتبة من الركوع الى السجود بعمل قليل كى لا يفتش ثوبه وهو
فى الصلوة واما اذا جرى الى الموضع للركوع فعمل كثير ففسد صلاته وعمل الكثير يحصل باليد
واما الجربا ليد الواحد التسبيح فمكروهة تنزيه كايه فى سجدة **مكروهة السجود خمس وعشرون**
الاول ترك التكبير فى السجود فان السنة فيه ان يكبر فى السجود من القومة
الى السجود فاذا لم يوجد من سجدة يكون مكروها وكذا يكره رفع احدى الرجلين عن الارض
وقت السجدة لازمة عليه لورود النبي ^{صلى الله عليه وسلم} فى رواية اى فى هذه المسئلة روايتين عن ابي
حنيفة ففسد الصلوة برفع احدى الرجلين وفى رواية لا تقصد هذا فى رفع احدى الرجلين
واما فى رفعهما فبالا تقصد صلاته وكذا يكره وضع اليدين خذاء الركبتين فى حال
فان السنة فيه ان يضع يديه فى السجدة على خذاء اذنيه بحيث يساوى رؤسهما
اليدين باذنيه بلا تقدم ولا تاخر فاذا لم يوجد السنة يكون مكروها وكذا يكره فى
السجود غمض العينين كايه غمضها فى الركوع والقيام وكذا يكره ترك النظر فى السجود
الى ارضية انظر فان النظر فى هذه العضو سنة فاذا لم يوجد النظر فيه يكون مكروها وكذا
يكره تفرج اصابع اليدين فى وقت السجود شديد اى تفرجها شديدا فان السنون للترك
على العادة لا الضم ولا التفرج كل الضم والتفرج وكذا يكره الصاق الاصابع اى اصابع اليد
بعضها الى بعض الصاقا شديدا فانه مكروه لمخالفة السنون وكذا يكره ترك توجه اصابع اليدين
نحو القبلة اى جانب القبلة فاذا ترك صار مكروها وكذا يكره التفرج اليك بفتح النون وسكون
القاف بعدها راء مهمله هو دق المنقاد الى الارض عند اكل الشعير وغيره سريعا اى ضرب

مطلوب ترك التسبيح

مطلوب ترك السجود

مطلوب غمض العينين

دق المنقاد سريعا بحركة رأسه يعنى يكره ان ينقر المصلى فى سجود منقر الديك فى السجدة
لما فيه من ترك الطمأنينة الديك بكسر الدال ذكر الدجاجة دوى عن معاض رضى الله عنه
قال عم الصلوة ميكال دوى ولو من خفف فقد سمعته قول الله تعالى ويل للطفقين
الايه مطفف لغته كيدته ووزنه اذ يرمك يعنى جفنه كيدته ووزنه اكسك ويرلر الجوند
ياخود عذاب انلر الجوند وقال ابرهيم التقي اذ رايتم رجلا يخفف الركوع والسجود فاحموا
عياله من ضيق المعيشة ودوى عن عباد بن الصامة رضى الله عنه ان النبي ^{صلى الله عليه وسلم} كان يقول من تو
فاسبغ الوضوء ثم قام الى الصلوة واتم ركوعها وسجودها والقراءة فيها قالت الصلوة حفظك
الله كما حفظتني فصعد بها الى السماء ولما صعد نور ففتحت لها ابواب السماء حتى انتهت الى الله
فستقع لصاحبها واذا لم يتم وضوءها ولا ركوعها ولا سجودها ولا القراءة فيها قالت الصلوة
ضيعة الله كما ضيعتني فصعد بها الى السماء وعليها ظلمة ففتحت دونها ابواب السماء ثم
يلق كما يلقى الثوب الخلق فيضرب بها وجه صاحبها كذا ذكر فى الروضة وكذا يكره ترك التسبيح
السجود بالكيفية وكذا يكره الزيادة فى الفرائض اكثر من خمس تسبيحات للامام وهو مؤتى
الى التيقين لما روى عنه وكذا يكره السجدة على كور العامة عشرة اكواد اى ادوار وكذا يكره السجدة
على ذيل اى فاضل الثوب الذى هو لابسها واذا وضع كور العامة او فاضل الثوب على شئ
ظاهر جاز سجوده عندنا ولكن يكره خلاف الشافعى واحدا فان عندنا لا يجوز
وليس شرط فى صحة السجود على كور العامة كون ما سجد عليه منها متصلا بالجمعة فلو
سجد على ما اتصل بما فوق الجمعة لا يجوز ولا بد ان يجذ فى سجوده عليها جرح الارض كما
فى السجود على القطر ونحوه ومع هذا كله يكره اذا كان بلا عذر كذا فى الحبسى فى الشرح على
النية وكذا يكره السجدة على مكان عال من موضع القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع البنتين
منصوبتين جاز السجود عليه مع الكراهة وان كان ارتفاعه ذلك القدر بل اريد فلا يجوز
السجود عليه والمراد بالنية لينة بخارى وهى ربع ذراع عرضها ستا صابع مقدار ارتفاع
البنتين المنصوبتين بنصف ذراع اثنى عشرة اصبع او فى الزهدى لو سجد للريض على كور دون
صدره يجوز كما الصحيح والا قرب ما ذكرناه نقلا عن النية وكذا يكره ان يقول التسبيح اقل من ثلاث
تسبيحات لانه اقل من قدر السنون وهو الثلث وكذا يكره انما التسبيح اى تسبيح السجود فى الجلسة
فانه غير محال فيكره وكذا يكره ان لا يشرع همة الله من السجدة وان لا يتم راء الكبر فى الجلسة فانه

مطلوب ترك التسبيح

ضاء

مطلوب سجود على كور عامة

مطلوب سجود على كور عامة

عند ذكر آية الرحمة من الجنة وأنواع النعيم فلا يكره تخيلها هذا في حق المفسر وأما الامام
والمقتدى فلا يفعل ذلك لافي الفرض ولا في النفل المشروع بل جماعة كالزرايع وكذا يكره
الفكر بما لا يعني فإن لا تفرغ على المصلي ان يفعل ما يجري على لسانه من ذكر وقراءة عبادة ومعنى
ان كان قادرا عليه والا فلا يكره ان يلاحظ ويحتمل عبادة لانه يناجي مع من يشاء
ويبصر ما يفعله ويسمع ما يقول ولا يفوت عن عمله ذرة في السموات وفي الارض فكيف يصح
بدون ذلك والتخيل للنساء الحواشي والاولاد في تخيل الاولاد من لوازمها وحواشيها
الدينية التي يترتب عليها من الابوة بالناس من الشفقة والرحمة من الابد وتخييل بناء البيت التي
يسكن فيها مع اهلها وعيالها واسعا ورافعا طبقا عن طبق الى ذروة الارتفاع وهذه التخيل
من العقلة وقساوة القلب الغير المصقل بالتوحيد وينبغي ان يفرغ القلب عن هذه التخيلات
الفاسدة لا سيما في اثناء الصلوة فالآية على المصلي ان يحضر قلبه عند التكبير يذكر الله تعالى
تعظيمه وجلاله ويستشعر اخلاصه لله وحده ويتوب الله تعالى سلف من ذنوبه ولا
تغفوه عن ذنوبها على وجهها ويفرغ قلبه ويتخلل عن الدارين وحواشي النساء والاولاد
وبناء البيت وغيرها الاقامة الفريضة التي شرع فيها على وجه يحضرها ولا يفعل عن شيء
ما يقول ويفعل منها فان تخيل هذه المذكورات في تلك الحالة من شوشة الشيطان ومن مكره
الفاسدة ولكن على قلبه انه اخر صلواته بصلواتها لله تعالى عن عيشة رضى الله عنها انها قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صل صلوة مودعك والجنة يعني صل كأنك تموت بعدها
وتدخل الجنة ذكره شرح الروضة وتخييل الزرع وكذا يكره بناء المسجد والتفكير بها فان هذه
كلها موانع الخشوع والخضوع للآمرين بما في الصلوة وكذا يكره التفكير في البناء والخوض
وكي التعمد وكذا يكره تخيل البستان وكذا يكره تخيل السفر والاقامة وكذا يكره التفكير في
اثناء الصلوة في جواب المسئلة وغيرها من الحيات فان هذه كلها موانع الخشوع للآمرين بما في الصلوة
والله اعلم بالصواب فان لا تفرغ على المصلي ان يشترع في الصلوة خاشعا بقلبه خاضعا بعبده اي
شاكوا وتلاظها وباطنا ومنه ما قال الجنيد الخشوع تذلل القلوب لعالمة الغيوب ويظهر اثره
بحفظ الحراسي وان يشترع فيها مقبلا على ما شرع فيه ومتوجها اليه بهمة ولا يلتفت شيئا الا لما
كانه يرى الله عيانا ويعلم انه تعالى ربه ويشاهده على الطوارى ويطلع على ما في المصلي ظاهرا وباطنا
من خير وشر عليه **ذكر ما لا يكره** عشرة عشر اول الناس بالامامة عليهم السلام في الحديث

مطلب
قوله لا يعني

مطلب
قوله لا يعني

مطلب
بناء مسجد

مطلب
ذكر ما لا يكره

والاعمال

والاعمال كان هو الاقصد في غيرها الصحابة رضية الله عنهم بالفقهاء اقرهم للقول ثم قدمهم
هجرة من السنيته اي اودعهم في سائر في الروع فيقدهم من قولهم لا يجرى الى ملكه
وليحكموا اكبرا سنا وقيل وان كانوا فيه سواء فاحسنهم خلقا الى الفت بالناس واذا سئو فيه
فاحسنهم وجهما اي اكثرهم صلوة بالليل ثم اشرفهم نسبا ثم انظرهم ثوبا لان في هذه الصفات تكثير
الجماعة وان اجتمعت هذه الخصال في رجلين مثالا فيقع او الخيار للقول وكذا في الدابة وبينه ان
يعلم انه اذا وجد انسانا او ذكره ان يتدافع بعض الامامة وعن ان الدم رضائه قال من شرط
الساعة ان يتدافع اهل المسجد لا يجدون اما ما يصلي بهم روى ان قوما تدافعوا الامامة بعد
اقامة الصلوة فحسبهم كذا في مشكلات الانوار عن ابن عمر رضيه عن امر اصحابه خمس صلوات
ايمانا واحسبا باعقره ما قد مر من ذنبه كذا في الجامع الصغير الاول امامة العبد انما يكره
لان الغالب عليه الجهل حتى لو علم انه عالم لا يكره تقديمه وكذا يكره امامة البدوي اي الاعز
التي تسكن في البداية يعني الفلاح لان الغالب عليه الجهل ايضا وكذا يكره امامة الفاسق قسما
من الامور الدينية لفسقه واهل البدعة ومن لم يقدر ان يتوصل الى السنة اي يكره كراهة تخيم
وعند مالك لا يجوز تقديمه وهو رواية عن احمد وكذا يكره اهل البدعة وهو من يعقد شيئا
على خلاف معتقداهل السنة والجماعة وانما يجوز به الاقتداء مع الكراهة اذ لم يؤد ما يعتقد
الى الكفر فان ادى الى الكفر فلا يجوز اصلا الاقتداء به كخلاف الروافض ومن يقدف
الصديق او ينكر خلافه الصديق بقرضه او صحبه او يسيب الشيخين وكما الجسمية والقدرية
والمشبهة القائلين بانه تعالى جسم كالاجسام ومن ينكر الشفاعة او الروية او عذاب القبر والكرام
الكاتبين اما من يفضل عليا ولا يسيب فومنز يجوز الاقتداء بهم من الكراهة وكذا من يقول انه تعالى
جسم لا اجسام او يقول لا يرى بجلاله وعظمته وعن ان يوسفاته قال لا يجوز الاقتداء
بالتكلم وان تكلم بحقوق المراتبه من ينظر في ذلك على الكيل وقيل من يريد ذلك خصه عند المظنة
في الكلام فانه كهر لانه محبة كهر خصه ويجوز الاقتداء بالشافعي ونحوه قيل مع الكراهة و
وقيل من غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما يفسد الصلوة على ان يرى المقتدى من الجاهل وكذا يكره من يعتقد
ان يتوصا على السنة يعني من لا يعلم فرضه واجبه وسنة وكذا يكره امامة الاعشى لانه لا يمكن
الاحترار عن التجاسر ولا تحقيق استقبال القبلة كما ينبغي هذا اذا كانوا سواء فاما اذا كان الاعشى
افضل فتقدمه لولا كذا في البسوط يجوز اهزاده وكذا يكره من يتخضع كثيرا لاعدوه وهو عاداته

مطلب
اوله

مطلب
مسجد

مطلب
اهل بدعت

مطلب
رواية ابو يوسف

مطلب
اعشى

وأما التخصيص فبإدراك العلم أنه في الصلوة وسمع حروفه أو تخفيف تحسين الصوت مع ما انفرد
عند أبي يوسف كذا ذكره في الأجاس وصورته على ما قاله المصنف عند أبي حنيفة وفي حقه كما هو في
جميع الكتب والفساد قول اسمعيل الزاهد واليه مال صاحب الهداية وقال غيره لا تقصد قال
ابن الجار وهو الصحيح وفي المبسوط شيخ الإسلام أن ما هو لتحسين الصوت لا يقصد أما إذا كان بعد
باركان مضطرا إليه فلا يقصد اتفاقا لعدم إمكان التحريك وكذا في الاجتماع البراق في حقه وكذا
يكون إمامة من لم يقرأ بالترتيل وهو ضد التحسين أي من لم يراع مخارج الحروف وكذا يكون إمامة ولد الزنا بناء
على أن الغالب فيه الجهل إذا أرسل من يحمل على التعلم حتى لو تحقق منه عدم الجهل لا يكون تقديمه كالعب
والعرب ولا في تقديم هؤلاء قليل الجماعة لأن الطباع يحب اتباع الأكل دون الناقص ولأن الصلوة
خلف كل ورع وتقي اضعا فضاقة لقوله من صلى خلف عالوتي فكانما صلى خلفي روى عن
أبي حفص الأحمدي الذي يقرأ قليلا لا يحب أن يقرأ القارئ وعنه شرح الطحاوي يقدم الأورع على
الأفقره وكذا يكون إمامة من لم يعرف أركان الصلوة لجهلها فيها وكذا يكون إمامة المرأة للنساء وحدهن
فإن فعلت تقف الإمام وسطهن كالعرائك لكن الأولى للمرأة أن يصلي في بيته وحدها فكل ما ورد في الصلاة
صلوة المرأة وحدها يفضل على صلواتها في الجمع بخمسين درجة روى الديلمي عن ابن عمر رضي
عنه كذا ذكره السيوطي في جامعته وقال من صلواتها في قديميتها أفضل من صلواتها في شخص دارها وصلواتها
في شخص دارها أفضل من صلواتها في مسجد هاويوتها خير لهن كافي البحر روى أبو داود عن ابن
مسعود والحاكم عن مسعدة كافي الجامع لا يندب النساء أن يقرأن في الأذان
قال ابن القيم في حقه إذا كانت الجماعة لأن المرأة المقردة تقيم ولا تؤذن انتهى قال أيضا في موضع
آخر من هذا الكتاب قالوا أن المرأة تقيم ولا تؤذن انتهى الجماعة لأنهن للنساء مطاعا عندنا وأما
عند الشافعي وأحمد تسري في بيوتهم كافي العيون ولا يحضره الجماعة في المختارات كما في العيون
وفي الفتوى على الكراهة في الصلوة كلها كذا ذكره ابن القيم وكذا يكون إمامة من يكرر الحروف
كما قالنا وقا وقو وقوما شبه ذلك تكرار الحروف فيها يكون مكرها وكذا يكون من تكلم
بالأنف لم يتكلم بالخلق بالخارج وكذا يكون إمامة من تعجب إمامة المقتدين بسبب الخصلة من
الحضار وكذا يكون إمامة من يغتسل عرايا عند الناس لعدم مياقته في الصيانة وكذا يكون إمامة
من يتوضأ عرايا بان كشف عونه لعدم مبالاة مكرها **العلم** شأنه وبعون الأول تكرار التكبير
لحالة المسنون وكذا يكون العبد باليد الذي جمع آية ونحوها كذا التبرج وغيرها يعني العبد بالأصابع

مطل
والمنقذ

مطل
امامة جماعة

مطل
خاصة

مطل
مكرها خاصة

عبد أبي حنيفة

عبد أبي حنيفة وعندهما الأساس به لانه تحتاج اليه في مراعاة سنة القراءة في بعض الموضع
ولابى حنيفة ما تقدم ذكره وكذا يكون التحصير وضع اليد على حصرته وما هو من خلاف
لجارية كرفع ثوبه من بين يديه أو من خلفه عند السجود لأن الصلوة مقام التواضع والتكبر
والخشوع والتكبر والتعبر بها فيها فلهذا يكون وكذا يكون التخصيص بالأعذر بان لا يمكن مضطر
اليه لا مكان التحريك عنه وإن كان بعد ربان فاضطر اليه ولعدم مكان التحريك عنه فلا يكون
ولو كان أي التخصيص بغير حروف فإن سمع حروفه تقصد صلواته عند اسمعيل الزاهد وعند
صاحب الهداية وقال ابن الجارم الصحيح عدم الفساد وكذا يكون التخصيص وهو في الصلوة يعني قضا
غير مسموع أي لا يسمع صوته للبيد حرقا أو كرقا فسمع له صوت يثقل على حروفه أو كرقا
صلواته والآلاف لا يكون أيضا وكذا يكون استسكان الداعي في الفم ونحوها بحيث لا يمنع القراءة لها
فيه من الشغل بالأفائدة وإن منع ذلك على الحرف ولم يهرأ مقدار ما يجوز به الصلوة بان سكت
أو تلفظ بما ليس بهرأ ففسد هذا الذي افترض وكذا يكون أعلاء الرأس في الركوع لحالة المسنون وكذا
يكون ابتلاع ما بين الأسنان ولو كان قليلا والمختصة وإن كان كثيرا رأينا على قدر المختصة فاصواته
فاسدة وكذا تقصد أن كان في المختصة في الصحيح وإن كان أقل من قدر المختصة لا تقصد صلواته ولا
تقصد صومته ولو أكل خلوا فبق في فيه طعم الحلاوة وهو في الصلوة وأتبع ريقه لا تقصد لانه لا يسير
جدا وكذا يكون ترك سنة من السنين سواء كان سنة مؤكدة أو غير مؤكدة وكذا يكون إتمام القراءة
في الركوع لانه غير محتمل وكذا يكون تحصيل الأركان في غير محتمل يعني يكون أن يأتي بالأركان للمشروع
في الانتقالات بعد تمام الانتقال بان يركب للركوع بعد الانتهاء إلى هذا الركوع ويقول سمع الله لمن
حمده بعد تمام القيام ونحو ذلك لأن السنة ابتداء الذكر عند ابتداء الانتقالات ونهاؤه عند
وفي آيات المذكورة كراهتان أحدهما ترك الأذان في موضعه والآخرى تحصيل الأركان في غير موضع
وكذا يكون وضع يديه قبل الركبة على الأرض للسجود بالأعذر ويحكم رفعها أي رفع اليد من بعد ركبة
للقيام بالأعذر لحالة المسنون إذا دفع ذلك من عذر فانه لا يكون وكذا يكون الاعتناء كاعتناء الكلب
عنا ما تقدم وكذا يكون تعضية الفم بالأغلبة والتأوب فإن غلبه فانه يلزم التعضية إذا لم يستطع كطه
كقولهم إذا تأوبا واحد في الصلوة فليكن أي يمسك ويمنع عن الاعتناء مما لم يستطع فالسبيل
يدخل فيه وكذا يكون غرض العينين لحالة المسنون وكذا يكون قلبا الحصى بكل حال الآن لا يمكن السجود
الأقرب فمرة أو مرتين لا يكون للضرورة لأن في هذه رواية في رواية يستوي مرة أي قلب مكان الحصى

مطل
تخصيص بالاعذر

مطل
استسكان

مطل
ترك سنة

مطل
رفع اليد من بعد ركبة

وفي رواية مرتين وفي ظاهر الرواية يسوية مرة أي طه كل المصلي لا يزيد عليها قوله عم
لا تمسح بالخصي وانت تصلي فان كنت لا بد فاعلا فواحدة ولا يكره ضم الثوب من بين يديه او من خلفه
عند السجود يعني يكره ان يكتفيه وهو في الصلوة يعمل قليل بان يرفعه من بين يديه او من خلفه
عند السجود او يدخل في الصلوة وهو مكفوف كما اذا دخل فيها مشتمرا الكم والربيل وكذا يكره مسح
الجهة من التراب والعرق قبل الفراغ كما تقدم ذكره مرارا وكذا يكره التمسك بأي شيء تمتد المصلي للتمسك
والتمهون وكذا يكره التواثر بآثار قبله الرعاية وحفاطة حدودها والآلهة بها الا انها كره
وكذا يكره فركه الاصابع وهي غير الاصابع ومدتها حتى تصور لقوله عم لا تقرب اصابعك
ولست تصلي وقيل انه من عمل قوم لوط وعلى هذا فيمكن خارج الصلوة ايضا يكره ان يشبك بين اصابعه
لنهية عم عنه ان يفعل في المسجد ففي الصلوة اولى بها انتهى وكذا يكره الاستراحة من رجل الى رجل
كما تقدم ذكره وكذا يكره تقبيل الاصابع في غير الركوع يعني تقبيل اصابعه في حال التشبه وفي وضعه على
القدم وفي حال السجود عند وضعه على الارض ولا يترك على العادة فانه مكره ايضا وكذا يكره
التقبيل بالقرءة وترك يسوية الظهر والرأس عند الركوع لخالفه السنة فيها وكذا يكره التحطى
اي يحوي خطوا خطوات ثلثا فصاعدا بلا عذر اما اذا كان بعد ركعة فلا يكره على ما تقدم ذكره هذا
ولو وقع بعد كل خطوة بان ادى ركعا وان لم يدرى ركعا المصلي بعد كل خطوة بل هو بخطوات
خطوات متواليات ولا يقف بينهما فسدت صلواته والحاصل على ما ذكر في الخبرين ان المشي في
الصلوة اذا كان مستقبل القبلة غير مخر في عنها لا تقصد الصلوة اذا لم يكن شيئا متلاصقا ولم
يخرج من المسجد اذا كان المصلي فيه فان مشى شيئا متلاصقا بان كان قد رصف دفعه واحدة
او خرج من المسجد فسدت صلواته وكذا يكره التماثل عينا وشألا الا ان من البعث المنافي للخشوع وكذا
يكره قتل القملة دورا لثلاث فاذا قتلها ثلثا متوالية تقصد صلواته لا تغل كثيرا لا يحصل الا باليد
وهو عمل كثير في جوار الصلوة وكذا يكره دفنها اي القملة حيا تحت الحصى كذا في دورا لثلاث في
الخلاصة قال ابو حنيفة لا يقبل القملة في الصلوة ويدفنها تحت الحصى وقال محمد قتلها الحصى
دفنها الا انها تعذيب الحيوان وكلاهما لا بأس به وقال ابو يوسف يكره كلاهما انتهى والاخذ بقول
محمد اولى اذا وضعت لثلاث يدب خشوعه بالمها ويحمل ما روى عن ابي جابر وابو يوسف على الاخذ
غير عذر القرص وكذا يكره القاء البراق اي يكره ان يرمى البراق وهو يورث الغراب ماء الفم اخرج منه
وما دام فيه فوريه وكذا القاء النخامة اي البلغم الذي ينقل الى الحلق بالنفس يستقيف اما من الخيشو

مطلب
ضم الثوب

مطلب
تقبيل اصابع

مطلب
تماثل

مطلب
القاء البراق

والصدور

والصدور وانما يكره ذلك ان لم يضطر اليه اما اذا اضطر بان خرج بسعال او
تخنخ ضروري فالذكر يكره الرمي تحت قدميه اليسرى اذا لم يكن في المسجد والاولى ان يركع
بطرف ثوبه او منديله وكذا يكره رفع الحصى عن القدم بعمل قليل وان جهل كثير تقصد الصلوة
وكذا ترفع القميص والقلنسوة وكذا البسمة بعمل اليسرى ثم الطيب اي يستقيف ارجحة طيبة
هذا اذا قصد اما اذا دخلت الارجحة افه من غير قصد فلا يكره وكذا يكره الترفيح بالثوب
او بالرجوح بكسر الهمزة وفتح الواو وفي الثالث يعني اذا روج مرة او مرتين فان روج ثلاثا لم يكره
متواليا تقصد صلواته لانه عمل كثير وكذا يكره تعيين سورة معينة وانما يجب الاتيها
اي غير السورة الا اذا كان فرويا عن النبي عم قولنا او فعلا على ما تقدم ذكره انفا وكذا يكره
المجم بين السورتين بترك سورة بينهما في ركعة وكذا لا يكره ان كان في السورة في الركعة
كما تقدم مخالفة الترتيب في الظاهر وكذا يكره الانتقال من آية الى آية اخرى قصدا اما اذا رجع
عليه في القرءة فليقل الى آية اخرى فلا يكره للصورة ولو كان بينهما اي بين الآيتين سورة
حقيقة او حكما بان ينقل من الآية الى آية اخرى وبينهما خمس آيات او سبع آيات مثالا في كل الآية
للتروك بينهما كالسورة حكما اي بعد هذه الآية تعدل السورة الكاملة سواء كان
اي الانتقال في ركعة او في ركعتين انما يكره لخالفه ترتيب النظم وكذا يكره تقديم السورة المتقدمة
على المتقدمة مثل ان يقرأ اول سورة الكوثر ثم يقرأ سورة الماعون سواء كان في ركعة واحدة
او في ركعتين ولذا قال المصنف ولو لم يصل كان في ركعتين هذا اذا تقدم وقصد وان تقدم منه غير
قصد لا يكره وقيل في النقل لا يكره مطلقا وسئل عن ابراهيم عن قراء في الاول من الظهر سورة
الفلق وفي الثانية قل هو الله فلما بلغ الله الصمد تذكرا كان عليه ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال
يتم سورة الاخلاص وفي الخلاصة افتح سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية او آيتين اراد
ان يركع تلك السورة ويفتح السورة التي ارادها يكره واذا فرغ في الاول قل اعوذ برب الناس ينبغي
ان يقرأها في الثانية قال البراء لان التكرار هو من القرءة منكوسا وكذا يكره التسمية بغير الواحدا
بين سورتين لان البسمة ليست من السورة لانه انزل الفصل بين السورتين وكذا يكره حمل الصبي
بلا عذر قال في المسئلة وان دخلت المرأة في الصلوة صبيًا فارضعه تقصد صلواته لانه عمل كثير
ولان من صبي ثدي امرأة تصلي ينظر اخرج بمصه منها اللبن تقصد صلواتها والا فلا هذا
اذا مضى مصه او مضين فان مضى ثلاث مصات تقصد وان لم يزل كذا ذكرنا في اجازات

مطلب
تقبيل

مطلب
تقديم سورة

مطلب
تسمية بين سورتين

مطالع
مكرها الخاصة

مكرها الخاصة سبعة عشر الاول انظار الامام وهو يصلي بان طول قراءته وركوعه وجوده
لم يزل ينظر في المسجد للصلوة مع الجماعة ليسمع خفوف الحاء والقاف بمعنى الصواب الحاصل
من التعليل عند الاخراج من القعدة من عند باب المسجد فعليه اي صوته للصلوة لانه يعمل بالجماعة
ويصوت فعليه بان يضرب بها على الارض ويسرع في المشي لثلاثيته الركعة التي يصلي الامام
مع المقيدين فان انظر الامام بان يتأخر الركوع ويطول ويثني في يدك الركعة للرجوع يكون هذا الفعل
من الامام مكرها مستثويه فعل ليس من الصلوة وانما اذا انظر المؤمن للناس في صلوة الظهر
قليل او مكثين الاذنين فليخبر فلا بأس به لانه وقت اشتغال باسباب المعاش وفي وقت سعة
وفي القية ولا ينظر المؤمن للامام لو احدث بعينه بعد اجتماع اهل المحلة وقيل ينظر شربا للنقص
مساويه وفي الوقت سعة انتهى وفي قوله بعد اجتماع اهل المحلة اشارة الى ان تأخر الإقامة لكي
يجتمع الناس جائز صريح به في الخلاصة لكن لا ينبغي ان يكون ذلك الانتظار بحيث يؤدي الى
فول الوقت المستحب وقد قيل كانوا اذا حضر اثنان في الجماعة لم ينظر والثالث ان في الوقت
سعة وقد تأخر رسول الله عن صلوة الفجر وكان في سفر وانما تأخر لظلمة بارة فلم ينظر وا
قد عاهد الرحمن بن عوف صلى الله عليه وسلم حتى فاشقها قال فاشقها
من ذلك اي حاد وانما فوته فقال م قد احسنتم هكذا فافعلوا انتهى وكذا يكره تطويل ركعة الثانية
على ركعة الاولى في الفرائض وقيل في جميع الصلوات تطويلا او في غيرها هو الاصح وانما الحالة الثالثة
منه على ما قبلها فلا يكره الا في شفع اخرى وكذا يكره التوقف لئلا تأمل معنى الآية الكريمة التي يذكر فيها
الرحمة والمغفرة في آية الرحمة من ذكر الجنة وانواع النعم وفي آية العذاب من ذكر النار وعذابها الامام
يتعلق بقول التوقف والتقدم مطلقا لا في الفرض والمطلق المشروع بالجماعة وكذا قال في المنية
ولا بأس للمتطوع المنفرد ان يعود بالله من النار عند ذكرها او ان يثني الرحمة عند ذكر الجنة وان
يستغفر عند ذكر آية العفو والمغفرة ومثل هذا ذلك وكذا يكره التسجدة على كور العمامة في دورها
ان وجد اي الساجد حجب اي صلب الارض والا اي وان لم يوجد حجب لم يخرج سجوده بل تقصد صلواته
لانعدام سجدة التامة وكذا يكره الصاق البطن بالحق للرجال فان السنة فيه الباعد فاذا التصق
احدهما بالآخر صار مكرها للحالة السنون وكذلك اي يكره بسط يده على بسط الرجل في الصلوة
العصدين للحالة السننة ايضا وكذا يكره نزع القميص وان كان يعمل قليل وان كان يعمل كثيرا تقصد صلواته
انما الوجود لما في سجود الصلوة وكذا نزع القميص في القاف واللام وسكون النون ونحوه السنين

مطالع
الصاق بطن

وهو

مطالع
حديث في حوائج

وهي ما ليس الرأس وكذا يكره لبسه كما كان النزع والبس يعمل لسيروا ان كان يعمل كثيرا تقصد صلواته
وكذا يكره تطويل الامام للصلوة قراءته من جهة القراءة واستيعاب اي من جهة على قدر الموق
لما في الامام بحيث ثقل اطالته على القوم وهو باعث التقدير والتفصيل للجماعة وكذا يكره تخفيفه
تخفيف الامام للصلوة فيها اي في القراءة والتسبيح كما يكره لهجته وما اذا خفف لا يجزئهم
بل انما يرضعهم حال امتها اركانها وسننها وكلماتها فلا بأس به بل هو الاول لقوله ان
اصلي احدكم للناس فليخفف فان فيه التسقيف والضعيف والكبير والحاجة هذا في حق الامام
ولما في حق المنفرد فليطول ما شاء كما قال م واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وكذا يكره طيل الامام
القوم للفتح اي يجوز جعله في الفتح عليه في القراءة مذكورة فيما تقدم وكذا يكره جهرا القراءة في التوافل
سواء كان في التوافل الليل والنهار لان الجهرا في التوافل لم يكن سنونا واذا جهرا القراءة فيها مكرها
لعدم تعيين الشارع وكذا يكره قولة الامام آية السجدة فيها يخاف يعني يكره قولة آية السجدة
في الظهر والعصر لان المقدس لا يعار قولة فان الامام اذا قرأ في السجدة الآية يقع التشويش
بين المقتدين فيحسبون ويتفكرون ان كان الامام ليس بهي وخلى السجود وان كان هو قولة السجدة
فهذا السجود له فلهذا التشويش يكره قراءتها في خلاها وانما قال من الفرائض لان التوافل التي شرع
جماعتها لا يكره قراءتها في شأنها وقوله لا استثناء من الركعة المقدرة الا ان يكون في آخر السجدة
فانه ليس بمكره فيها لان وجود السجدة قريب فيها وكذا يكره تكرار آية سرور بان آية الرحمة
اخرى في الفرائض لان التوافل ولا في السنن مطلقا سواء كانت مؤكدة او غير مؤكدة وكذا يكره تكرار
السجدة في ركعة في الفرائض لان التوافل لا في السجدة لا يوجد في الفرائض وكذا يكره الصلوة
رافعا كية الى الرفيقين للرجال وكذا الى ما دون الرفيقين عند ظهور الكهين وهذا اذا شتم خارج الصلوة
وشرع فيها وهو كذلك لما لو شتم في الصلوة تقصد لانه عمل كثير لانه انما يحصل باليد وكذا يكره
قول المقتدي عند قراءة آية الرغيب وقوله آية تهيب صدق الله مقول القول وبلغ رسوله وكذا
يكره الاعتماد بحائط وهو في الصلوة بلا عذر واسطوانة بلا عذر في الفرائض والواجبة
في غير التوافل وانما لو كان من عذر فلا يكره كما تقدم في بحث القيام **الفصل الثامن** في بيان مفسدات
الصلوة وهي اي مفسداتها اثنان واربعون الاول التكلم بكلام الناس سواء كان ذلك لتكلمها
عدا او نسيان في النوم او في اليقظة قليلا او كثيرا وسواء كان حبرا او اخفا والراد من التكلم
اللفظ بحرف او اكثر لا الكلام الخوي وعند الشافعي ناسيا لا تقصد وعند مالك ولحم الكلام

مطالع
رفع كية

مطالع
فصل ما من مفسدات
صلوة

ناسيا ولا صلاح الصلوة لا تقصد بل لئلا يقرء في هذه الصلوة لا يطرح فيها شيء من كلام
الناس إنما هو التيسير والتذكير وقراءة القرآن وإنما تقصد الصلوة بالكلام بشرط أن يكون مسموعا
لنفسه وأن لا يصحح الحكم مصحح الحروف وإن لم يسمع الكلام بشرط وجود أحد الأمرين إما التصحيح
أو التيسير حتى لو علم لا يحصل تصحيح ولا إشباع لا تقصد وإن وجد أحدهما بالآخر تقصد وإن لم يسمع
فصلوته فكلها أو ضحك تقصد صلوته كذا في عامة الصاوي واختار في الإسلام عدم الفساد
وكذا الأكل والشرب في الصلوة مطلقا أي في الصغرى بخروج الرجح والدم أو غيرها في الصلوة وقد
يقع الحادث الجبري بأن نام في الصلوة بحيث يكون نومه ينعزل الوضوء واحتلوا وأمنى شهوة خفية
فقد في الصلوة بين الحادث سواء كان عمدا أو هو الظاهر أو نسيانا لأن النسيان لا يعفو في الصلوة بخلاف
التصور لأن فيها معفو وكذا تقصد الصلوة ترك فرض من الفرائض والقراءة والقيام وغيرها في الصلوة
بلا عذر وإن كان الترك بعد فلا يقصد الصلوة لأنه معذور وكذا يقصد ولو طرأ بفتح الطاء والراء
للهايل أي عرض على المصلي في صلوته عرض فواته أي فوات الفرض بدو اختياره أي المصلي لأن عرض فوات
الاضطرار أي لا يقصد الصلوة وإنما الفساد إذا وجد القول باختياره وهذا لا يوجد هنا وكذا تقصد
العمل الكثير بلا اصلاح يعني تقصد العمل الكثير مما ليس من أعمالها ولو يكن لا اصلاحها وإنما أكد اصلاحها
في الصلوة فالوقفة والكثرة على ما قال إبراهيم الحلي وكل عمل لا شك الناطق إلى المصلي انفس في الصلوة
فهو عمل كثير ومادون ذلك وهو قليل وقال بعض كل عمل باليد عروفا وعادة فهو عمل كثير وما كان
يعمل في العادة بيد واحد فهو قليل ما لا يتكرر ولا يخفى هنا فخصوصا بما هو من أعمال البدن والاول
لم يذكر في الملحق لا يقتبر في فساد الصلوة على اليدين ولكن يقتبر الفعلة والكثرة وكذا تقصد الاذنين
بكسر الهمزة وسكون النون المشددة بالتركيك مع الوجة أي أن المصلي في صلوته بأن قال آه بقصر
الهمزة المفتوحة تقصد صلوته أن كان من وجع حصل له في بدنه بمنزلة الشكاية فكانت في وجع وهو
من كلام الناس فيفسد ها وخرجه أن كان شديدا الوجة بحيث لا يملك نفسه لا تقصد وإن كان
بجهد يملك نفسه تقصد صلوته لأنه إذا ملك نفسه وقعا يذوقه وإذا لم يذوقه فسدت لأنه لم يعبد
فيه وكذا البكاء بضم الباء ومما الكاف معروفا من الوجع يعني بكى فيها فارتفع بكاءه حصل منه
صوت مسموع أن كان من وجع تقصد صلوته وكذا المصيبة أصابته في أهله وماله تقصد صلوته
لأنه بمنزلة الشكاية فكانه قال أيضا أصابني في أهله مصيبة فهو من كلام الناس فقصدها لأن
ذكر الجثة والنار يعني أن كان ذلك الأذى والبكاء من ذكر الجثة والنار ونحو ذلك مما هو من الأمور الخروية

مطلب
أكل وشرب

مطلب
علا كثير

مطلب
أذنين

مطلب
بكاء

لو تقصد

لو تقصد الصلوة لأنه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو وكذا التأوه يعني أن تأوه بان قال آه بفتح الهمزة وتقصد
الو أو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو فانه بفتح الهمزة تقصد صلوته أن كان من وجع أو مصيبة
أصابته في أهله وماله وإن كان ذلك التأوه من ذكر الجثة والنار لا تقصد ولا فرق في الحكم المذكورين
قوله آه وبين آه عبد الله بن حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الأول ظاهر الرواية عنه وقال أبو يوسف
أي في قول الآخر لا تقصد صلوته في نحو آه بفتح الهمزة وسكون الهاء أو بضم الهمزة وسكون الفاء وفي
بضم الناء وسكون الفاء ما هو مشتمل على حرفين فقط أحدهما أو كلاهما من حروف الزيادة العشرة بجمعها
قولك سألتهن في السنين والهمزة واللام والياء والميم والواو والنون والياء والهاء والالف فقوله آه
فإن كلاهما من الزوائد وقوله آه وتوفى تخففا حرفا أحدهما منها أما لو كانت ثلثة لعرف من الروايات
أو حرفين من غيرهما فتقصد بالافتقار كذا ذكره في الحلي وذكر في الملحق أن المصلي إذا سقى الحية والعقرب
فقال الله الرحمن الرحيم تقصد صلوته عند محمد وفي الخلاصة عندها خافا لا ييوسف لأنه
بمنزلة البكاء بالصوت بسبب الوجع وروى عن محمد أنه قال إن المريض لا يملك نفسه من شدة الوجع
وكذا قال البيهقي وإن آه لا تقصد صلوته وكذا على أبي يوسف لأن ما لا يمكن الامتناع عنه يكون عفوا
ولو عطف فارتفع صوته وحصل به حروف لم تقصد صلوته لاجتماع العددا مكان الامتناع عنه
كذا ذكر في الحاقانية للقاضي خاف في الرخصة أنه إذا قال المريض يارب أو قال بسبب الله لما الحقه من المشقة
والآله لا تقصد صلوته ولم يذكر خلافها ولا يصح أنه قال أبو يوسف وعندهما تقصد كما تقدم وكذا
تقصد الصلوة السلام يعني أن يصالح المصلي لخطيئته يريد بها السلام تقصد صلوته وكذا جواب
السلام يعني لو سلم رجل خارج الصلوة إلى المصلي ورد السلام فسدت صلوته وكذا الواجبات المصلي
بالآله الآله أو أخبر المصلي بما يسره أو بما يسوء أو بما يعجب فقال جواب الخبر بما يعجب سبب الله
أو قال جواب المصير بما يسره الحمد لله أو قال جواب الخبر بما يسوء لا حول ولا قوة إلا بالله أو قال
جواب المصير مع الله لا اله الا الله تقصد صلوته عندهما خلافا لأبي يوسف لأنه ذكر لا تقصد
الصلوة ولها أنه قصد به الجواب ككلام الناس وذكر القاضي الأمام في غير ذلك فأنحاز
في الجامع الصغير قول محمد يعني قيل هل آه غير الله فقال المصلي لا اله الا الله لو أراد الجواب تقصد صلوته
ولو أراد اعلامه أنه في الصلوة لا تقصد ولو أخبر بوقوع مصيبة فقال لا اله الا الله قيل تقصد والاصح
أنه على الخلاف المذكور ولو عطف فقال الحمد لله لا تقصد صلوته لأنه لم يغير بقصد غير كونه
شأنه ولا خطيئته وعن أبي حنيفة إذا حمد في نفسه من غير أن يحرك شفتيه فإن حرك تقصد

مطلب
تأوه

مطلب
حروف عشرة

مطلب
بسلامة

مطلب
جواب سلام

مطلب
مصيبة

وكذا اقتداء المقتضى مستقلاً فاسده أيضاً لعدم جواز إتياء القوي عليها أيضاً وكذا اقتداء المقتضى
بمقتضى آخر يعني اقتداء من صلى فرضاً بمن يصلي فرضاً آخر فاسده أيضاً ولا يصح أيضاً اقتداء
التأدي بالآراء إلا إذا قال بعد نذر صاحبها نذر تملك المذنب وقتاً لم يذره فإلا لا يجوز اقتداء
الخالف بالخالف التأدي بالتأدي والعكس يجوز أيضاً اقتداء المستقل بالمقتضى ويجوز أماً له الخ
للمشاكل للنساء وكذا يجوز اقتداء الآخر بالآخر حتى يرد العكس والآخر مع الاقتران مع القاري
من الجلي وكذا النظر في جباي في نفسه أي تقصد صلوة النظر في فرج نفسه لأن فرض ستر العورت
يكون لهذه المصلحة وهي رواية هشام عن حماد حتى قالوا إن المصلحة محلول الجنب في نظر العورت
تقصد صلوة وروى محمد بن شعاع عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصاً كان محلول الجنب في نظر العورت
لأن تقصد صلوة وهذا هو الذي مشى عليه قاضي النخعي وأما النظر في فرج غيره على رواية يعني
رواية إذا نظر المصلي في الصلوة إلى فرج غيره تقصد صلوة أيضاً لكن في جميع الروايات بل في رواية
واحدة عن أبي حنيفة في رواية لا تقصد وكذا البطلان في كل ما كان يعمل كثير تقصد صلوة وإن كان
بعمل قليل فلا تقصد لكن كره على ما ذكرناه وأما إذا كشف بغير العضو من الرجل فاسده أيضاً حتى
قال بعضهم الركبة مع الفخذ كلاهما عضو واحد لو صلى الرجل وركبته مكشوفة أو الفخذ معطى
جاءت صلوة لأن الركبتين لا تلبعا فدرج الفخذ مع الركبة وكذا كعب المرأة تبع لساقها لا عضو مستقل
فإنكشافها غير مانع **مسألة** امرأة صدق ربع ساقها مكشوفة تعيد صلواتها عند باج ومحمد وإنكشاف
منها أقل من ذلك لا تعيد أهما إلا أن الهليل عضو جوارف وأخيراً مقام الكل في كثير من الأحكام
بخلاف ما دونه وقال أبو يوسف إنكشاف ما دون النصف لا يمنع جوار الصلوة وعن أبي
يوسف إنكشاف النصف وإنشأوا به لا يمنع لأنه ليس بكبير وفي رواية يمنع لأنه ليس بقليل
فيعني الحكم في الشعر المسترسل من المرأة الحرة والبطر والظهر من المرأة مطلقاً والفخذ من مطلقاً
كالحكم في الساق فإن عضو من هذه إنكشافه يمنع عند أهل الغيبة أبي يوسف وأما حكم القبل
والدبر فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني إذا انكشف من أحد هاتين يمنع عند أهل الخلاف
لأن يوسف فإنه لا يمنع عنده ما لو يكن نصفاً وأكثر وهذا الخلاف قد ذكر في الزيارات وغيره وذكر
الكرخي المانع من العورة الغليظة ما زاد على قدر الدرهم فلو كان كما قال الكرخي لجاز الصلوة مع
انكشافها فيه فيجب وقيل الخلف مع الاستبراء عضو واحد فعلى هذا تجهة قول الكرخي ولكن هذا
الاصح بل إتياء عضو الدبر تأله إذا ذكر في الجلي وكذا كشف عورة المرأة الحرة وكذا كشف بغير الرأس

مطل
تأدي بالتأدي

مطل
نظر في فرج

مطل
البسوتين

مطل
مسألة

مطل
رواية

أي رأس المرأة الحرة أو كشف الذن أو كشف اليد منها أيضاً أو كشف الثدي منها الثدي أي كانت
مراهمته أي لم ينكسرت يد هافوتج للصدر فلا يمنع إلا انكشاف الجعج من الصدر واليدين
وإن كانت كبيرة قد انكسرت يد هافوتج أي من نفسها حتى لو انكشافه منفرداً كما أن الجوارح الحرة
وكذا كل أذن عضو مستقل غير الرأس وكذا يمين السرة والعانة عضو على حدة وأما الجنب فيعني الجنب
وكذا كشف الظهر منها أو العضد منها أو البطن من المرأة أو الفخذ والساق منها أيضاً تقصد
صلواتها وإن كشف المصلي عورته ولم يستر ستره فبطلت صلواته يعني إذا كشف عضو إنسان
هو عورة في الصلوة ولم يستر حتى انتهى مع الانكشاف كما قال القياض إن كان فيه أو الركوع أو غيرها
تقصد صلواته أما إن ستر من غير ليس لا يضرب ولا تقصد صلواته وكذا التقصير مفسد وهو السجود
لنفسه فقط وهو يبطل الصلوة لا الوضوء والتيمم والتبسم مالا صورته لا يبطل كلها ألقا
وكذا القهقهة مفسدة وهي ضحك يكون مسموعاً لصاحبه ولغيره في صلوة كاملة سواء
كان غامراً أو ناسياً يبطل الصلوة والوضوء وكذا يبطل سجدة خلف الشافعي وكذا التخنخ في الصلاة
كما ظهر الحروف يعني لو تخنخ المصلي بغيره أو علامه أنه في الصلوة وسمع حروفه تقصد صلواته
وكذا إن سمع منه حرفاً لم يخل تخنخ التحسين الصوت متعمداً تقصد صلواته عند أبي حنيفة
ومحمد كما هو في جميع الكتب **مسألة** قول أسيد بن أبي حمزة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل قال
قال ابن الحارث وهو الصحيح وفيه بسوط شيخ الإسلام إن ما هو تحسين الصوت لا تقصد ما إن
كان بعد ربان كان مضطراً إليه ولا تقصد اتفاقاً لعدم مسكان التحسين وكذا إن كان الاجتماع التزوي في
حلقه كذا ذكر في الجلي وكذا إن ركبا البخل والحمار وغيرهما مفسد لأن الركبتين يحتاج العمل الكثير في
الركوب وإنه الجوار الصلوة لا مصلحة وأما أن الفتحة في ظهره مسافرة في الطريق بعضها فدخل
الوطن قال سفره عنه ولم يتم ما سرته في ذلك وإن نزل من ظهرها وصلى ما بقي على الأرض فقله منها
لا تقصد الصلوة بخلاف المسئلة الأولى وكذا إن وضوياً سواً لا يمنع لو صلى بها ما يبطل واحد من
غيره أو بسوط ونحوه يقصد صلواته إن كان ثلثاً من متواليات أو أماً إذا ظهر بها مرة أو مرتين فلا
تقصد صلواته لأنه عمل قليل فلا بد من التكرار وغاية التثنية متواليات وأما تقصد لأنه ضاحكاً أو
أو ملامحة وهو عمل كثير وكذا تقصد ذكر الغائبة إذا كان صاحب ترتب يعني لو صلى فساداً أو كافراً
فبطلت صلواته بآثاره أو قضاها بآثاره أو سأل يطلب فرضاً أو صلى أو الأضحية عنده لا يحددها
والثلاثين الغائبة والوقية وبين الفوائت شرط عندنا خلاف الشافعي ويسقط الذكر في الغائبة عند

مطل
ظهور

مطل
قصة

مطل
وكيف

مطل
تكرار

وقال الشافعي لا ترتيب ولا سقوط بالنسبة وكذا يسهل فلو شئت صلواته عندنا ايضا وقال في
 لا يسهل الا بقوله صلواته شهر لان ما دونه قليل عاجل واما احكام الكثرة كما يكون بالدخول في حد
 التكرار واما حاصله فلو شئت اعتبر في حد الكثرة دخول وقت السادسة لان بدخوله ثبت
 الزيادة على الخمس فيكون في حكم التكرار واعتبر ابو حنيفة وابو يوسف خروج وقت السادسة
 لان الزيادة على وقت صلوة يوم وليلة انما يحصل بان يتكرر وقت صلوة بتمامه وذات يوم واحد ولو
 صلى الظهر بغير طهر ثم صلى العصر بالظهر حال كونه ذا كرا الاداء بغير طهارة ثم قضا الظهر وحدها
 ثم صلى المغرب كونه حال اذ كان العصر جاز صلوة المغرب عندنا وقال في لا يجوز انما قلنا حال
 كونه ذا كرا لان لو كانا ساءيا جاز العصر اتفاقا ولو طر في الصورة السابقة ان العصر جاز حين صلا
 مع تذكر الظهر امرنا باعادة الظهر والعصر جميعا لا الظهر وحدها وقال في تعيد الظهر وحدها
 لانه طهارة الاجزاء مع تذكر الظهر قام اي الظن بمقامه نسنا الظهر فيجوز عصره وكذا نقصد
 الحيلة كدق من قد رددتهم وان كاد رددتهم واول منها جاز صلواته بلا خلاف وكذا النوم في السجدة
 عند فاسده ايضا وان كانومه ناسيا الذهول والغفلة لا يكون مانعا لجزا الصلوة ولم نقصد
 اولا الامام يعني سبقة الحديث فيها بعد الشبهة فالتحلف على الامام القاري ميا كما نقصد
 صلواته لان امامته التي تضعف ببناء القوي على الضعيف لا يجوز ان تقدم ذكر ما نال الخلاف
 قبل ما اوله الامام في الركعتين الاوليين وبعد ما صلى ركعة مما لم يتحلف فيها بعد ما اوله في الركعتين
 الاوليين جاز عندنا في يوسف والافسدت صلواته لكل له ان فرض القراءة قد ادى في الاوليين فلا حاجة
 اليها في الآخرين فصلا الا في غيره فيها صلواته ولما ان الاستحالة انما يجوز الاصلاح الصلوة وهونها
 يتصور من له صلاحية لادامته والاقى ليس باهل ففسد كما لو تخلف صبيا وامراة واما ما قبل
 قوله الامام في الاوليين قوله في الآخرين ففي حق تصور منه الفرض والافسدت ذلك والاتحاد الجائر
 اتفاقا فالاول واجب على الامام بالاتحاد فخصايته لصلواته القوي حتى لو تخلف لم يستخلف القوي
 ولو تقدم واحد بنفسه مقام الامام وخرج الامام من المسجد ومن الصفوف في الصفح بطل
 صلواته لقوله في امامته مالم يخرج منه حتى لو ادى به انسا دام في المسجد في الصفوف قبل
 الوضوء جاز لان تحريمه قائم وهي شرط للصلوة فلا يشترط لها الطهارة فان خرج بالاتحاد
 بقي قد اؤتم بلا امام ففسد صلواته في معراج الدارية لقولنا في الحليفة لا تصلي اماما
 مالم ينو الامامة **وهو** بالاتحاد ان يخرج الامام وخصايده على فقه موها انه رغب وهكذا

مطلب
 اعتبار ابو حنيفة

مطلب
 نكاح

مطلب
 صورت كالتحليل

عن

عن النبي لم يأخذ ثوبا الا خروجه الى مقامه ولو احدث في الركوع والتسجود وتواضعا محمدا
 ولا يرفع رأسه ولو ترك ركوعا يشير اليه فوضع يده على ركبته وفي التسجود على الجبهة وفي
 القراءة على الفم وفي الحامية اذا كان الخليفة مسبوقا ولم يعرفه صلى الامام ومكث عليه يصلي
 اربع ركعات ويقعد في كل ركعة وقال الشافعي له البناء بالاستقبال لان الحد ثوبا في الصلوة ولا
 وجود للشيء مع منافيه كاللحج والبناء اذا احدث ثوبا وجوابه من عندنا اليه هو ان الثياب
 ما قال الشافعي لكن ركناه بالاثني **وهو قوله** م من قاء او عفا واحد في صلواته فيلغى
 وليتوضأ وليز على صلواته مالم يتكلم وقياسه بالحديث العمد غير صحيح لان سبق الحديث ساء
 تعده ليس كذلك ان الاكل ناسيا لا يفسد الصوم ولا كذلك العمد فيه او طلع عليه الشمس
 وهو يصلي الفجر يعني انه قام الى صلوة الفجر فلما صلى ركعة طلعت الشمس فان صلواته تفسد ويعيد
 اذا ارتفعت الشمس بالا احتياط بين العلماء ولكن على قول ابي حنيفة وابو يوسف تغلب تطوعا ولا يجوز له ان يخبر
 عليها فيها ولكن يكس حتى ترتفع الشمس فاذا ارتفعت الشمس اضنا في ركعة اخرى فيكون ذلك تطوعا
 ثم يعيد الفجر واما على قول محمد تفسد صلواته لما طلعت الشمس يصير خارجا من الصلوة وما صلى الاكل
 محسوبا او دخل وقت العصر في الجمعة وهو فاته ح تفسد صلواته لانه وقتها وقت الظهر فاذا دخل
 وقت العصر لا يجوز ادائه في وقته او كما ما نسخا على الجيرة يعني يصلي بالمسح على الجيرة وهو ما يشد على
 العظم المنكسر من اليد ان ينقطع اي جيرة غيره وهو يصلي تفسد صلواته لانه كغيره في الصلوة
 لا يجوز البناء عليه ح وكما المصلي صاحب عذر فانقطع عذره اي زال عذره فانه تفسد صلواته او
 خفيه بعلمه يسير وهو يصلي هذا اذا لم يخطئ في يده واحدة وكذا البسه واما اذا واسعا
 يلبس يده واحدة لا تفسد او اذا رأى النبي للماء في صلواته حين رؤيته تفسد صلواته بالاتفاق ولكن
 قدر على استعماله واما ان لم يقدر عليها وكما عجزه باقيا فلم تفسد صلواته او كما المصلي امتيا ففعله
 يعني اذا صلى الا في ركعة بغير قراءة ثم قراء سورة فقراءها تفسد صلواته عندنا خلافا للشافعي
 انه كما أمر بالاداء بلا قولة قبل التعلو وبعد صار مأمورا بالاداء بقوله واملأ الكلا الامرين
 ولما ان ينع من صلواته كالتصديق المقارنة بعد الفجر ببناء القوي على الضعيف غير جاز وهذه المسائل
 من مسائل اثنا عشرية على ما ذكره في الملحق الا بحر حيث قال في وسبقه الحديث بعد الشبهة توضحا وتسلما
 وان تعده في هذه الحالة او عمل ما ينافيها تمت وتبطل بعد الشبهة عند الامام ان رعى في هذه الحالة
 وهو مقيم ما اؤتم مدة لا نسخ او ربع خفيه بعلم قليل او تعلم الا في سورة او وجد العاري ثوبا

مطلب
 طلع الشمس

عن آخر المتن

او قدر للموتى على الاركان وتذكر صاحب الترتيب فاشته او متخلفا القارى امتيا او طلعت الشمس في الفجر
او دخل وقت العصر في الجمعة او زال عذر المعدور او سقط الحجرة عن رء يطل عبد الله ج وصحفت
عندها **الحكمة** من بالتيتم واليتيم من وهو ضربا من ضربة الوجع وضربة الرزاعين الى الرقيقين ضربة منقر
اصابعه ويقبل بها ويدبر ثم يرفعها وصورة على ما ذكره الفقهاء ان يصير يديه على الارض وعلى ما
من جنس الارض فينفضها بان يصير جانب يديه على الارض والآخر من رء يطل عبد الله ج وصحفت
عن محمد والثاني عن ابي يوسف ليتائر الذبوي مسيح بها وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فينفضها ويوسع
اليمنى اليسرى واليسرى اليمنى من رؤس الاصابع الى الرقيقين ثم يمسح بها على كفة اليسرى باطن ذراع
اليمنى الى الرسغ ويمر باطن ايهاه اليسرى على ظاهر ايهاه اليمنى ثم يفعل بيده اليسرى كذلك بها وهو
الاحوط لو مسح بكل الاصابع جاز ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما في مسح الخف
والرأس وقلة ما يخرج في ثلاث اصابع ثم الضربة من جهة التيمم حتى لو ضرب يديه فاحد ث قبل ان يمسح بها
بعيد الضرب قبل الاخر والى الخوط **واستغفار** العضوين بالمسح واجبا في فرض عند الكرخي في اصحابنا
لترك شيئا فليار من مواضع التيمم لا يخرج به كما في الوضوء وروى الحسن بن زياد عن اصحابنا اذا
لاستيعا ليسوا جب حتى لو ترك اقل من ربع الوجه او اليد ينجز به وفي نظم الذند وسى قد الله
معقود وان زاد لم يخرج وعلى هذه الرواية فتز الخاتم والسور وتحليل الاصابع لا يجب على تلك
الرواية يجب وينبغي ان تحاط وبأخذ الرواية الاولى يستوعب فانها هي الصحيحة وقال في الحكاية
ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنها غافلون وروى عن محمد انه لو ترك في
كفيه بلا مسح لا يجزبه ومن هو مقصود اليد من الرقيقين ذلتيتم مسيح موضع القطع لانه من
واليتيم ايضا شرط الاول ولا يجوز بدونها عندنا خلافا للرعا عتبار المعناه اللغوي وهو القصد
وهو النية حتى لو احبب الذبوي وجهه ويديه او قصد تعليل حد لم يكن متيما عندنا ما لم ينو
التطهير مطلقا والقرية المقصودة تصح منه حالا ولا صحة لها بدون الطهارة وعنده
يكون متيما والثاني طلب الماء اذا غلب على طمته ان هذا الماء او كافي العرا وان لم يغلب على طمته وجب
طلب الماء بالاجماع فيطلب عينا وشا لا قدر غلوة من كل ما هو في ثمانية خطوة الى اربع مائة وقيل
رسمية سهم وانما الحال في جوب الطلب عدمه فيما اذا لم يغلب على طمته وكافي الغلوة عندنا التحجب
الطلب عند الشافعي لا يجوز التيمم قبله لقوله تعالى فام تجدوا ماء ولا يقال ما وجد الا بعد الطلب بخ
قبول قد استعمل وجب في حقه الله تعالى هو من غل يقال في حقه طلب والتاخر عنه غل استعمال الماء حتى

مطل
ملاحظ

مطل
استغفار

مطل
شروط

اذن زيادة للوضوء او بالتحصيل او بغيره الى الماء او خا ابطال البصر من سبب ذلك
جاز له التيمم ويعرف ذلك انما يغلبه الظن عند اماره او تجر به او يقول طيب جاز في مسح غير طاهر السفو
وقيل لانه شرط والرابع كونه التيمم طاهرا لانه لا صحة له ابدون الطهارة كما في اصله والمطل الصعيد
ثم التيمم الصعيد باليد ليس بشرط عبد الله ج حتى لو ضرب يديه على صخر لا غبار عليها جاز بشرط عند
محمد فلم يخرج من التيمم مسح بالترقيست ط الا تصا وفيه كاشط في مسح الرأس والحقق انما يشترط عند
ابي حنيفة لان قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وايديكم مطاوع عن الاضواء فيجوز على اطلاقه **مسألة**
وان خرج من المصروع نحو مسافر او غيره او خرج من قرية الى قرية اخرى نحو التيمم كالبينة وينزل للملح
وقال الحسن ان كان الماء امامه فالتيمم ميلان لا الميل والليل اربعة آلاف خطوة وهو ثلث الفرس سواه
خرج من المصراع القرية جنبها او جنبها بعد الفرج يجوز له التيمم وان كان مع المسافر ماء في جملته فله
وتيمم صلاته ثم يترك الماء في الوقت بعد عبد الله ج ومحمد وعبد الله ج يوسف تفرع اعدتها هذا الحلال
اذا كان وضوءه بنفسه او وضوءه غيره بامر فلو وضوءه غير بامر وهو لا يعلم جاز تيممه بها
وعن محمد انه على الخلاف ايضا كذا في الخلاف صفة وان ذكر بعد الفرج الوقت لم يعد تافا وان كان مع
رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يطلب من رفيقه الماء اذ كان على غلب طمته انه يعطيه اذ اسأله
يتم قبل ان يسأل فضلى ثم شل فاعطى بلغم الاعادة وان لم يعطى فلا اعادة سواء كاله ظل ولا وسئل
قبل التيمم فنع ثم بعد الصلوة اعطى فذلك لا اعادة وان تيمم صلى من غير سؤال قبل الصلوة ولا بعد
فعدا لى حنيفة يجوز في الوجوه كلها لانه لا يلزم الطلب من ملاك الغير وقال لا يجوز لان الماء
مبدول عادة وينبغي ان يفتى بقوله في مكان يعذ فيه الماء ويقطع في غير كذا ذكره في الجلبى وان
لا يعطيه الا بالتميم بالاجماع لعدم القدر ولا كالمعة زيادة على ما يحتاج اليه في الذند ونحو لقعه
ومن لم ينفقه ديانة ولو كلبا في نظر ان باعه للماء مثل القبة في ذلك الموضع او باعه بغير سبيد
لا يجوز التيمم لانه قادر عليه فان باعه بغير فاحسن تيمم لا يخرج لان لفظ الماء كلف النفس والعين الفاحش
مالا يدخل تحت تقيوم المقومين وقدره بالعرض بالزيادة على نصف درهم في العشر والماء ملحق بها وقيل
بعضهم الغبن الفاحش بضعف الثمن بان يبيع ما يساوى درهمين ويبيع ما يساوى درهمين وقيل هو ان يبيع ما يساوى
بدرهم ونصف في الوضوء وبدرهمين في الجنابة الاول اوقول دفع الحج وغر في ضرر الصغار والمسا
اذ كان موضع غرقه للماء فالأفضل ان يسأل رفيقه للماء لانه لا يشبهه وان لم يسأل وتيمم صلى لانه لا
الغالب المبع وان كان في موضع لا يعرف فيه الماء لا يجوز به ذلك قبل الطلب كما في العرا لا الماء مبدول عذ وهذا

مطل
مسألة

مطل
غبن فاحش

هو الحمار مطل رجل معه ماء رمى في قبة قد رصص رأس الماء وهو يحمله العطية والاشياء لا يجوز
له التيمم لقدم على الماء ولو هب الريح وسيل اليه لا يجوز له التيمم مطل اذا خاف الشاة في شاة القدر
على الماء لم يوطأ الرجوع عند ذلك الا عند كذا ذكر في المحيط والحياة فيه ان يخاطب بماء وردا ونحوه
يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا ويذهب على وجهه ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه ونحوه من الاشياء
اورشاش وجبل مطل عليه ان يسئل رفيقه ذلك قالوا لا يجوز مع هذا يسئل فقال لا ينظر حتى استسقى
فعدا بجرح ينظر تحتها الى آخر الوقت فان خاف الوقت تيمم وصلى ولم ينظر حتى عدده وعند أبي يوسف
وتجد ينظر وجوبا وان خاف الوقت ومن لم يجد ماء الاسور الحار والبعول الدائمة انما يتوضأ به تيمم لانه
مشكوك في ظهوره فلا يزال الحذر لليقين فظم اليه التيمم لروى هذا الشاك يقيض ولا يهاجمه جاز ولكن
الافضل ان يبدأ بالوضوء فان عدده لا بد من تقديم الوضوء ولو تيمم وصلى ثم يتوضأ بالمشكوك وانما
تلك الصلوة صحيحة وكذا لو عكس للرجوع على العهد بيقين باحدها ومن لم يجد الاسور الفرس فعلى حنيفة
في حكمه اربع روايات رواية هو مشكوك فيضم اليه التيمم كسور الحار وفي رواية لم يمسح عنه مكروه كالنار
عنه مكروه وفي التيمم عنه قال الحار ان يتوضأ بغيره وفي رواية كذا الصلوة وهي الصحيحة وهو
قولها انه طاهر ومطر من غير كراهة لان حرمة لم يكرهه في سورة جنات ومن لم يجد الاذنية التيمم
ابى حنيفة يتوضأ به ولا تيمم وعند أبي يوسف تيمم ولا يتوضأ به وهي رواية الرجوع اليها عن ابي ج
وعليها الفتوى لانه ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء وعند محمد يجمع بينها ومن لم يجد الاذنية الغيب
لا يتوضأ به بالاجماع وما عدا لبني التمر من الابدنة والاشربة لا خلاف في عدم جواز الوضوء كذا في
الحلي ولو كان مع المسافر ماء يكي للوضوء والغسل ولكن يكتفي بنفسه او آتية العطس استعماله
يجوز له التيمم لان المشغول بحاجة فالمعدوم بالنظر الى الطهارة لان الحج مدفوع والجوسق والتيمم
او غيره اذا منع عن الطهارة بالماء يصلي بالتيمم ويعيد بعد ما خرج عنها وقال ابو يوسف لا يعيد بالاذنية
كذا في البسوط والاصح في دار الحديث منع من الوضوء والصلوة تيمم ويصلي بالايما ثم يعيد اذا قدر ولو
منع المحبوس من التيمم ايضا فعلى حنيفة يؤخر الصلوة ولا يصلي بالطهارة وقال الا يصلي ويعيد
يجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد بكل من كان من جنس الارض كالزبد والزلزال والحجج جميع انواعه حتى العتق
والزبد ونحوها والزرنيخ والحل والمرسنج والورد والمعرفة وما شبهها من انواع الذريرة كالطين الخ
والزبد ونحو ذلك وعند أبي يوسف لا يجوز الا بالذريرة التي هي خاصة وعند الشافعي لا يجوز بغير الذريرة
وعند مالك يجوز حتى بالقشب والبلخ ولا يجوز عندنا ما ليس من جنس الارض كالذهب والفضة

مطل

مطل

مطل

مطل

مطل

والجديد

والجديد والرخاص والصقور والحماس ونحوها مما ينطبع وتلين بالنار وكل خبطة وسائر الحبوب والاطعمة
من الهولك وغيرها وانواع النباتا مما يبرئ بالنار لا يمكن عليها غبار وان كان على هذه الاشياء غبار
يجوز التيمم بغبارها عند أبي حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد وفي رواية وهي المشهورة عنه لا يجوز
بالغبار وعند أبي يوسف يجوز حال الضرورة لاحال الاختيار واما التيمم بالجر فعلى حنيفة يجوز
مطلقا سواء دق او لم يدق لانه من اجزاء الارض وعند محمد يجوز التيمم بان كان ماء قويا وكان عليه
غبار يجوز والاولوية تيمم بغبار ثوبه او غير من الاعبار الطاهرة كالحرير والبساط واللبد ونحوها
او هب الريح لانه غبار فاصاب وجهه وذراعيه فسحبه بنية التيمم جاز تيمم عند أبي حنيفة ومحمد
سواء وجد ترابا الخروم يوجد وعند أبي يوسف لا يجوز ان وجد ترابا الخروم الغبار ليس بغبار من كل
وجه فجاز عند الضرورة ما عند عددها وطهارة تراب فيوض فجاز به كافي الحسن والتيمم بالمالح كما ما
لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض وان كان جليلا يجوز لانه من جنس الارض وقال الشافعي لا يجوز
الصحيح عند أبي حنيفة لا يجوز لانه صغار كالماء وطهارة تراب فيوض فجاز به كافي الحسن والتيمم بالمالح كما ما
من اجزاء الارض كذا في المحيط مسافر اصابه مطر فابسل ثوبه وسرحه ولم يجد ترابا جافا ولا حرا ولا ماء
يتوضأ به يتيمم بغيره او يدنو غير ذلك بالطين ويحفظه ويفركه بعلمه فالتيمم به ولا يجوز بالطين لا
الغالب عليه الماء وفيه تسوية الوجه قال الشافعي لا يجوز التيمم بالطين وانما هو الطاهر من
لحصول المقصود وفيه خلاف في يوسف وانما هذا الوقت تيمم به خالفه وكذا يجوز التيمم بالحصاة والكبر
والجبال والغضارة والمحيط من اللبد واللبس سواء كان عليه غبار او لم يكن ولا يجوز التيمم بالعضارة و
للطلي بالاذنية ثم بغير العضارة وظهرها على السواء فايها كانت طلييا بالاذنية لا يجوز التيمم بها وليس طلييا
جاز الا اذا كان عليه غبار فانه يجوز في الخبطة ونحوها على التقيد ولو تيمم بالرماد لا يجوز وان خلط
الرماد بالتراب كان الذي غلبا يجوز وان كان الرماد غالبا لا يجوز لان الحكم للغالب وان اصابته الارض نجاسة
فحب بالشمس وذهب اثرها من اللون والرائحة جاز الصلوة عليها ولا يجوز التيمم منها في طاهر الرواية
وروى عن بعض اصحابنا انه يجوز ايضا وهي رواية شاذة رواها ابن كاسر والتيمم رجل من موضع فتميم
من ذلك الموضع بعينه ايضا جاز لان السجدة ما يبدنه بعد المسح وروى غيره والتيمم للجذابة والحل
سواء يغمي صفة التيمم عليه الغسل ولم عليه الوضوء واحدة وهي صفة المسح الغضوب وهذا باجما
الامة ولو صلى بالتيمم وجب الماء في الوقت لا يعيد لانه اذا هب بالقدرة الكاشفة له عند تقفاه وسببه بالوجل
الصحيح في الصلوة جاز اذا خاف الفتى بسبب الوضوء عندنا خلاف الشافعي الا ان كان له ينظر فانه

مطل

مطل

مطل

مطل

الفوتوك إذا حدثت في وضوء العبد يتيم وبني قبل أبي حنيفة وقال لا يجوز التيمم لأنه من الفوت
 إذا لا حق كانه خلف الماء وروى في الامام وكذا في خروج الوقت في وضوء العبد يتيم وبني لا
 خلا لا نها يطل خروج الوقت ولا يقضي بعد بطلانها ولو خرج الوقت بسبب الوضوء
 سائر الصلوة لا يتيم عند باب الوضوء ويقضي ما فاته من خروج الوقت وقال في التيمم لا يقضي الصلوة
 وقال الزاهد في وقته قال مشايخنا ان يعيد الوقت وذكر عن الحلواني للسائل ان لا يجد مكانا طاهرا
 كالغلي الأرض نخل سائر وأبلى بالطر وأخلف فان قدر على سبوع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج
 الوقت فعل لا يصح في الأيماء ولا يعيد فقد غلب الحلواني خروج الوقت لحوز الأيماء واعتبار في التيمم
 في قال الحيا طان يصح في التيمم الوقت يعيد ليخرج عن العهد ين يقين وكذا في الوقت للصلاة لا
 يتيم بوضوء ويصل الظهر ان يذكر الامام لان وقتها الخلف وهو الظاهر بخلاف العبد ولو تيمم
 للصحف والدخول للمسجد عند وجود الماء والقدر على استعماله فلا التيمم ليس بشئ مغبر في الشرع
 بل هو عدم ان التيمم يجوز ويعيد عند العجز عن استعمال الماء حقيقة واحكام في الفوت لا الخلف ومتر
 للصحف ودخول المسجد ليس بعبادة يخاف فوت ولو تيمم بخارجه وصلى ثم حضر اخرى قبل ان يقدر
 على الوضوء وهو يخاف في الايام عادة التيمم خلافا لمحمد المسافر يطأ جاريته يعني يجوز له ان يطأها
 او زوجه وان لم يجد الماء يجوز التيمم لانه طهره للسلام عند عدمه فكما يجوز له ان يباشر بسبب
 من النوم وغيره وكذا بسبب الجأبة انما سواء في منع جواز الصلوة وارتقاءها بالتيمم عند عدم الماء
 وينقص التيمم كل شئ ينقص الوضوء وينقضه ايضا روية الماء الكافي في الطهارة ان قدر على استعماله
 عند رويته وانما عليه الغسل ان التيمم وجد ماء لا يكفي لغسله والمحدث اذا تيمم وجد ماء غير
 كاف وضوئه فلا يقضي منه ولو كان معه ذلك قبل التيمم جاز له التيمم بدل استعماله لانه غير كاف وان
 في حال الصلوة فسد وضوئه وان التيمم بالنيك روى في سائر النسخ ان لا يبيد التيمم وقد روى في النسخ الفسد
 وضوئه عند أبي حنيفة ولو روى بالتيمم سارا فقل انه ماء فشي خطوة او خطوتين فسد وضوئه
 سواء جاوز موضع سجوده او لا لانه قصد القطع بمسبه ويجال القطع ان غلب على ظنه انه
 ماء وان شك انه ماء او سرفا سوى الظن فان كان الذي راد ماء يوضوء ويستقبل الصلوة والا فلا
 وكذا يجب الاعادة لو طهر الماء سرفا يبين له ماء والاصل ان لا يقدر ان يتركه بالشك ولا يعتبر
 بالنظر للتيمم خطأ المسافر اذا لم يجد موضع وضوء في الجبل لا ينقص تيممه لان الظاهر انه لم يوضع الوضوء
 الا اذا كان الماء كثيرا فيسندل بكرته على انه وضع للوضوء والشرب جميعا والى ان يعيد في ذلك

مطلوب خوف

مطلوب يتيم مسافر

مطلوب حور مسافر

العرف

العرف في الكثرة حتى لو عرف وضع الفليل المطلق الاخذ سري او غير ينقض وان تقور في تخصيص
 الكثرة للشرب لا ينقض وضوءه وان شذبه العرف يسندل بالكثرة وذكر الامام الفضل ان الماء للوضوء
 للشرب يجوز منه الوضوء والوضوء لا يباح منه الشرب فعلى هذا انقضى مطلقا والاول اصح
 ولو لم يتيم بالماء وهو لا يعاديه او كانا محال المرون لا ينفق تيممه لو علم بالماء ولكن لا يقدر على التيمم
 ولا على الوضوء من غير نزول الماء خوف عدا واسع او نحو ذلك كما لا يمكنه معه الوضوء الا بوضوء
 كالوكان نزول لا يقدر على الركوب ولا يطبخ للشئ لم يرض او ضعف او عدو معين جنب غتسل وبقيت
 بدنه لمعة وليس معه ماء يعساها يتيم لمعة لا الجأبة باقية لعدم التيمم وان وجد ماء بعد
 ما تيمم وبعد ما حدث في غسل الأمعة وتيمم لحدث اذا الماء يكفي لمعة ولا يكفي للوضوء لانه كالمحدث
 بالنظر الى الحدث وان كان الماء يكفي للوضوء ولا يكفي لمعة يتوضأ به وان كان يكفي لاحد هاعلى سبيل المثال
 فانه يغسل الأمعة لانها غلط حدثين وتيمم لحدث ويجب عليه ان يغسل الأمعة ليصير عاد
 الماء في حق الحدث ولا يجوز تيمم لحدث قبله وهذا عند محمد لان صرف ذلك الماء الى الأمعة دون الحدث
 ليس بواجب عنده بل على الاولوية وعند أبي يوسف يجوز ان يمسح بوضوء في الأمعة لان الماء الى
 الأمعة لا صرف اليها واجب عنده فيكون بمنزلة الحدث في حق الحدث ولو تيمم لحدث ايضا في هذه المسئلة
 ثم وجد هذا الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينقض تيمم لحدث عند محمد فيعيد بعد غسل الأمعة ولا
 ينقض عند أبي يوسف تيمم قوما سرفا يتيمم بوضوء فعلى عند أبي حنيفة ولو يوسف خلافه في الحدث فان
 عنده طهارة التيمم ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليها وعندهما التيمم عند عدم القدر على استعماله
 الماء كالوضوء عندنا فلا يكون طهارته اضعف وكذا على هذه الخلاف ان القواعد ان الوضوء ما هو مصلو
 فائمين عند محمد يجوز وعند محمد لا يجوز لان صلوة قائمين قوي ولها ان الصلوة النبي مصلاتها
 فاعدا والصحابه خلفه قائمين وما التمسح على الخف وعلى الجبيرة فانه يؤم العاسلين بالانفاق الذي
 وذكر في شرح المنظومة وفي شرح الاسي جاني وفي غيره الا يصح امامة صاحب الحج السائل
 وكذا سائر صاحب الاعذار لا اصحاء وكذا يصح امامة الذي للقاري ولو لم من هو مثل حاله اجاز
 لوجود العجز من الجميع وانما ذكرنا هذه المسائل في بحث التيمم اسطراد ومحملها بحث الافاق
 هذا الخراج جمعه من الكتب المداولة بين العلماء والائمة ويسر الله ختمه
 من غير موانع السماوية وشهر الله بين اللووية والعلوية
 تمت بحمد الله الملك الحسان

مطلوب خوف

مطلوب جنب

مطلوب يتيم متوضئ

مطلوب ملاح على الخف

